

بجميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

مكتبة حور الأبيّة
www.books4all.net

دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع



هاتف: ٠١/٥٥٠٤٨٧ - ٠٣/٨٩٣٣٩ - فاكس: ٥١١٩٩ - ص.ب: ٢٥/٢٨٦ جبيلي - بيروت - لبنان
Tel: 09883323 - 01550487 - Fax: 541199 - P. O. Box: 286/25 Ghobeiry - Beirut - Lebanon
E-Mail: daralhad1@daralhad1.com - URL: http://www.daralhad1.com

قضايا اسلامية معاصرة

طه جابر العلواني

اصلاح الفكر الاسلامي

مدخل الى نظام الخطاب في الفكر الاسلامي المعاصر

منتدى سور الأزيكية

www.books4all.net

دار المناديين

للطباعة والنشر والتوزيع



مقدمة المؤلف

ان الامم والحضارات لا تدخل دوراتها الحضارية، ولا تُبنى الا بمؤسسات متنوعة قادرة على فعل ذلك، متمكنة من بناء ارادة وفعل جماعي متصل، ذي امتداد في الزمان والمكان، قائم على تفاعل بين المشاركين، فيه، وانفعال يجعل الدور الفردي دوراً لا يلتفت اليه، وقد لا تلاحظ أهميته الا في اطار ذلك المجموع الذي يشارك في صنع العقل الجماعي الحضاري، فالمجموع يشكل نسيجاً من علاقات متداخلة بين خيوطه، بقدر ما تتداخل وتتلاحم، بقدر ما تكون المؤسسة أقوى وامتداداتها أكثر فاعلية في الزمان وفي المكان.

وحين تعجز الامة عن بناء الجديد من المؤسسات الضرورية ومواصلة الحفاظ على القائم منها، فان ذلك نذير عجز وارهاسات انكسار.

ولعل أول خطوات أمتنا نحو مسيرة «التراجع الحضاري»، بدأت عندما بدأت مؤسساتها بالانهيار. فلم تتحرك الامة لانقاذها وإعادة بناء ما انهار منها وإقامة ما هو مهدد بالانهيار، أو كان مما يريد أن ينقض.

ان عمليات تغيير وجهة أمتنا في العصور الاخيرة، بدأت كذلك بتغيير ما بقي من مؤسساتها، وإحلال مؤسسات مستوردة من نسق حضاري آخر محلها، لتبدأ حالة قلق نفسي واضطراب فكري وتذبذب حضاري، بلغ

غايته في عصرنا هذا في كثير من بلداننا المسلمة.

وبداية التجديد، والبعث، والاحياء، لا يمكن أن تنطلق بشكل سليم، الا من خلال مؤسسات قد يبينها افراد أو جماعات، لكنها ينبغي أن تحظى بحب وولاء وقناعة الامة بعد ذلك، لتبدأ فاعليتها الحقيقية في التجديد والبعث والاحياء؛ والافراد بعد ذلك أو الجماعات المؤسسة قد يرفع لها ذكر في هذه الحياة، وقد تنسى في حالة تمثل الامة لمؤسساتها؛ لكن ذلك كله لا يؤثر على الاستمرار والاتصال اذا أريد وجه الله تعالى بالعمل، وأخلصت النوايا له جل شأنه.

ان مؤسسات «التجديد والاحياء» هي أدوات ضرورية لاحداث التغيير والنقلة الحضارية والفكرية.

وقبل ان أتناول المعهد باعتباره مؤسسة تجديد واحياء، أود أن ألفت النظر الى اشكالية عميقة الجذور في تاريخنا، سرطانية في فروعها وتشعباتها وامتداداتها، لا تزال حية جذعة في بيئاتنا الفكرية، تؤتي ثمارها المرة واثارها الخطرة في ضععة واضعاف مؤسساتنا، وهي: عدم وضوح العلاقة بين الاشخاص الطبيعيين والاشخاص المعنويين - كما في تعابيرنا الفقهية - أو: اضطراب العلاقة بين المؤسسات والافراد (أو الاشخاص الطبيعيين)، سواء أكانوا مؤسسين لتلك المؤسسات، أم وارثين ومجددين فيها. فقد ينظر البعض للمؤسسات كشخصيات معنوية في اطار الافراد كأشخاص طبيعيين، وقد تضحل الفواصل بين الاثنين، نتيجة نرجسية بعض الاشخاص الطبيعيين، أو النظرة المختلطة للامة الى الطرفين، فتحول الاهداف الجليلة للمؤسسات، الى أهداف لا تشعر الامة بالحماس

لها، ولا تستطيع أن تدرك بأنها جزء من أهدافها أو أولوياتها. وأنداك تكتب شهادة وفاة المؤسسة لتحل محلها شهادة ولادة لعبقري فرد مصلح، خارق للعادة الفكرية أو الثقافية. لكن هذه الولادة لن تلبث حتى تتلاشى حين يسمح مثل هؤلاء بتلاشي المؤسسة، وتعليق أهدافها الكبرى أو آمالها في عنق فرد أو أفراد مهما كانوا، فتلك بداية النهاية للطرفين: للمؤسسة كشخص معنوي، وللأفراد كأشخاص طبيعيين.

لقد عانت امتنا كثيراً من فهم «حديث التجديد» فهماً فردياً. لقد كان ذلك الفهم المنحرف من أهم دعائم الانحراف في قضايا التجديد والاحياء - كما كان وراء فشل الكثير من المحاولات التجديدية في تاريخنا. فالفرد والمجموعات البشرية الصغيرة مهما بلغت فانها لن تكون أمة أو بديلاً عنها، ولذلك كانت «النبوة» من أمر ربي. لقد استقر في أذهان امتنا أن «التجديد» يقوم على فرد جامع للعلوم والحكم، قادر على الاجتهاد المطلق، وتحقيق التغيير.

من هذه النقطة الخطيرة، أو الاشكالية الهامة، أرجو أن ننطلق في مراجعة قضايا «المعهد العالمي للفكر الاسلامي» ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، أهدافاً وغايات ووسائل.

أن «المعهد العالمي للفكر الاسلامي» مؤسسة من أهم مؤسسات الأمة، التي تأسست في بداية القرن الخامس عشر الهجري. فالمعهد العالمي للفكر الاسلامي، بدأ فكرة جماعية لنفر من علماء الأمة والعاملين لها، واستمر كذلك، ونأمل له مستقبلاً يكون امتداداً لماضيه، بفعل حضاري يستوعب أثر الزمان في الافكار وفي الانسان وفي الغايات، مهما كان ذلك الاثر.

وهذه المؤسسة الفكرية، التي لم يسبق للمسلمين في القرنين الاخيرين أن أسسوا مثلها، في غاياتها ومبادئها ومنطلقاتها، والظروف المحيطة بها، أسست على تقاليد معينة وأهداف محددة، حاولت في العقد الماضي من عمرها أن ترسخ هذه التقاليد، وأن تحقق بعضاً من هذه الاهداف، وأن تحدث النقلة النوعية المرجوة منها. والقائمون عليها قبل غيرهم، يدركون طبيعة عمليات التحول الفكري والمعرفي في الامم، ذات التقاليد الفكرية العميقة والواسعة، وصعوبة ذلك، وأهمية التعامل معه بدقة، وعبر مراحل محدودة لا يمكن تجاوزها أو القفز عليها، وإلا عاود ذلك بالبطلان على الفكرة من أساسها. ولذلك فقد كانت هناك مراحل في عملنا منها:

أولها: مرحلة التعريف بالفكرة والتبشير بها، من أجل إكسابها شرعية الوجود والحجية والانطلاق.

وثانيها: مرحلة التأسيس المنهجي، من خلال بناء القواعد والاسس الفكرية والمعرفية والمنهجية.

وثالثها: مرحلة ايجاد الاطر والكوادر الفكرية الحاملة لهذه الافكار، والمنفصلة بها، والمتفاعلة معها، والمستتبنة لها، والقادرة على تطويرها وتفعيلها والامتداد بها الى غاياتها العليا، لتتحول المدرسة الى تيار فكري واجتماعي، يستطيع أن يوجد عقلية قادرة في الامة كلها بعد ذلك، ليتحقق التجديد والنهوض والشهود الحضاري، وسائر الاهداف المرجوة.

وقد استطاع المعهد منذ تأسيسه حتى الان، أن يتجاوز المرحلة الاولى بعد استيعابها، بحيث صار الباحثون في أي موضوع من الموضوعات الاسلامية أو الاجتماعية لا يستطيعون أن يعتبروا بحوثهم كاملة، دون

الرجوع الى دراسات وكتب ومؤتمرات «المعهد العالمي للفكر الاسلامي»، أو الحديث على الاقل عن قضية «اسلامية المعرفة» أو «التأصيل الاسلامي للمعرفة»، باعتبارها قضايا معرفية ومنهجية لا يمكن تجاوزها، بل ان هناك كثيراً من الكاتيبين صاروا يخلطون بين «اسلامية المعرفة»، والمشروع الاصلاحى الاسلامى العام، بمدارسه المختلفة، خلطاً يجعلهم في بعض الاحيان ينسبون الفكرة الى هذه المدرسة أو تلك، أو هذا الفكر الاصلاحى أو ذاك. وقد يجعلون المشروع كله تطبيقاً لبرنامج هذا المفكر أو ذاك. ويمكن القول ان قضية «اسلامية المعرفة»، وسائر الافكار التي انتجت فيها وحولها صارت عنواناً على سائر الجهود المنهجية والمعرفية والثقافية (بل والاكاديمية) الجارية في هذا العصر.

وهذا ينبغي أن يدرك في إطاره، لان هذا الشيوع والانتشار، بقدر ما يحمل من مؤشرات ايجابية في الجملة، فانه قد يثير تساؤلات ربما تؤدي الى تفرق القاعدة الثقافية في الامة الى كتلتا حول المشروع، تقسم الناس ما بين مؤيد، ومعارض بشدة، ومتحفظ. وقد أتاحت لي معالجة هذا الموضوع بتفصيل في اجتماع مستشارى المعهد الذي عقد في فرجينيا عام ١٩٨٩م، وقدمت فيه تلك الورقة التي طبعت ونشرت فيما بعد تحت عنوان «اصلاح الفكر الاسلامى» كما جرى استكمالها بعد ذلك لتصدر مطورة في هذا الكتاب.

غاية القول اننا قد تجاوزنا مرحلة التبشير بالفكرة، وأن مؤشرات وأهداف تلك المرحلة قد تحولت الى واقع في مختلف المناطق بفضل الله، ثم بفضل تكاتف جهود الجميع.

أما مرحلة التأسيس المنهجي، فقد بذل فيها جهد متقدم، ورغم تنافسه وتعدده واختلاف مستوياته، إلا أنه يمكن القول بأن مجمل ذلك الجهد يمكن أن يشكل نموذجاً عاماً للفكرة، وإطاراً منهجياً لها، إذا تم التعامل معه بعقلية منهجية قادرة ومعمّاة. وقد بذلت جهود متعددة في العديد من العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية، في كل من «هيئة التأصيل» بوزارة التعليم العالي، و«معهد إسلامية المعرفة» في السودان، و«كلية معارف الوحي والعلوم الاجتماعية» في ماليزيا، وكثير من جهود التأصيل في مصر والهند وباكستان والأردن، بحيث وجدت تراكمات يمكن أن تشكل حولها مدرسة علمية، قادرة على المتابعة لاستكمال مسيرة التطوير والتجديد، والإضافة المعرفية، وتعميق الفكرة. فقواعد المدرسة قائمة بأذن الله، والمطلوب عمل وجهد معرفي ومنهجي متواصل لاستكمال بنائها وتجديدها في الواقع الإسلامي المعرفي.

وهنا ننتقل إلى المرحلة الثالثة، وهي مرحلة تكوين الأطر والكوادر والطاقت العلمية القادرة على حمل الفكرة والسير بها وتطويرها والبناء عليها وهي مرحلة تحتاج إلى التأليف والنشر، والأعمال الجماعية في التأليف والنشر، والندوات العلمية المتخصصة، والدورات التدريبية ذات المستويات المتعددة، والتي وضعنا لها دليلاً خاصاً بالتعاون مع مجموعة من الخبراء، للتدريب على ممارسة القضايا الأساسية التي يحتاجها العمل في مجال إسلامية المعرفة.

إن تأسيس «جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية SISS» و«جامعة الزرقا» وأية مؤسسات أكاديمية أخرى، سيجعل من هذه المؤسسات ظاهرة

للمعهد وقضاياها على سائر المستويات المعرفية والمنهجية، وبخاصة في اطار تأسيس المرحلة الثالثة مرحلة بناء الطاقات والاطار المعرفية. ويبقى المعهد البؤرة التي يتفاعل فيها القادرون على تحقيق انجازات أوسع، في المرحلتين الاولى والثانية، لتكوين الروافد القادرة على امداد تلك المؤسسات بما تحتاج اليه. فالعلاقة بين هذه المؤسسات وبين المعهد علاقة تفاعل مستمر، وتعاون دائم، وجدلية لا تتوقف، الا عندما تتحول الفكرة الى الامة، لتصبح واحداً من مشاريعها الاستراتيجية، وبذلك تتحول من فكرة مدرسة الى انجاز أمة ان شاء الله.

ان «المعهد العالمي للفكر الاسلامي» في المرحلة التي هو فيها الان، قد تجاوز مرحلة الاشخاص وتجاوز مرحلة المؤسسة المحصورة في اطار ضيقة وآفاق محدودة في قدرتها، وبلغ مرحلة صار فيها مدرسة فكرية متشعبة، منتشرة في كل البقاع شرقاً وغرباً، لا يمكن التحكم فيها أو ايقاف مدها، فضلاً عن استئصالها لا سمح الله أو القضاء عليها. لقد صارت في نظري روحاً يسري بين مثقفي الامة ومؤسساتها الاكاديمية، لا يمكن أن يتحكم فيه أحد، ولا يمكن أن يقاد فيه أيضاً على المستوى الفكري والمنهجي بشكل مباشر، بل يعمل المعهد على أن يقدم نماذجه وصيغه لتكون مجال مقارنة ومقاربة لدى الاخرين.

كما أن المعهد قد استطاع أن يرسى بعض التقاليد العلمية والاكاديمية كرسى له شخصيته المتميزة، وتمثل الان أهم نقاط قوته، ومنها:

١ - انه مؤسسة أكاديمية، منهجية، معرفية، على درجة عالية من التجريد والتنظير والعمق الفكري والانضباط المنهجي، ولقد صارت بعض

مطبوعاته نموذجاً للانتاج المعرفي العالي المستوى، الذي يصلح أن يكون في عداد النماذج التي يحتذيها المثقفون.

٢ - انه مؤسسة علمية بذلت جهوداً جادة لتنتمي الى الامة الاسلامية في مجموعها، بل الى البشرية في وحدتها، فلم ينجرف المعهد في مجالات الانحياز لفئة أو طائفة أو حكومة أو سواها، بل حاول أن يبقى مؤسسة معرفية منهجية، فوق كل عوامل الضعف والتفرقة والتصنيف التي تعاني أمتنا منها، ليظل منارة علمية يستفيد منها أبناء الامة كافة.

٣ - حاول المعهد طيلة الفترة السابقة، وسيستمر ان شاء الله في المرحلة اللاحقة، أن لا ينزلق في الاعمال السياسية، أو يتبنى مواقف العداء أو الصداقة لهذا النظام أو ذاك، ليحافظ على نفسه وقيمه كمؤسسة علمية، تتجاوز الانحيازات، وتتعامل مع كل فصائل الامة دون حرج أو مواقف مسبقة، أو حساسيات ناجمة عن أي تصنيف من التصنيفات المشار إليها، فهي مؤسسة للامة في مجموعها؛ ولذلك فانه قد نشر فروعاً ومكاتبه وممثليه على خارطة واسعة وبقدر عال من التوازن.

٤ - ان المعهد أولاً واهراً مؤسسة حوار معرفي وانفتاح عقلي ومنهج علمي وفكر فلسفي، يحاول أن يؤدي دوراً ذا بال، في بناء عقلية الامة وتشكيل نفسياتها، وتلك هي نقطة قوته ومصدر طاقته.

طه جابر العلواني

مدخل

لماذا المناداة بإسلامية المعرفة؟!

إن من أهم شروط تحقيق الفاعلية والتأثير في أي نشاط إسلامي، فهم المسلم المخاطب لمحتوي الخطاب الموجه إليه وطبيعته فهماً دقيقاً: بمعنى وضوح فكرة الخطاب لديه بمنطلقاتها وأهدافها، وتفهمه لمدى قابليتها للتنفيذ، واستشعاره المسؤولية أمام الله وأمام المجتمع حين سريان روح الخطاب فيه، وإدراكه للتناقض البارز بين واقعه المشهود وأمله الحضاري المنشود، وما يمليه بلوغ ذلك الأمل من دفع للتحديات واجتياز للعقبات.

وإدراك الخطاب وفهمه يقتضي تحقيق أمور أساسية أهمها:

- فهم المخاطب لطبيعة المخاطب، وإدراكه لبنيات المجتمع النفسية والاجتماعية والتاريخية، التي تكون المناخ الذي يعيش فيه المخاطب، ودراسته لأبعاد شخصية المخاطب ومداخلها، وتحديد نوع الخطاب المؤثر فيها.

- خلو الخطاب من التعقيد والانزلاق في متهافتات الاختزال أو التعميم، وتميزه ببسر الفهم، وسلاسة التعبير، وسلامة التركيب، وبساطة العرض، وسهولة التناول.

- وعي المخاطب بدوره في العمل الذي يتضمنه ويدعو له الخطاب حياة

وبناءً وعياً كاملاً، ومعرفته تفاصيل ذلك الدور وغاياته ووسائله ومعوقاته وتحدياته، وموقعه في برنامج العمل، ومرتبته في سلم الأولويات.

وإذا كان ذلك مطلوباً لإيصال أي خطاب يقصد إلى حفز المخاطب لعمل ما، فإنه يتأكد حينما يكون المقصد إيصال أبعاد الخطاب الإسلامي ومضامينه، وحيأً وفكراً ودعوة لعامة الناس، مع تعدد سنتهم وأعرافهم ومداركهم. ويزداد تأكيداً حين لا يقتصر الخطاب على فرد أو جيل، بل يشمل بالاهتمام الأمم جميعها بأجيالها الحاضرة والمقبلة، ويحتضن بالرعاية والتوجيه حاضرها الآني ومستقبلها الآتي.

وإصلاح مناهج الفكر، والعمل على إسلامية المعرفة، يشكلان القضية المحورية التي اضطلع «المعهد العالمي للفكر الإسلامي» بتحمل مسؤوليتها والتبشير بها، معتقداً أنها قضية تطرح اليوم نفسها بقوة، ومؤمناً بكونها من أهم قواعد المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر المتكامل، المقترح بديلاً عن المشروع الحضاري الغربي؛ ذلك المشروع الذي أصاب أمتنا عنق شديد في سائر وجوه التعامل معه لجفافاته لعقيدة الأمة، وتجاهله معادلتها النفسية والاجتماعية، وتجاوزه شخصيتها الحضارية التاريخية.

إننا نرى أن قضية إصلاح مناهج الفكر، وإسلامية المعرفة، لم تحظ بالاهتمام المطلوب، ولم تبلغ مستوى الانشغال بها في حياة المسلمين على الرغم من أهميتها وخطورتها. كما أننا نرى أن أسباب القصور في حصول ذلك الاهتمام، لم تدرس بعناية لتحديد مواطن الخلل وتقويم خطوات العمل، وإن كانت الساحة لم تخل باستمرار من محاولات جادة هنا وهناك، لكنها لم تتجاوز الجهود الفردية إلى الجهود المؤسسية، وبقيت دون تحقيق

البعد المطلوب على الرغم من مساهمتها نوعاً ما في استمرار التواصل في محاولات الإصلاح الثقافي.

ولصياغة المشروع الحضاري الإسلامي المنشود على الوجه المطلوب يحتاج الخطاب الإسلامي المعاصر إلى وضع قضية إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة موضعها الملائم، وإبلائها الأولوية وإعطائها الأسبقية، واعتبارها القضية المفتاح لكثير من جوانب الأزمة، والمشغل الضروري لجلاء ظلام الفتنة الفكرية والعملية، التي ظل يتخبط فيها الواقع الإسلامي منذ ما يزيد على قرن من الزمان. إن الحركة الإسلامية الإصلاحية في القرن الماضي وفي النصف الأول من هذا القرن، قد بذلت جهوداً كبيرة وتضحيات هائلة ولا شك، وحققت إنجازات عدة، لكن هذه الإنجازات عند التدقيق لا ترقى إلى مستوى تلك التضحيات.

كما أن «النقلة النوعية» التي عليها يتوقف تجاوز المسلمين لحالتهم لم تتحقق على الرغم من كل تلك الجهود، وهذا يفرض مراجعة دقيقة لكل تلك الجهود، لتزويد المحاولات الإصلاحية الجديدة بما يجنبها النتائج الفاشلة، ولتأخذ بالمضمون التجديدي الصحيح.

إن السبب الأهم - في نظرنا - في تخلف إنجازات الإصلاح عن مستوى التضحيات، هو أن محاولات الإصلاح والتجديد والتغيير التي سلكتها الأمة في أثناء الفترة المشار إليها قد عالجت أموراً وفاتت أمور أخرى، وأن التجديد والإصلاح لم يأخذا مدهما الشامل ليحيطا بأسباب الأزمة المختلفة، ويهيئا الأمة للخروج التام منها. فانشغلت معظم حركات الإصلاح بمعالجة مظاهر الأزمة وما تنعكس عليها من آثار يومية ومباشرة، أما

جذورها ومنابعها فلم تأخذ حظها من البحث والدراسة ثم المعالجة، وذلك لا يعيب تلك المحاولات ولا يقلل من شأن ما قدمته للأمة من خدمات ومكاسب، في مقدمتها المحافظة على هوية الأمة وانتمائها^(١)؛ ولكنه يُبرز الحاجة واضحة إلى محاولة إصلاحية معرفية منهجية، تستطيع رصد سائر أسباب الأزمة ومنابعها، إضافة إلى آثارها وانعكاساتها، وتحاول أن تقدم للأمة مناهجاً سليماً لإعادة البناء، قائماً على الدعائم الأولى ذاتها التي عليها قام بناء حضارة الإسلام في دورته الحضارية الأولى، ألا وهي: بعث إنسانية الإنسان بوصفه إنساناً مجرداً عن كل وصف لاحق لإنسانيته، مدعواً للاشتراك مع كل إنسان في بناء مجتمع مترابط عناصره برباط العقد الاجتماعي المفتوح ليتعاقد الناس كلهم، تعاقداً بريثاً من العنصريات والطبقيّات والإقليميات، ليجعلوا السبيل إلى الاتفاق بينهم فيما افترقت فيه الأمم، الشعور أولاً بأن الإنسان كفاء للإنسان، ثم الشعور ثانياً بأن الحقائق كلها المتصلة بالمادة والمتصلة بما وراءها، في تناول الإنسان، يستطيع أن يتوصل إليها بمداركة المتعددة المتدرجة، المستند بعضها إلى بعض في غير تنافر ولا تدابر ولا تناقض، فالمدركات الغريزية وراءها المدركات الحسية، ثم المدركات الحسية وراءها العقلية، ثم المدركات العقلية تؤدي إلى المقدمات المفضية إلى تلقي المدركات الغيبية الآتية من طريق الوحي، وإلى التسليم بها، والإذعان لها، فتوجيه هذه الدعوة على الشكل الذي وجهت به إلى الإنسان في مطلق إنسانيته، هو الكفيل بأن يبرز الطاقة

(١) جمال الدين الأفغاني: سلسلة الأعمال المجهولة، ص ٩١ - ٩٩، تحقيق وتقديم:

الدكتور علي شلش، طبع دار رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٧ م.

الإنسانية في أتم استعداداتها، وأن يمكن لها التصرف في قواها بدون تحديد.

وأساس الإدراك الذي شيدت عليه، أن يزود عن كل طريق من طرق الإدراك ما عسى أن يحصل بينه وبين طريق آخر من التعاكس أو التعاضل، حتى تنبعث كلها طلقاً إلى الغاية التي تحتمها قابليتها، لا تتحجر دونها ولا تتعثر في طريق الوصول إليها. وهكذا يحدث في الإنسان نوع من الأمن الداخلي والاستقرار الذاتي، يجعله يطمئن إلى معالم إنسانيته - كلها - على نسبة واحدة: فعقله وعقيدته وحسه المادي، وعواطفه الغريزية كلها متجانسة متعاونة لا يخشى بعضها بعضاً، ولا يقطع أحدها سبيل الآخر. وكل ذلك لا يتأتى من تخطيط بشري أو فكر بشري نسبي، بل ينبثق من عقيدة موحاة من الله العليم الحكيم، السميع البصير. وهكذا يوجد الإنسان الفاعل القادر على القيام بمهمات الاستخلاف وأداء أمانة الابتلاء.

فالمسلمون ليسوا بحاجة، لكي يستعيدوا فاعليتهم، إلى تكوين الدين من جديد أو تجديد الدين ذاته. لكنهم في حاجة إلى الوعي المعرفي والمنهجي، الذي يمكنهم من توليد الإرادة والقدرة والعزيمة والفاعلية لتجديد منهاج الفهم وفقه التديين وإلى قدرة على تقويم مسيرة حياتهم العملية والسلوكية بأفكار قائمة على القاعدة العقيدية ومصادر التدين.

فالانطلاقة التجديدية الحقيقية والاستجابة الصادقة لدواعي الإصلاح والتجديد، لا بد من أن تبدأ بتحقيق إنسانية الإنسان وبناء الأمن الداخلي في ضمير الفرد المسلم، لتألف فيها مداركه الإنسانية كلها، ويتجاوز الإنسان بذلك ويلات الحيرة والاضطراب، وتنازع الأفكار والمعتقدات والعواطف،

ويسود السلام بين المعقولات والعقائد المنقولات، ويتحقق الانسجام الواعي بين الروحانيات والماديات، وتنطلق قوة النظر لتسير في الأرض، وتقرأ في الكون بانطلاق تام، فإذا أوشكت أن تحترق وتضطرب في حقيقة المقصد، أو طبيعة الطريق، جاء الوحي يسد ويرشد، ودُعِيَ الإنسان إلى قراءته ليصلح ويهتدي، فيجمع الإنسان ذاته - آنذاك بين القراءتين: قراءة الوحي وقراءة الكون. ويكون الوحي المعين والمثبت للإنسان، والهادي الأمين له في قراءته في الكون. وبذلك يستعيد الإنسان، قدرته وفاعليته ويحقق انطلاقه، ويجد الإنسان نفسه قادرا على تحقيق شروط الإنجاز الحضاري دون أن يستبد به الشعور بمطلقه الذاتي.

إن محاولات التجديد التي حدثت في أثناء الفترة المشار إليها، انطلقت معظمها من مسلمات كان عليها أن تراجعها بدقة، فقد ظنت بعض حركات التجديد والإصلاح أن تراثنا على مستوى الفكر والمنهج والعقيدة والشرعة والمعرفة كامل، وأنها لا تحتاج إلى مراجعة شيء منه، ويكفيها أن تضع أيدي الأمة على تراثها، وتنبهها إلى كنوزه وجواهره، فتجد فيه كل ما تريد، باعتبار أن الأمة كانت بخير في فترات إنتاج ذلك التراث وتناوله، ولم تكن حالتها بالشكل الذي هي عليه الآن. وإذن فكل ما يلزم الأمة هو أن تنتقل الصناعات والتقنيات المادية التي تحتاجها من الغرب، وتتشبث بتراثها كما هو، لتحقق النقلة الحضارية المطلوبة. وبعض تلك الحركات ظنت أن المطلوب هو القيام ببعض المراجعات التراثية، وتجديد بعض أنواع ذلك التراث، وإعادة إنتاجه، وتعليمه بلغة العصر، وإيجاد الوعي به ليتحقق المطلوب. وبعضها قد اعتبر مهمة التجديد والإصلاح ميسرة إذا ما تم

التمكن من القيام بتفسير كثير من أطروحات التراث أو تأويلها، بحيث يقارب بها الفكر المعاصر أو يقارنه، فإذا تم هذا فإن عجلة التغيير ستدور بالاتجاه المنشود.

ومع أن الجميع يرددون مقولة الإمام مالك الشهيرة: «لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها»، ومع ظهور هذا الذي صلح به أولها، غير أن الرجوع إلى منهجية القراءة وإعادة بناء المدارك الإنسانية بقراءة الوحي والكون، لم يأخذ حظه اللائق به من حركات الإصلاح والتجديد، والذين تنبهوا إلى وجوب انطلاق حركات التجديد من إعادة قراءة القرآن الكريم واجهتهم جملة من المشكلات: مثل علاقة القرآن المجيد ببيئة الخطاب الأول والتنزيل، وعلاقته بالعلوم التي صيغت حول النص، وعرفت بعلوم القرآن مثل علم الناسخ والمنسوخ، والحكم والمتشابه وأسباب النزول والتفسير وغيرها: فإن هناك فهما وفكرا تاريخيا ومركبا ثقافيا قد أسقط نفسه على نصوص الكتاب الكريم بذلك الفهم التاريخي، وجعلت أي فهم مغاير لذلك الفهم موضع شبهة واتهام، بأنه فهم تأويلي أو فردي أو لا يحتج به.

وبذلك لم يعد بمقدور حركات التجديد أن تدرك بأن عليها منذ البدء أن تصل إلى معرفة منهج لقراءة القرآن المجيد، كما لو أنه لم ينزل إلا عليها وفي عصرها، بحيث تتمكن من التعامل مع المتغيرات النوعية والجزئية في الفكر والمنهج والمعرفة والحياة تعاملًا ينطلق من القرآن ذاته، وإلى مرجعيته يعود. إذ أن هذه الأسئلة والتحديات التي تطرحها الحضارة العالمية الراهنة لا يمكن الإجابة عن جلها باجتهاد بشري، لا مستند له إلا القياس على أقوال الماضين، والتخريج على مذاهبهم، بل لابد للإجابة عنها من الرجوع

إلى القرآن المجيد - ذاته - فهو - وحده - الكفيل بتقديم ذلك النوع من الاجوبة الكونية والحلول الشافية المعجزة.

وليس المطلوب قراءة جديدة للقرآن الكريم تعتمد على المقاربة أو المقارنة أو التأويل، بل لابد من تلاوة تستنطق القرآن ذاته إجاباته الشافية وحلوله لتحديات كل عصر وجيل وأسئلته، باعتباره الكتاب المنزل تبياناً لكل شيء إلى يوم القيامة، وحفظه وعصمته من التبديل والتغيير وكماله وتمامه، وإطلاقه أهم مسوغات ختم النبوة، وتوقف النبوات.

إنه لا يعتبر تجديداً للدين أن نجد تراث أسلافنا، الذي يمثل خلاصة فهمهم وفكرهم في الدين، كما لا يعتبر تحديثاً تقليد الغرب ومتابعته في خطواته. بل يستمد التجديد حقيقته من إعادة تشكيل العقل المسلم، ووصل ما انقطع بينه وبين كتاب الله، باعتباره المصدر المنشئ الوحيد مع الكون للفكر والمعرفة والعقيدة والشريعة والمنهاج. وكذلك وصل ما انقطع بينه وبين سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع سائر معطيات عصر التنزيل والنبوة، باعتبار السنة والسيرة هي المصدر الوحيد المبين والمفسر - على سبيل الإلزام - للكتاب الكريم.

ومن هنا كانت إسلامية المعرفة قاعدة من أهم قواعد تجديد الدين، وإعادة بناء الأمة القطب، وإنتاج المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر؛ إذ أن إسلامية المعرفة تمثل البعد الغائب عن مشاريع التجديد، أو البعد الذي لم ينل من عناية مشاريع التجديد والإصلاح ما يستحقه. فإذا كرس المعهد نفسه للوقوف على هذه الثغرة، والعمل على استحضار هذا البعد الضروري، فليس في ذلك افتئات على أي أحد فرداً أو جماعة أو حركة، بل هو مرابطة على ثغرة

يتوقف على حمايتها والمرابطة عليها، سلامة سائر الثغور الأخرى.

وإذا كانت الحركات والمؤسسات الأخرى والتيارات الإسلامية الموازية قد شغلتها همومها اليومية وتحدياتها - وهي كثيرة - فيفترض فيها أن تحمد الله تعالى أن قويض لهذا الفريضة من يقف عليها، فعليها أن تعين وتعزز وتبارك وتسدد وترشد لتستفيد بالجهد المبذول، وتستثمر النتائج المرتقبة ولو بعد حين.

لقد فشل مشروع الحداثة أو التحديث في إطار التبعية للغرب، وكاد يسلم الراية بنفسه لفصائل الصحوة الإسلامية كما أطلقت عليها الدوائر الغربية في مستهل الثمانينات. ولكن الصحوة ظلت في معظم الأنحاء مشغولة بالامتداد والانتشار الأفقي. وفي بعض الأماكن اعتمدت على تراث الإصلاحيين التجديدي حتى استهلكته، ثم تلفتت يمنة ويسرة فإذا بعوائق التراث لا تقل خطورة عن عقبات المعاصرة، وها هي الصحوة قد بدأت مسيرة الفتور في معظم الأماكن، بل لقد بدأت مرحلة تراجع في أماكن أخرى، وذلك على خلاف سنة الله في رسالات الرسل، التي لا تراجع بعد فترة اندفاعها الأول حتى تبلغ أهدافها. وفي ظل التراجع بدأت عمليات تلميع ونفض غبار عن مشاريع الحداثة خاصة اللادينية منها، وفجأة وجد الغرب نفسه حليفا من جديد لايتام الماركسية واللينينية وأمثالهم، فصار ينفخ فيهم، ويمنحهم أسباب الحياة ليواجه بهم الصحوة أو المد الإسلامي، وبدأت الدراسات تتوالى عن مشروع الحداثة وأسباب فشلها، تمهيدا لقذف الأمة به من جديد، ولو على سبيل إشغالها، وتدمير ما قد يكون بقى لها من فاعلية وواقعية.

إنهم يحاولون أن يقنعوا الأمة المغلوبة على أمرها بأن مشروع التغريب

التحديثي قد فشل لأسباب ينبغي العمل على استئصالها أهمها سببان:

السبب الأول: طبيعة العقلية المسلمة نفسها: فهذه العقلية بتكوينها

وبنيتها، هي المسؤول الأول عن فشل المشروع الحضاري التغريبي في

العالم الإسلامي.. فالعقلية الإسلامية، بمكوناتها التراثية، لم تفهمه، أو أنها

فهمته فهما خاطئا فرفضته ولم تحسن استقباله، ولم تتقن تلقيه عن أهله،

أو لم تتفاعل معه تفاعل الإنسان الغربي، أو غير ذلك من المعاذير، وإلا فهو

- في نظر هؤلاء - من حيث طبيعته مشروع ناجح في ذاته لا مرية في ذلك،

ونجاحه في أي زمان ومكان حتمية علمية؛ لأنه مشروع علمي وعالمي، يؤكد

ذلك نجاحه في اليابان، وكوريا، والهند، وسواها من بلدان العالم!

أما جريمة فشله أو إفشاله فهي مسؤولية العقل المسلم والثقافة

الإسلامية التاريخية! فالتكوين العقلي للإنسان المسلم، وبنيته العقلية،

وتركيبه النفسي، وتراثه الإسلامي، وتاريخية فكره، ولغويته، كل هذا

ساهم في جريمة إفشال المشروع الحضاري التغريبي، ولذلك ينبغي أن

يوضع العقل المسلم على طاولة التشريح الغربي لكشف علله واستئصال

بعض أجزائه، وليبدأ بإعادة تشكيله من جديد. وهذا يقتضي قراءة ما

يتصل به من ثقافة ومعرفة ومصادر ونظم وتراث وتاريخ ولغة، وانتقاء

المدخل التي يمكن من خلالها طرح الفكر الغربي والتحضير لقبوله، وذلك

بإسقاط الأجزاء التي حالت دون قبول المشروع التغريبي، وأحببت فاعليته

وتأثيره، فلم يؤت في المشرق الإسلامي ما آتاه من ثمار في الغرب

النصراني، فلعل هذه المحاولة تنجح هذه المرة، ويستأنف المشروع

التغريبي، دورة تغريبية ناجحة في العالم الإسلامي... ولذلك تفرغ كثير من الدارسين والباحثين الغربيين، ومن يدور في إطارهم الثقافي من المسلمين، إلى البحث في المداخل التي يمكن من خلالها التسلسل إلى الفكر الإسلامي، والاستشهاد من الفكر الإسلامي نفسه - بخاصة في مجالات الأدب والتاريخ والعلوم الإنسانية - على سلامة الفكر الغربي وصحته.

وهؤلاء يظنون أن المستشرقين لم ينجحوا النجاح المطلوب فيما يحاولون هم النجاح فيه، فهم يعتبرون أن المستشرقين وقيادات الحملات التغريبية الأولى لم يحسنوا قراءة التراث الإسلامي، وأن آلياتهم ووسائلهم لم تكن من التقدم، بحيث تمكنهم من التحليل التكويني للعقل المسلم، ولا التحليل البنيوي له، ولذلك امتلات الأسواق بكتابات عن التراث والمعاصرة، وتكوين العقل العربي، وبنية العقل العربي واغتيال العقل العربي، وتكوين الفكر الإسلامي، وتاريخية الفكر الإسلامي، ونحو ذلك من كتابات وبحوث في هذا المجال. وفي اعتقادنا أن المستشرقين نجحوا - إلى حد بعيد - في إيجاد منهاج تفكير ومناخ ثقافي في الجامعات والمعاهد والمدارس، أنتج مثل هذا الاتجاه ورواده الذين يتابعون الرحلة من داخل العالم الإسلامي.

السبب الثاني: وقد يعتبر مكملاً للأول - عندهم - هو عدم التفات المستشرقين إلى أهمية توظيف المصطلحات الإسلامية والتراثية التوظيف المناسب، وإيجاد المداخل المطلوبة لنقل المفاهيم التغريبية إلى المسلمين. فإذا قدمت الاشتراكية مثلاً إلى الإنسان المسلم على أنها نظريات ماركس وإنجلز وأمثالهما، تردد العقل المسلم، بحكم تكوينه وبتأثير بنيته وميراثه الثقافي، في قبولها، ولكن يوم تقدم له النظرية نفسها بكل توابعها، وبسائر ما فيها

على أنها لم تخرج عن فكر أبي ذر الغفاري رضي الله عنه وعلي بن أبي طالب عليه السلام وطروحات ابن خلدون، أو يمكن أن تندرج تحت فقه الإمام فلان أو فلان. فسوف يسارع المسلم إلى قبولها وتبنيها.

ويوم تطرح له فكرة الانضمام إلى الحركة الاشتراكية العالمية مثلا، على أنها نضال وجهاد لمصلحة الفقراء البائسين والمحرومين ضد المستغلين والمستعمرين فسوف يقبلها، بخاصة إذا أكدوا له أن جذور هذه الدعوة التاريخية بدأت في الإسلام، وأن هناك حركات وأفكار رفعت الشعارات نفسها، وبذلك تعاد قراءة حركات الرفض والخروج، كحركة القرامطة والزنج من جديد، لتعطي بعدا مقصودا في التاريخ الإسلامي، ولتلقى مجالا للقبول، وكذلك عرض الديمقراطية على أنها الثورى والجمهورية على أنها الخلافة.... إلى آخر ذلك.

وعندما تدخل الأمة في هذا الضياع وتخرج عن نسقها الثقافي الإسلامي، ويمارس عليها التضييل الثقافي، ويقدم الفكر الغربي بكل جذوره الإغريقية الشركية والصليبية، ومدارسه الداروينية والفرويدية والماركسية والسارتية والاشتراكية والليبرالية، على أنه فكر الغزالي وابن رشد وابن سينا وابن خلدون، فسوف تجد مثل هذه الطروحات القبول عند العقل المسلم.

لذلك، نجد اليوم فريقاً من هؤلاء قد انصرف إلى الدراسات المتعمقة والمتخصصة في التاريخ والتراث الإسلاميين، وبدأت عمليات ربط كثير من الطروحات الفكرية - التي قد لا يجاوز عمر بعضها قرناً واحداً من الزمان - بمصادر إسلامية، وبدأت تغزو الساحة الإسلامية مصطلحات ملفقة

مثل: يسار إسلامي، ويمين إسلامي وبدأ فرز الصحابة والتابعين إلى ليبراليين، وديمقراطيين، واشتراكيين... ونحو ذلك. وبدأت عملية إسقاط مفاهيم تراثية على بعض الأطروحات والأفكار الغربية الحديثة، للحصول لها على المشروعية التي يحملها المصطلح، فتقدم مثل هذه الآراء على أنها اجتهاد! ويعتبر الخروج والرفض تجديداً! وقد يلبس التبذل ثياب الفن. وقضية المفهومات والأفكار تعتبر القضية ذات الخطورة الأهم، وتستحق البحث وحدها.

ماذا فعل المشروع الإسلامي؟

إن المشروع الإسلامي - بصورته التي قدّم بها - لم يعط البعد الفكري الاهتمام الذي يستحقه، وذلك من أسباب عجزه عن بلوغ الهدف واستمرار الأمراض الفكرية الفتاكة في الساحة، مثل، تحكم عقلية التقليد الجماعي، والغفلة عن السنن، والتغافل عن عالمية الإسلام أو إساءة فهمها، كما أن المواجهة مع الخارج الإسلامي التي فرضت على القائمين على المشروع الإسلامي، لم تدع لهم مجالاً لإعطاء القضية الفكرية المساحة المطلوبة من الاهتمام، وبعد أن تركت تلك المواجهة رصيذاً مهماً من الفقه الميداني، وكشفت عن خطورة القضية الفكرية وأهميتها، ومن خلال النظر أيضاً في أسباب فشل أطروحات المشروع التغريبي، تظهر الضرورة الإسلامية الملحة لهذه الفروض، والضروريات الحضارية التي تستوجب طرح قضية: إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة، في محاولة لاستدراك المشروع الإسلامي المطروح لأسباب ضعفه واستكمالها لأسباب القوة الفكرية. إن

المشروع الفكري الثقافي، يحاول معالجة الأسباب الذاتية التي أدت إلى إصابة المشروعات السابقة وإفقادها قدراتها على بلوغ الأبعاد المطلوبة، حيث أنه يأخذ بعين الاعتبار المنطلقات الإسلامية الأساسية، والنظرة الشمولية وتحقيق التوازن والوسطية، وضبط النسب بين الأبعاد المختلفة... وهذه القضايا بقدر ما هي ميزة للمشروع الفكري الثقافي المطروح، فإنها مسؤولية ضخمة؛ لأننا نزعم أن هذا المشروع الوسط يتوقف عليه مصير نهضة أمتنا وتقدمها في محاولتها لردم فجوة التخلف، واستئنافها دورة حضارية عالميّة، لا تقف عند إنقاذ الأمة الإسلامية نفسها، وإعادة بنائها واستئناف حياتها الإسلامية، بل تتجاوز ذلك إلى إنقاذ الإنسانية المعذبة المهتدة بالفناء، واتخاذ الأمة موقع الشهود الحضاري الذي هو جوهر رسالتها، وهذا لا يعني بحال من الأحوال الاستغناء أو العدول أو القفز فوق رصيد المشروعات الفكرية والإصلاحية السابقة، بل لا بد من تقويمها للإفادة من الجوانب الإيجابية فيها، والإفادة أيضا من التجارب الميدانية للمشروعات الإسلامية النهضوية المتنوعة.

ما الذي تستطيع إسلامية المعرفة أن تقدمه للصحة

وللأمة وللعالم؟

إن هذا التساؤل تساؤل مشروع، وهو مهم يستحق الإجابة. إن إسلامية المعرفة تحاول أن تقدم للصحة وللأمة وللعالم القرآن الكريم المجيد، باعتباره الكتاب الوحيد الذي يملك إنقاذ البشرية اليوم كلها، لا أمتنا - وحدها -
فالقرآن العظيم - وحده - الذي يملك التصور المنهجي والمعرفي البديل

على مستوى كوني، غير أن حملة القرآن لم يعانوا بعد هذا المازق المنهجي المعرفي، ولم يدركوا خطورته، فالواقع الاقتصادي والاجتماعي والفكري أو مجمل الواقع الحضاري في الوسط من العالم ما بين المحيطين الاطلسي غربا والهادي شرقا، ما زال يعيش في تراثه الفكري، وتسيطر عليه عقلية الثنائيات المتقابلة، وتخلفه الفكري والمعرفي يحولان بينه وبين القلق النفسي أو الفكري أن يخامراه، أو يجعلاه يحس بالحاجة إلى المنهجية أو المعرفية، والوسائط الكثيرة من تراثه في التفسير وعلوم القرآن وسواها تشكل مراجع ميسرة، لا تسمح له بالإحساس بالحاجة إلى المنهجية المعرفية في فهم القرآن أو التعامل معه.

وأما أولئك المتعاملون مع الفكر والثقافة المعاصرة، فإن طبيعة الفكر الغربي والثقافة الغربية قد علمتهم بأنها - وحدها - التي تفرز أزماتها وتصنع بدائلها، فلا تسمح بالاستيراد من خارج النسق الفكري والثقافي الغربيين.

وهنا يمكن أن نشير إلى سبب آخر من أسباب فشل بعض الداعين إلى الحداثة والمعاصرة، انطلاقا من اتجاهات تيار المنظور الحضاري، ولو في إطار التجديد الإسلامي نفسه، وهو أن بنية واقعنا الإسلامي لم تتطور أو تتغير نوعيا، ولذلك فإن مظاهر الحداثة في عالمنا الإسلامي بقيت أشكالا مستوردة، كالأفكار تماما، وليست نابعة من ذات التجربة التاريخية والحضارية لهذه البلدان؛ فالخطاب الفكري والإسلامي والاجتماعي السائد لا تعوزه صفة المعاصرة، وإن انطلق من التراث أو استدعاه، فهو معاصر في إطاره وشكله، تراثي في مضمونه، ينبه إلى أن الذهن الصائغ لهذا

الخطاب ما زال يعيش حالة التراث وملتبسا بها، ومنفصلا عن المستوى الفكري والمعرفي والمنهجي لعصره الذي ينتمي إليه في جسمه وأشياءه فحسب، ولأن صاغة هذا الخطاب لم يعانون ما عاناه الآخرون في صناعة الحضارة العالمية الراهنة، فإنهم يظنون أن بالإمكان الفصل بين الفكرة والآلة؛ لأنهم لم يرافقوا ولادات الحضارة العسيرة في اثناء فترات معاناة صنّاعها التوليد من الآلة البخارية إلى الثورة الصناعية إلى التكنولوجية إلى الاتصالية، وكيف كانت عقولهم وأفكارهم تعاد صياغتها في كل مرحلة صياغة متجددة بحيث يسير التدرج العقلي جنبا إلى جنب مع التطور الحضاري، فإذا بلغ السقف المعرفي للحضارة المعاصرة حالة المنهجية والمعرفية، فإن أصحاب المعاناة في صناعة هذه الحضارة يستطيعون بسهولة ويسر أن يدركوا معني المنهجية والمعرفية وضرورتهما، ومدى إمكان تأثيرهما في عمليات التجديد الفكري والمعرفي.

ولنتبين صدق هذه الدعوى، نستطيع أن ننظر في تأريخ العلوم المعاصرة طبيعية أو إنسانية أو اجتماعية، وفلسفتها، وبخاصة فلسفة العلوم الطبيعية، لنتبين كيف كانت عمليات إعادة التشكيل العقلي والمعرفي تسير مع التشكيل الحضاري، وكيف كان التأثير المتبادل يجري بينهما حتى المأزق الأخير الذي دخلته الحضارة المعاصرة، حتى ليكاد المراقب أن يشعر أنهما، أي الحضارة المعاصرة، وسقفها الفكري والمعرفي، دخلا المأزق معا. ولذلك تتعالى أصوات الاستغاثة التي تعلن فشل فكر الحداثة وما أدى إليه من تفكيك، وعجز فكر ما بعد الحداثة عن إحداث التراكيب، بل انضمامه إلى فكر التفكيك كذلك، فإذا كان فكر الحداثة قد فكك الدين والكون والطبيعة، فإن

فكر ما بعد الحداثة قد فكك الإنسان ذاته، ولا تزال عملية التفكيك مستمرة وهنا يبدو واضحاً عمق الازمة وعمق الإحساس بها، والبحث عن بديل منهجي كوني ليساعد الإنسان على تركيب ما فكك.

ونحن في مدرسة إسلامية المعرفة ندرك أن الازمة عالمية، وندرك أنه لا مخرج منها إلا كتاب الله الخالد المطلق، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهو - وحده - الذي يحمل في ثنايا سورته وآياته المنهجية الكونية، القدرة على إعادة الصياغة الفلسفية لحضارة الإنسان المعاصرة. لكننا في الوقت ذاته ندرك أن القرآن الكريم بين أيدي الأمة، التي لم تواكب العالم وهو يصنع الحضارة المعاصرة للأسف. ولذلك فإنها لا تعاني من أزمة المأزق الحضاري إلا بمقدار ما ينعكس عليها من معاناة الآخرين، لكنها تعاني من أزمة التخلف المزدوج؛ الفكري المعرفي والحضاري كذلك، لذلك فهي لا تستطيع أن تدرك عظمة القرآن المجيد على مستوى عصرها، كما لا تستطيع أن تكتشف الإمكانيات الكامنة فيه، ولا تستطيع القيام بحسن تقديمه إلى عالم اليوم وفي مستوى السقف المعرفي والحضاري لهذا العالم. ولذلك فهي تستعيد الوعي التراثي عليها.

والذين يدركون الازمة - من الغربيين - وبيحثون لها عن حل لا يستطيعون أن يكتشفوا ما في القرآن من منهجية كونية، وحين يقاربون القرآن الكريم فإنهم يقاربونه باعتباره كتاباً دينياً، وهم قد فككوا الدين منذ وقت طويل، ومنعوا أي اتصال بينه وبين العلم والمعرفة والمنهج، ولذلك فإنهم يبحثون عن المنهجية المعرفية الكونية البديلة، سالكين كل السبيل الفلسفية المعروفة لديهم، منقبين في تراث الإنسانية - كلها - إلا الإسلام،

فإنهم لا يقاربونه إلا كما يقربون أي خصم أو عدو أو غريم قديم.

إن الأمر يكاد يشبه ما انطوت عليه أراضينا من كنوز طبيعية، فإن المعادن التي طوت أراضينا عليها رمالها، لم نكتشفها بأنفسنا لتخلفنا، وبقيت كامنة حتى اكتشفها الآخرون بعد أن تقدموا وأدركوا ضرورتها لحضارتهم، وما تزال مقدراتنا بأيديهم لم نستطع أن نتجاوز أزمنا الحضارية، أو نتحول بما اكتشف في أراضينا إلى شريك حضاري مع الغير، بل لقد زادت تبعيتنا، وتراكم تراجعنا وتخلفنا. ومنهجية القرآن، المعرفية الكونية كامنة فيه، لا يسمح سقفا المعرفي والحضاري لنا باكتشافها، وما نكتشفه منها سرعان ما يصادره علينا تراث هائل متراكم عبر القرون من التفسير وعلوم القرآن التراثية، ليعيد إنتاجه تراثا يحسبه الظلماء ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئا فاعلا أو متالقا، بحيث يوجد دافعية حضارية، أو يحقق فاعلية، والآخرون يحول بينهم وبين القرآن المجيد إرث تاريخي متنوع، مشتمل على إسرائيليات الماضي والحاضر، ومخزون الذاكرة التاريخية المعادي لكل ما يمت إلى الإسلام بصلة، كما أن فترات الاستعمار والاستكبار والتعالي بالمركزية الأوروبية أو الغربية أو البيضاء، تركت كما هائلا من المشكلات جددت كل عوامل التدابر والتعادي والصراع بينهم وبين أهل القرآن، لتضع مزيدا من الحجب بين الغرب المأزوم والقرآن الشافي، بل ها هو الغرب ممثلا بقاعدته في قلب الوطن العربي: إسرائيل، وأجهزة النظام الدولي الجديد ووسائله، تنظر إلى الإسلام والمسلمين في كل مكان - والقرآن ليس ببعيد عن هذه النظرة - أنهم المهددون للحضارة الإنسانية المعاصرة، وصار القرآن يقرب بالإرهاب والتطرف والتهديد، في

الوقت الذي يسحقون حملته في كل مكان، وتطأ الدبابات رقابهم، ويحرض العالم - كله - على استئصالهم، بل إن تطبيع العلاقات في إطار الشرق أوسطية، لا يمكن أن يتم - في نظرهم - إلا بعد استبعاد آيات معينة من القرآن الكريم عن التداول، يتقن الذين ألفوا تحريف الكلم عن مواضعه اختيارها ورصدها، لتفريغ ما في القرآن من قدرة وفاعلية، ودفع المسلمين إلى قراءته عضين! أعضاء مفرقة وأجزاء، بحيث لا تكتشف منهجيته، ولا سنن نظمه ولا قواعد أسلوبه، ليبقى المسلمون في تخلفهم، ويبقى القرآن المجيد كتاباً لامواتهم لا لأحيائهم، ولآخرتهم لا لدنياهم.

ولو أدرك هؤلاء حجم الجريمة التي يمارسونها بحق البشرية، وهم يمارسون عمليات حرمانها وحجبها عن القرآن الكريم، وتأخير البشرية عن اكتشافه، ومعالجة أمراضها به - لقتلوا أنفسهم - فذلك خير لهم وأجدى على البشرية، لأنه قد يقلل شيئاً من الحواجز بين القرآن المجيد والبشرية المعذبة.

إن إسلامية المعرفة تحاول أن تقوم بمهمة مزدوجة في غاية الثقل والتعقيد، فهي تعمل على القضاء على حالة هجر المسلمين للقرآن الكريم، وإيجاد الوعي لدى الأمة المسلمة بخصائصه المنهجية والمعرفية، لتتعلم كيف تقرأه على مستوى عصرها، وكيف تجمع بين قراءته وقراءة الكون لتحافظ على نفسها وكيانها من عمليات التذويب التي تمارسها المركزية الغربية وهي تحاول أن تعيد تفصيل العالم وبناءه من جديد على مستوى رؤيتها وقبضتها، لأن إسلامية المعرفة تدرك أن من غير الممكن المحافظة على أمة القرآن بمنطق ماضوي سكوني أمام محاولات استحواذ المركز

الدولي الغربي المهيمن، الذي يري في النسق المعرفي الإسلامي أو بقاياه نقيضاً لنسق التطور الحضاري الوضعي القائم على تركيز فائض القيمة لدى الطبقات المهيمنة، والهيمنة على قوة عمل الآخرين ومواردهم وتسخيرها لصالح المركز. ولذلك فهو يحاول بكل قواه محاصرة الإسلام وتذويبه - لو استطاع؛ فآية محاولة لتطبيق الشريعة تمثل - في نظره - عدواناً على الحضارة الإنسانية المعاصرة يجب أن تمنع بكل الوسائل بما فيها الانقلابات العسكرية والثورات المسلحة. وكل مؤازرة للعمل الإسلامي بأي وجه من الوجوه تعتبر تعزيزاً للإرهاب ومؤازرة للمتطرف!! ولذلك فلا بد من تجفيف منابع العمل الإسلامي، وسد أي منفذ من المنافذ التي يمكن للإسلام - بأي معنى وبأي وجه - أن يتنفس منه!.

وفي ظل هذه الهجمة الضالمة لم يعد أولئك القادرين على التفريق بين متطرف ومعتدل، مستقيم أو منحرف. فالمعركة تدور حتى على مستوى الاسم والشكل والصورة، فكل ما يمت إلى الإسلام بصلة يجب أن يباد ويدمر، فهو يضرب من يسميه بالمتطرف، فإذا انتصر له، أو احتج على ما جرى له من وصفه بنفسه بالمعتدل صار ذلك المعتدل متطرفاً، كذلك يستحق أن يبطش به، لأن الهدف البعيد أن لا يبقى على ظهرها من المسلمين ديار، وأن لا تبقى للإسلام أية آثار.

وإسلامية المعرفة إذ تخوض معركتها في الداخل الإسلامي لتحقيق ما أشرنا إليه، تحاول - في الوقت ذاته - أن تعمل على صياغة خطاب الإسلام العالمي، وتحاول أن تساعد العالم المأزوم على اكتشاف علاجه ودوائه وشفائه بالقرآن الكريم ومنهجيته المعرفية، وأن تعمل على فك الارتباط بين

الإنجاز العلمي الحضاري البشري وخلفياته الفلسفية الوضعية، لتتمكن البشرية من إعادة الاتصال بين العلوم والمعرفة والقيم، وتوظيف العلوم والمعارف، التي بلغتها البشرية في منهجية معرفية إسلامية تؤدي إلى أسلمة الإحالات الفلسفية للنظريات العلمية، نافية عنها البعد الوضعي، معيدة صياغتها في إطار بعدها الكوني الذي يشتمل على الغائية الإلهية في الكون والحياة والحركة.

هنا تبدو واضحة أهمية إسلامية المعرفة وضرورتها لا على المستوى الإسلامي - وحده - بل على المستوى العالمي كله. وهذا يوضح لم قامت هذه القضية المنهجية المعرفية على دعائمها الستة وهي:

١- بناء النظام المعرفي الإسلامي المعاصر.

٢- إعادة تشكيل وبناء المنهجية المعرفية القرآنية.

٣- بناء مناهج التعامل مع القرآن الكريم بوصفه مصدراً للفكر والمعرفة والحضارة.

٤- بناء مناهج التعامل مع السنة النبوية المطهرة بوصفها مصدراً للفكر والمعرفة والحضارة.

٥- بناء مناهج التعامل مع التراث الإسلامي لتجاوز فترات التقليد والانقطاع فيه.

٦- بناء مناهج التعامل مع التراث الإنساني المعاصر للتواصل مع الفكر والحضارة الإنسانيين، وتجاوز أسباب قصورها وأزماتها.

إن أهمية هذه القضية، بل ضرورتها تجعل الاساتذة والعلماء والمفكرين وطلاب الدراسات العليا بخاصة، أمام واجباتهم الرسالية وفي مواجهة

الدور الخطير الذي عليهم أن يضطلعوا به، وتجعل من البحث العلمي والمعرفي رسالة، وتجعل من الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي قواعد ومنطلقات نهضة حقيقية قرآنية، تستطيع أن تخرج عالم اليوم بالقرآن من الظلمات الى النور، وتضع البشرية من جديد على صراط العزيز الحميد ﴿الله الذي له ما في السموات وما في الأرض وويل للكافرين من عذاب شديد الذين يستحبون الحياة الدنيا على الآخرة ويصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً أولئك في ضلالٍ بعيدٍ﴾ (إبراهيم ٢ - ٣).

مكتبة نور الأبيجة
www.books4all.net

أزمة الخطاب الاسلامي المعاصر
دوافع الأزمة وعقلية التأزيم

الفصل الاول

أزمة الخطاب الاسلامي المعاصر

أزمة الخطاب الإسلامي المعاصر

ما اتفقت كلمة مثقفي الأمة في عصرنا على شيء مثل اتفاقها على أن الأمة الإسلامية في سائر شعوبها، وفي مقدمتها الشعب العربي، تعيش أزمة فكرية، تتجلى في شكل غياب ثقافي، وتخلف علمي، وكسوف حضاري، وتتجسد في عجز الخطاب الفكري المعاصر عن إيصال مضمون الخطاب الإسلامي السليم ومحتواه، قرآناً وسنة وشريعة وأخلاقاً، وإن اختلفوا في تحديد الأسباب ووسائل العلاج.

والحسّ بالتأزم، أدى بطبيعة الحال، إلى طرح عدد من مشاريع النهوض والإصلاح على العقل المسلم، فعرضت اجتهادات وآراء لمشاريع متنوعة، كما أعيد عرض المشروع الغربي بطرق مختلفة وأساليب متنوعة، تدعي أن، التأزم إنما جاء بسبب سوء التطبيق، وليس من خطأ المنهج وضلال الفكر ذاته. كما اقترن ذلك بمحاولات للتقدم بمشاريع ملفقة، تأخذ من المشروع الغربي محتواه، ومن المشاريع الإسلامية جملة من ألوانها وبعض ثيابها. وتحت وطأة المشروع الحضاري وسيادة خطابه مع تعدد أواقه، والاشتغال بأثار المشكلات عن دراسة أسبابها الفكرية، اهتمت معظم المشاريع المعروضة للنهوض بعالم الأشياء ولم تعط عالم الأفكار القدر الذي يستحقه، مما أفقدها التخطيط المطلوب، والنظرة الموضوعية الشمولية، والقدرة على التقويم

المستمر، والنظرات التجزيئية، الامر الذي أدى إلى السقوط والإحباط، وتعقيد المشكلة أكثر فأكثر، بدلاً من تقديم الحل المناسب لها.

١ - المشروع الإسلامي

إن الخطاب الذي انبثق من المشروع الإسلامي، قد انصرف في جزء كبير منه إلى الكفاح والتعبئة له بحكم ظروف الصراع المرير بين الأمة وأعدائها الناتج عن احتلال أهم وأكثر ديار المسلمين في القرن الميلادي الماضي وأوائل هذا القرن، وتحويل بعضها إلى مناطق حماية ونفوذ، وبعضها الآخر إلى أسواق ومجالات حيوية، فأدى ذلك إلى الانشغال بحماية الأمة وتوجيه اهتماماتها وطاقاتها نحو قضيتين أساسيتين: حفظ العقيدة من ناحية، وتعبئة الأمة للمواجهة السياسية وربما الجهادية أو العسكرية في بعض المواقع أو بعض الاحيان من ناحية أخرى، ثم إذا بقي في الطاقات فضلة وجهت باتجاه القضايا الفقهية، لإعادة تقديمها وشرحها واختصارها ومقارنتها بالقضايا القانونية للفكر الغربي.

أما معالجة الأزمة الفكرية بدراستها ومعرفة أسبابها والإفادة من التجربة الميدانية بفقهِ الميدان الذي وفرته المواجهة، ومن ثم إقامة البناء المعرفي والثقافي على ضوء ذلك، فلم يعطها الخطاب الإسلامي - إلى وقت قريب - ما تستحقه من العناية والاهتمام، وما تستلزمه من الدرس والتحليل.

(١) توجيه الاهتمام لحفظ العقيدة:

والملاحظ أن حظاً كبيراً من الجهود صرف في الدعوة لحفظ العقيدة الإسلامية، ربما لاعتقاد البعض أن مفاهيم الإسلام الصحيح - في عقول

وقلوب أبناء الأمة - لم ينلها تغيير كبير مادامت لم تنكر شهادة الحق بعد، وهذا صحيح إلى حد كبير، لكنها لا يقبل على إطلاقه. ذلك أن المفاهيم قد أصابها تحريف وتغيير كبيران مع عمارة القلوب بالإيمان بالله تعالى وبرسوله، فإذا استصبحنا هذا وأحسننا التعامل معه، فإنه يشكل الإمكان المعرفي الذي نسعى لبنائه بشكل منهجيّ صحيح؛ لتحويل العقيدة إلى قاعدة فكرية ومعرفية.

هناك وهمٌ بأن حقن الأمة بشحنات من الحماس والخطب، ومزيد من التوثب الروحي، والتذكير بالأمجاد المشرقة للواقع التاريخي كفيلاً بإنطلاق الأمة من جديد نحو حياة إسلامية راغدة، وحضارة إسلامية جديدة، ووحدة إسلامية شاملة، دون بناء عالم فكريّ ومفاهيميّ ومعرفي وثقافيّ صحيح، يوجه حركة الأمة، ويرسي قواعد سيرها ونهجها؛ وفي هذا الكثير من المجازفة، وفقدان الرؤية الصائبة، والاكتفاء بالإحساس بالمشكلة عن التفكير في إدراك الحل لها، ويشهد على ذلك الواقع المتردي الذي تعيشه وتعاني منه الأمة.

إنّ هذا الوهم هو الذي دفع البعض إلى أن ينظر إلى الأزمة الفكرية على أنها مظهر من مظاهر الخلل في العقيدة، وأن العمل على إصلاح العقيدة سوف يؤدي حتماً إلى إصلاح ما يسمى بالأزمة الفكرية.

أما نحن فلا نرى أن أحداً يستطيع أن ينكر أن دراسة الواقع التاريخي الإسلامي، وتذكير الأمة بأمجادها، واستعادة أبعاد شخصيتها الحضارية وتطورها عبر العصور، هو ضرورة حضارية وثقافية للبناء المعرفي المأمول، لكن المشكلة في عدم الوفاء بمتطلبات الشحن والتفريغ الفكريّ والمفاهيميّ، وعدم القدرة على التحليل، والعجز عن اكتشاف الشروط

وتقدير الظروف الملائمة للفعل التاريخي، ومن ثم إدراك السنن التي تحكم السقوط والنهوض، بدل الاكتفاء بالافتخار بإنجاز الماضي والاحتماء به من عجز الحاضر. فبدون القدرة على تحويل الفكر إلى قدرة وفاعلية تسري في عروق الأمة، يصبح التاريخ والتراث معوقين حضارياً وثقافياً، عوض أن يكونا عامل نهوض وبناء. ولذلك، فنحن لا نقصد من تحليلنا هذا التقليل من أهمية سلامة العقيدة، التي تشكل المحور الأساسي في البناء المعرفي والثقافي الإسلامي، بل نحن واعون تمام الوعي على أن إدراك أبعاد العقيدة وفهمها من طرف جيل القدوة، دفع إلى اجتهاد وفكر أنزل العقيدة على حياة الناس وقوم سلوكهم بها، فأنتج بناءً معرفياً وثقافياً سليماً، رست على قوائمه حضارة لم يشهد التاريخ العالمي لها مثيلاً.

أما عندما تجمدت بحوث العقيدة ضمن قوالب ومساحات ومقولات جامدة، بخاصة عند متأخري الكلاميين، وحوصرت مفاهيمها بحدودهم المنطقية وأساليبهم الجدالية داخل الصف الإسلامي، غاب عنها الفكر الذي هو ثمرة لتحويل العقيدة إلى عمل، وتنزيلها على واقع يعيد صياغتها مع المحافظة على الأصول، ويمدها بروح التجديد ومواكبة العصر ويجعل منها إطار رؤية كلية، ومنهجاً ونموذجاً معرفياً كلياً.

لقد بذلت جل محاولات إصلاح العقيدة في إطار الجدل الكلامي، والفهم النظري المجرد، إذ لم يكن لتنزيلها على الواقع وتقويم سلوك الناس بها، أو ترجمتها إلى مسالك ومنهاج ونظم، وراء العبادات، مساحات فكرية تذكر، فانقلبت بحوثها إلى تجريدات ذهنية بعيدة عن الفائدة العملية كشجرة لا ثمرة لها.

(ب) تعبئة الأمة للمواجهة السياسية:

لقد كان لصدمة الإحساس بالضعف أمام الجيوش الاستعمارية الغازية وحضارته الوافدة وقع على أغلب فصائل الأمة شطرها إلى فريقين:

- فريق المبهورين بالثقافة الغازية، الداعين إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية حسب الأنماط الغربية، الناعتين للإسلام بالعجز عن مواكبة الحداثة والمعاصرة، يستوي في الانتماء له القائلون بالتخلي التام عن الإسلام وتراثه، والمنادون بالتعايش مع الدين مع صياغة البناء أو المجتمع المدني بعيداً عن شريعته.

- وفريق يرى سبب التخلف في البعد عن الإسلام وقيمه، وهذا الفريق منقسم ما بين حاصر لمرض الأمة في تشويه العقيدة، وضعف الإيمان والانشغال بالترف، وفريق آخر يراه في توقف حركة الجهاد والاجتهاد العقلي منذ القرن الرابع الهجري.

فكان الفريق الأول يرى البدء بالإصلاح التربوي والاجتماعي والسياسي حتى ولو أدى ذلك إلى العنف السياسي وهدم البنى التحتية للأمة، ويرى الثاني ضرورة البدء بمقاومة الفكر الأجنبي، وإحياء الثقافة الإسلامية، وتنقية العقيدة من الشوائب، والرجوع إلى الكتاب والسنة، ثم استيعاب الحضارة الحديثة بعد تنقيتها من الشوائب وتكييفها مع أحكام الإسلام وقيمه. واستمر طوال أزيد من قرن صراع مريب وتناقض شديد بين الفريقين، فما يعتبره أحد الفريقين مصدراً للتقدم والرقى، يراه الآخر مصدراً للعمالة والتبعية والانحطاط، وما يراه فريقاً حلاً يراه الآخر مشكلة وإزمة.

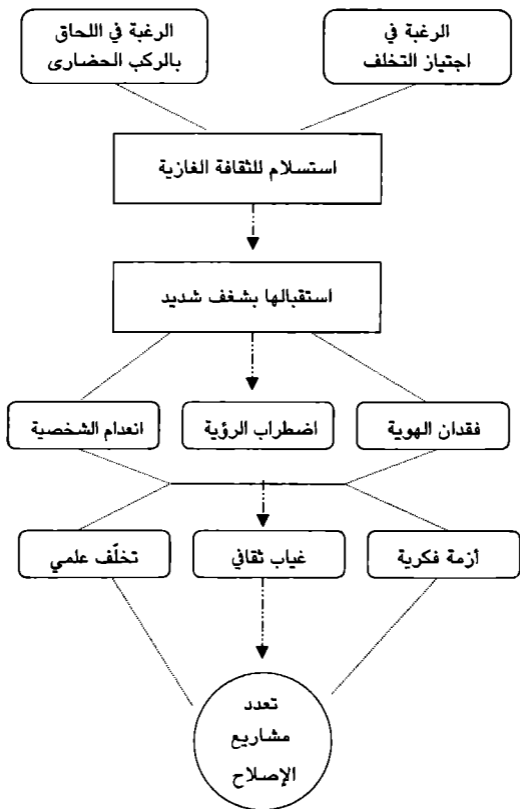
لكن الفريقين أجمعا على أن وسائل التغيير وأدواته لا تتجاوز ثلاثاً هي:
- الإصلاح بطريق الدعوة والعمل السياسي بعد بناء قاعدة تربوية.

- الإصلاح باستقطاب مراكز القوى لانتزاع السلطة وإحداث التغيير من خلالها ولو بالقوة.

- الإصلاح بتغيير مفاهيم الأمة وتحريضها على رفض الواقع، وتنويرها لبلوغ الهدف، عن طريق الخطاب السياسي والتكتل الحزبي.

من هنا كان اهتمام مشروع الإصلاح الإسلامي خطاباً وبرنامجاً، معنياً بالمدخل السياسي، والتركيز على حشد الجهود لتعبئة الجماهير الإسلامية للمواجهات السياسية؛ إما لكسب سبق في التعبئة السياسية الشعبية، أو رد فعل لما يصدر عن الخصوم من ازدراء وتشويه للإسلام وشريعته، مما نتج عنه إرجاع الأمانة إلى وجود أفراد غير ملتزمين على هرم السلطة، أو حصر أسبابها في بقاء جماعات ومؤسسات رسمية أو غير رسمية في مجالات التأثير، أو غير ذلك من المظاهر التي استفحلت، حتى ذهب البعض إلى أن سبب الداء الحقيقي جهات خارجية، وحصر آخرون علّة العلل في بقاء السلطان، الذي لا يطبق الأحكام، وذهب فريق إلى أن أصل المرض وجود قوى عظمى معادية أو غير ذلك من التفاسير السريعة، والتحاليل المرتجلة، التي تجعل من النتائج أسباباً، ومن المسكنات علاجاً، ناسين أو متناسين أن أصل الداء علل كامنة في فكر الأمة، وأن مكنن هذا الوباء في النفس، والعقل المسلم وفي فكره المتقاعس عن ممارسة التغيير طبقاً للسنة الربانية الثابتة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾^(١)

(١) سورة الرعد: ١١.



(ج) من عوائق الإصلاح:

واستيعاباً لما تقدم، فإن الخطاب الإسلامي المعاصر قد يحتاج للخروج من الازمة إلى أن يعمل على توضيح أمور عدة قد تشكل عائقاً في وجه إصلاح مناهج الفكر، وتقف عارضاً في طريق إسلامية المعرفة، نوجز أهمها فيما يلي:

- الخلط بين العقيدة والفكر:

لن نضيف جديداً إذا ذكرنا أن سبب الخلط الحاصل في أذهان البعض بين العقيدة والفكر هو عدم التمييز بين مصدريهما. فمعلوم أن العقيدة وحي ألهيّ محدّد الأركان، ثابت الحدود والمعالم، والفكر اجتهادٌ بشريّ محض، يحتمل الخطأ والصواب، له حقيقته ومنطقاته وأدواته ووسائله وبديهي أن الفكر البشريّ هو الثمرة لتعامل العقل مع الوحي وتنزيله على الواقع، وتقويم الواقع به بصياغة ملائمة، وحلول مناسبة، وأبنية عقلية ومعرفية سليمة.

وكثيراً ما يكون مثل هذا الخلط ناتجاً عن قصور المنهج عن تحليل الوضع المراد إصلاحه، ولهذا ركزنا فيما تقدم على أن من أولويات تجديد الخطاب الإسلامي: إصلاح مناهج الفكر، لأن الفكر لا يعمل عمله المرجو منه، ولا يؤدي دوره الكامل إلا إذا رافقه منهج سليم وواضح يسير عليه ويقفني أثره.

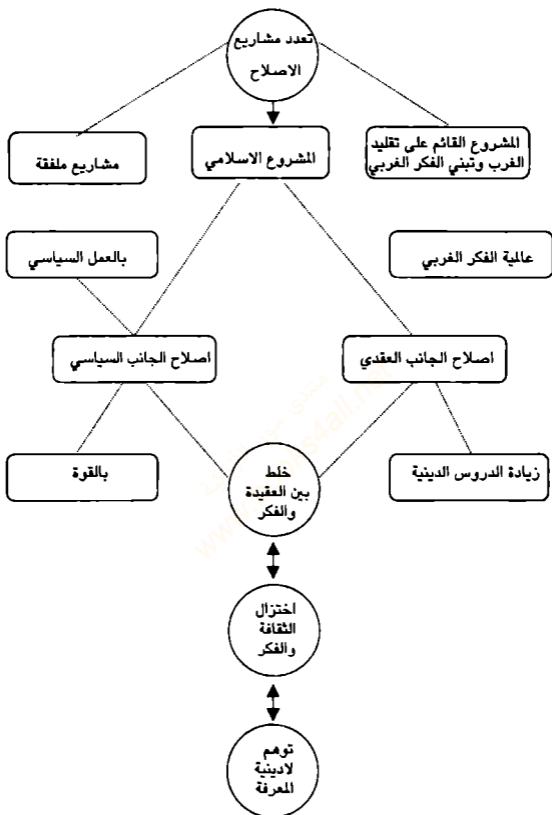
- الاعتقاد بان المعرفة لا دين لها:

يضاف إلى أصحاب الخلط بين العقيدة والفكر، أولئك الذين يتوهمون أن المعرفة لا دين لها، ويرون أنها تتدين بدين حاملها ولو لم ينتجها، فتتبعه في دينه ومذهبه بقطع النظر عن فلسفتها ومنطقاتها وغاياتها. وذلك

لقصور في إدراك بنية المعرفة ومقوماتها وشروط إنتاجها وصناعتها، مما جعل هؤلاء يتصورون أن الإنسان إذا كان مسلم العقيدة، مستقيم التوجه، فإن أية ثقافة أو معرفة يكتسبها، سوف تنقلب لديه بشكل طبيعي أو آلي إلى معرفة إسلامية وثقافة إسلامية، ذلك أنها بدخوله معه المسجد للصلاة، ومصاحبته له حين الحج أو العمرة ستسلم، سواء خرجت تلك المعرفة من رأس داروين، أو فرويد أو ماركس أو ديوارنت، أو جون ديوي، أو دور كايم، أو انبثقت عن ذهن الغزالي أو ابن رشد، أو ابن خلدون، أو سواهم.

ولهذا كثيراً ما تردد على ألسنتهم تلك المقولة الخاطئة المدعية أن الثقافة والفكر لا دين لهما ولا وطن، ولا سبيل للحواجز الجغرافية للوقوف في وجههما، وكثيراً ما تردد ذلك الفئات الراغبة في جعل أذهان العالمين تدعن للفكر الغربي السائد، وما انبثق عنه من ثقافة وحضارة بالسيادة والعالية. ويلوكون خطاباً لمقولتهم على أنغام توهم المخاطب بأن الفكر والثقافة كالأثير، يبلغ كل منهما محيط سمع المخاطب ويلج ذهنه شاء أو أبى، وترغب في أن تقنعه بأن لا طريق إلى النهضة والتقدم ودخول العصر دون الأخذ بهما (أعني بالفكر والثقافة الغربيين) واتباع نهجهما، فذلك قدر الدنيا وقضاؤها.

وهذا غاية الخلط والتداخل، فالمعرفة ثمرة لفلسفة وعقيدة ورؤية كلية ونظرية تنتجها ولا تنفك عنها، وهي في النهاية المولد الثقافي للأمة. ولكل عقيدة تصورها للكون والحياة والإنسان، ولكل معرفة منطلقاتها وأهدافها. واستعارة معرفة من ثقافة أخرى، كتعليق الثمار على غير أشجارها، فلا يمكن للأشجار أن تروي الثمار، ولا للثمار أن تتنفس من خلال الأشجار.



شكل رقم (٢/١)

- حصر العلاج في إضافة حصص المواد الإسلامية:

ويرى آخرون أن البناء المعرفي والثقافي، إنمّا يتحقّق بزيادة حصص تلاوة القرآن وتدرّيس الفقه، وحفظ بعض الأناشيد الإسلامية في المراحل الابتدائية والإعدادية بأساليبها وطرائقها القديمة، دون القدرة على ترجمتها إلى أوعية فكرية تسع حياة الأمة وحركتها.

وليس واقع مادة الثقافة أو الحضارة الإسلامية في الجامعات اليوم، والمضمون الذي تتعرض له، والصورة التي هي عليها في المقررات، إلا عناوين جديدة لمضمونات قديمة وأساليب تقليدية لم تحدد أهدافها ومنطلقاتها ووسائلها في عملية التعليم، ووظيفتها في بناء الأمة بشكل صحيح وسليم، وفقاً لنموذج حددت مواصفاته انطلاقاً من «الرؤية الكلية للأمة».

والذي توصلنا إليه بعد طول عناء وبحث، أن الأزمة الفكرية والثقافية لا تعالج بزيادة حصص العلوم الشرعية، أو رفع الشعارات الإسلامية في المدرسة، أو إضافة العناوين الإسلامية لمواد ثقافية وحضارية متنوعة في المعاهد والجامعات، بل لابد من معالجة شاملة تتناول العملية التربوية للأمة بسائر عناصرها، لتعيد بناءها بناءً إسلامياً سليماً، يتخذ من القرآن المجيد والسنة النبوية المطهرة وسيرة الرسول العطرة والكون مصدراً موحداً للمعرفة والثقافة والحضارة.

أما الاقتصار على حفظ بعض نصوص العلوم الشرعية، أو ترتيل بعض السور القرآنية، والسعي للمهارة في أحكام التجويد ومخارج الحروف، دون تزويد الأبناء بالقدرة على التدبر والاعتبار والامتداد بالرؤية القرآنية

لصناعة الحياة، فذلك يعكس عقلية الاهتمام بالوسيلة والاستغراق فيها، مع نسيان أو تناسي الهدف والمقصد.

فلا شك في أن هناك جامعات وكليات ومعاهد شرعية كثيرة، تختص بتدريس العلوم الشرعية، وتُخرج أئمة مساجد وخطباء جمعة، وقضاة أحوال شخصية، ومدرسي مواد إسلامية، وذلك أمر جيد ومفيد يسد جوانب مهمة من حاجات الأمة، ولكنه لا يغني عن جهود متخصصين في العمل على إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة، لأن قضية «إسلامية المعرفة» هي قضية الكد والجد في البحث عن ثقافتنا الغائبة، وتجشم عناء الطريق الشاق في إعادة بنائها ثم توصيلها للأمة والعالم.

- الاعتقاد بعالمية الثقافة الغربية المعاصرة:

إن المسلمين اليوم يعبون الثقافة والمعرفة عبأً من المصادر الغربية الضاربة الجذور في الوثنية الإغريقية واليونانية والصليبية، سواء في مجال التربية أو النفس أو الاجتماع أو الإنسان أو السياسة، أو الاقتصاد أو الفلسفة أو الإدارة أو الإعلام أو التاريخ، أو القانون أو الفنون أو الآداب أو غيرها من العلوم الإنسانية، التي تشكل القسمة الثقافية للأمة، والملامح الحضارية لشخصيتها التي تصنع ثقافتها وتصنع بها.

لقد خدع الإنسان المسلم كما خدع سواه، واقتنع اقتناعاً ظاهراً أو خفياً بمقولة روجها الغرب نفسه وتابعوه، مفادها أن الثقافة الغربية ثقافة عالمية، وأن العلوم الغربية علوم عالمية. وهذا الاعتقاد بعالمية ثقافة الغرب وعلومه، هو من أخطر نتائج الاستلاب الثقافي، إذ نجح الغرب نجاحاً كبيراً في جعله إيماناً راسخاً وقناعة تامة في عقول وقلوب ملايين المتعلمين في

سائر أنحاء الأرض لأسباب كثيرة، ونجاحه هذا يدل دلالة جازمة على أن الاستلاب الثقافي مصدر أساسي من مصادر الأزمة الفكرية وكيف لا تكون أزمة للأمم غيبت ثقافتها، وهمشت بكل الوسائل لتعاني أسباب التجاوز والاندثار، وتقاسي تجشم الأعداء وتنكر الأبناء؟!

وقد يكون المشكل الذي استحوذ من حياتنا على قسط كبير، هو الاقتصار على الحلول المتوارثة السائدة التي أنتجت في عصر معين لمعالجة مشكلاته، وفقدان القدرة على الكشف عن الحل والمعالجة لقضايانا ومشكلاتنا من خلال جهودنا ومعاناتنا واجتهادات عقولنا.

كما أن المشروع الإسلامي المعاصر لم يُفَرِّغْ للمشكلة المعرفية من الطاقات ما يكفي، ولم يهتم بها بشكل أساسي، وإنما شغل عنها بمواجهات ومواقف دفاعية رأى أنها الأولى بجهوده واهتمامه.

وبإمكاننا أن نلخص الأسباب التي أدت إلى شيوع الإيمان بعالمية الثقافة والعلوم الإنسانية الغربية فيما يلي:

- التغلب والغلبة وأثرها في نفسية المغلوب.
- الترويج الإعلامي الواسع والمتنوع، في مواده ووسائله.
- التوسع المفرط في ابتعاث أبناء المسلمين إلى الغرب، لدراسة العلوم الاجتماعية في المدارس والمعاهد والكليات الغربية.
- إنشاء الجامعات الغربية والكنسية في عواصم البلاد الإسلامية، وإيكال مهمة تربية أبناء الذوات إليها.
- تقليد الغرب في نظمه التعليمية، وأتباعه في محتوى العملية التربوية، واستيراد العلوم الاجتماعية منه، والسير وراءه في ذلك كله.

- توقف الإنسان المسلم عن الإبداع والابتكار والاجتهاد.

هذه الأسباب وغيرها جعلت الكثير من المسلمين يركنون إلى التلقي والتقليد، سواء في ذلك من احتذى بالتراث دون التمكن من حسن قراءته والإفادة منه، أو من تعلق بالبديل الأسهل المتمثل في الإيمان بمشروع الغالب دون مناقشة. فكلاهما عجز عن استيعاب ما صوّب وجهته نحوه ومناقشته، والعجز دائماً يفضي إلى تبني الأمور الجاهزة.

ولا شك أن أصحاب كلا المشروعين، سواء في ذلك مشروع التقليد التراثي، أو مشروع التقليد الغربي، متعصبون للتقليد. وقد يكون عذر أصحاب المشروع التراثي أنهم يحاكون التاريخ الثقافي على سبيل التقليد، ويعجزون عن الإبداع والإفادة منه للحاضر والمستقبل. أما دعاة المشروع الغربي فهم أكثر عجزاً وتقليداً لأنهم يميلون إلى استهلاك المستورد الجاهز، الذي لا يد لهم ولا لأسلافهم في صنعه، مكرسين بذلك التخلف، ومتجاوزين للحس والقلق الحضاري الحاض على التفكير المضاعف والمعاناة، قصد الخروج من الأزمة.

٢ - طغيان المشروع التغريبي

لقد ساد خطاب المشروع التغريبي أو الدنيوي أو اللاديني أو العلماني معظم ديار المسلمين، بقطع النظر عن المسميات والمبررات والشعارات المتنوعة التي أدخلت ديار المسلمين تحت فلكها وشعاراتها. ولا نحتاج إلى وصف جنود هذا المشروع وأتباعه، فهو مشروع سائر الفئات التي لم تتبن المشروع الإسلامي والمؤمنة بعالمية الفكر وثقافة الغربية.

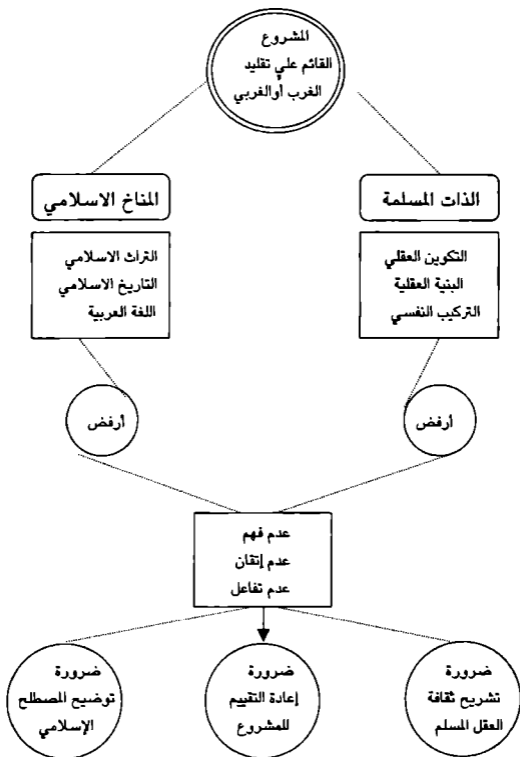
- ولقد كانت حصيلة اتخاذ المشروع الغربيّ منهاجاً للحياة في بلاد المسلمين، وأساساً لبناء الحضارة في المجتمع الإسلامي، وخطاباً سائداً في الثقافة والفكر، الفشل والقصور عن تحقيق النتائج التي حققها المشروع نفسه في الغرب، أو تحقيق حتى الحد الأدنى منها، لأسباب نذكر منها:
- كونه من نتاج ثقافات مخالفة لثقافة المجتمع الإسلامي لا تعدد بالغيب ولا تؤمن بالوحي مصدراً للمعرفة.
 - تجاهله لمعادلة الأمة الثقافية والاجتماعية.
 - تناقضه مع خصوصيات المجتمع الإسلامي، ومقومات بنائه وكيونته.
 - تصادمه مع هوية المجتمع الإسلامي، وشخصيته ومكونات عقليته ونفسيته.
 - ماديته وعداؤه لروحانية الأمة، ومعادلتها النفسية.
 - تنافيه مع كينونة الأمة التاريخية واختزاله لثقافتنا وتراثها، وتوهم أنّها مجرد إعادة إنتاج لثقافة الإغريق والرومان.
 - تكريسه للهيمنة الثقافية الغربية وسيادة الفكر الغربيّ وما فيه من نزعة مركزية.
 - ترسيخه للكبرياء الحضاريّة والانانية الغربية التي أنكرت وتجاوزت فضل الفكر والحضارة الإسلامية على الحضارة المعاصرة.
 - دفعه المجتمع الآخر للتبعية والقبول بالخضوع لسلطة الغرب الفكرية المركزية وتجاوز خصوصياته.
 - حيلولته دون تحقيق أي سبق أو تقدم لمن يتجاوزه، وحصر أسباب ومواصفات ذلك فيه.

- خصوصياته واعتماده على قواعد الصراع والثنائيات، وتكريسه لروح الصراع بين الأمم، فمن حرب باردة إلى غزو فكري إلى صراع حضارات إلى نهاية التاريخ وتوقفه عند الحد الذي بلغه أو وصل إليه. والواقع والتجربة العملية يشهدان على فشل البناء الثقافي الغربي في أن يقدم شيئاً لأمم العالم الثالث بعامة، وبلدان العالم الإسلامي بخاصة. ونشير هنا إلى أن استقراء التاريخ وقراءة الواقع يؤكدان أن أية محاولة للنهوض والتجديد من الخارج الإسلامي بالنسبة لامتنا مصيرها الإخفاق والفشل.

لكن على الرغم من التأكد من الفشل، لم يعلن أنصار المشروع الغربي - بعد - انهزامهم أو موافقتهم وقبولهم بعدم صلاحية مشروعهم لإصلاح أوضاع المجتمع الإسلامي، بل زعموا أن هذا الفشل لا يمكن أن يعزى إلى المشروع ذاته، ولكنه يعزى إلى المجتمع الإسلامي نفسه لسببين: سبقت إشارتنا إليهما ونعيد تلخيصهما وتوضيحهما، وإلقاء مزيد من الضوء عليهما في هذا السياق، وهما:

(أ) العقلية المسلمة:

فحسب رأي أنصار المشروع التغريبي، هذه العقلية بتكوينها المعرفي والثقافي هي المسؤول الأول عن الفشل، فهي لغيبيتها لم تفهم خطابه ولم تضمونه، فرفضته ولم تحسن استقباله، وهي التي لم تتقن تلقيه عن أهله، لاهتمامها بالبيان، لا بالبرهان، ولم تتفاعل معه كما تتفاعل معه المجتمع الغربي والإنسان الغربي. ويصرون في الوقت نفسه على أنه



شكل رقم (٣/١)

مشروع ناجح في ذاته لا مرية في ذلك، ونجاحه في أي زمان ومكان حتمية علمية، لأنه مشروع علمي وعالمي، يدل على ذلك نجاحه كلياً أو جزئياً في اليابان وكوريا والهند وسواها من بلدان العالم.

ولذلك فإن جريمة فشله أو إفشاله - في رأي هؤلاء - في العالم الإسلامي ترجع أساساً للتكوين العقلي للإنسان المسلم، وبنيتته الفكرية، وتركيبه النفسي العرفاني، وراثته الثقافي والروحي الغيبي. ولذلك يوحى واضعو الصيغ الجديدة لهذا المشروع بأن يبسط «العقل المسلم» على طاولة التشريح، ويبدأ في عملية جراحية كبرى متأخرة، كان يجب أن تجري قبل مائة عام؛ زمن انطلاق حملات الغزو الفكري المكثفة، الهدف منها استئصال المناعة التي تقف في وجه ولوج خطاب المشروع الغربي إليه، والمحبطة لفاعليته وتأثيره، من ثقافة ومعرفة ومصادر ونظم وتراث وتاريخ ولغة، لعل هذه الجراحة تنجح في تمكين المشروع التغريبي هذه المرة من الوصول بسرعة لأهدافه وغاياته .

وهم حين يدلون بوصيتهم تلك، فإنهم يظنون أن أساتذتهم من واضعي المشروع في صيغته، فشلوا فيما يحاولون هم النجاح فيه، ويرون أن أولئك الاساتذة لم يحسنوا قراءة التراث الإسلامي، وأن آلياتهم ووسائلهم لم تكن من التقدم بحيث تمكنهم من التحليل التكويني للعقل الإسلامي ولا من التحليل البنيوي له. لهذا عكف كثير منهم على تقديم مشاريع لإعادة الصياغة للبنية العقلية والنفسية والمكونات الفكرية والمعرفية والعقيدية للعقل المسلم، وامتلات الاسواق بكتابات عن التراث والمعاصرة، وتكوين

العقل العربي وبنيته، ونقد العقل الإسلامي، وإعادة قراءة التاريخ الإسلامي من منظور مادي، وغير ذلك من الكتابات والبحوث التي تصب - عن قصد أو غير قصد - في جعل الفكر الغربي - وحده - وكما هو مرجعاً وقدوة.

(ب) غياب الاهتمام بالمصطلح:

أما السبب الثاني - في نظرهم - فهو عدم قدرة أو التفات الخطاب الغربي إلى أهمية توظيف المصطلحات الإسلامية والتراثية التوظيف المناسب، لنقل المفاهيم الغربية إلى جمهور المسلمين. فإذا قدمت الاشتراكية مثلاً للإنسان المسلم على أنها نظريات ماركس وإنجلز وأمثالهما، تردد الضمير المسلم بحكم تكوينه العرفاني في قبولها، ولو قدمت له النظرية نفسها بكل توابعها وبسائر ما فيها على أنها فكر أبي زر الغفاري وعلي بن أبي طالب، إضافة إلى إمكانية إدراجها تحت فقه الإمام فلان أو العلامة فلان، فسوف يسارع إلى قبولها ولا شك. ويوم تقدم له فكرة الانضمام إلى الحركة اليسارية العالمية مثلاً على أنها نضال وجهاد، وأن هناك حركة شيوعية تاريخية إسلامية تتمثل في حركة القرامطة التي حملت الأفكار ذاتها والشعارات نفسها، فيسجد هذا الصنف من الخطاب المزيف لدى جمهور المخاطبين نوعاً من القبول. وحين يقدم الفكر الغربي بكل جذوره الإغريقية والصليبية ومدارسه الداروينية والفرويدية والماركسية والسارترية والعلمانية والبيرالية على أنه فكر الغزالي، أو ابن رشد، أو ابن سينا، أو ابن خلدون، فلن يتردد الضمير المسلم في الاستجابة لذلك؛ لأنه عقل شخصاني يشخص الافكار، ويهتم بقائلها أكثر من اهتمامه بحقائقها.

ولذا نجد فريقاً من هؤلاء قد انصرف إلى الدراسات المتعمقة والمتخصصة في التاريخ، وإسقاط أسماؤها وإبرازها بأطروحات فكرية لا يجاوز عمر بعضها قرناً واحداً من الزمان، فهناك يسار إسلامي، ويمين إسلامي، وهناك ليبراليون من الصحابة، وديمقراطيون من التابعين، واشتراكيون من أتباعهم، وهلم جراً.

وأحياناً يعمدون إلى إسقاط مفاهيم تراثية على بعض أطروحاتهم وأفكارهم للاستفادة من المشروعية التي يحملها المصطلح، فيصاغ الخطاب على نسيج الآراء الأكثر ضعفاً وهزالاً، عارضاً ألواناً من المغالطة الفكرية والمراوغات الكلامية والمصطلحية على أنها «اجتهاد»، ومقدماتاً أشكالاتاً من الانحراف على أنها «تجديد»، وأنواعاً من التبذل على أنها «فن». ولهذا، كانت قضية المفاهيم والتلاعب بها في الفكر المعاصر قضية ذات خصوصية تستحق البحث وحدها.

٣ - جوهر الأزمة فكري

من خلال إنعام النظر في ضعف المشروع الإسلامي، وطغيان المشروع التغريبي، تظهر الضرورة الإسلامية الملحة إلى قضية إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة، وتبدو المسؤولية الضخمة الناتجة عن تنفيذ برامج مشروعها المتميز بالوسطية بين استلهام الأصالة وهضم الحداثة.

ولقد سبق أن شرحنا وبيننا في غير هذا الموضوع أن الأزمة التي نعانيها أزمة فكرية بالأساس^(١)، تندرج تحتها سائر الأزمات السياسية

(١) راجع لمزيد من التوسع كتابنا «خواطر في الأزمة الفكرية والمازق الحضاري»

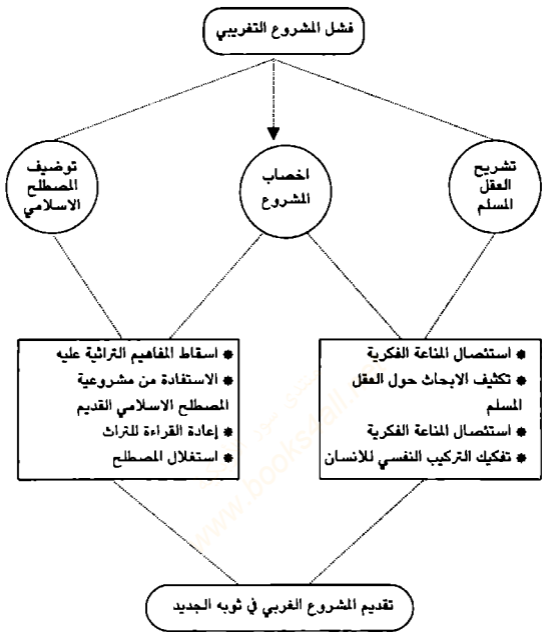
والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. واصل الأزمة اضطراب في فهم مصادر الفكر، واختلاف في طرائقه ومناهجه، واستعداد للتخلي عن تبوء المكانة اللائقة بالامة، والموصوفة في قوله سبحانه: ﴿كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾^(١)، وقابلية لتلقي تعاليم الفكر الغازي والانقياد لضغوطه.

والذي ينعم النظر في أمراض الامة المختلفة من غياب الرؤية الواضحة، وانعدام الأصالة الثقافية والتوازن النفسي، واضطراب المفاهيم، وازدواجية التعليم، واختلاط الاهداف، وانهيار الأنظمة والمؤسسات، يدرك أن أسباب هذه الأمراض اضطراب البناء الفكري للامة، وجمود الحركة المعرفية داخل هذا البناء، والعجز عن التجديد.

ونشير إلى أن تشخيصنا لازمة أمتنا في أنها أزمة فكرية لا ينفي غيرها من الازمات، بل نعتبر سائر الازمات الأخرى نتيجة لها أو مظهراً أو انعكاساً لها في جانب محدد. فالازمة الفكرية في نظرنا هي الازمة الام والعلة الكبرى.

^١للأمة الإسلامية» رسائل إسلامية المعرفة(١)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، وكتابنا «الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج»، سلسلة المحاضرات(١)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩. وكتاب الاخ د. عبدالحמיד أبو سليمان «أزمة العقل المسلم» في مواضع متعددة وكتاب الاخ الأستاذ أبو القاسم حاج حمد «الأزمة الفكرية في الواقع العربي الراهن» قيد الطبع.

(١) سورة آل عمران: ١١٠.



شكل رقم (٤/١)

وقد يكون لنا أن ندعي أن على معالجة هذه القضية، يتوقف مصير نهضة أمتنا وتقدمها، ونتيجة صراعها مع التخلف، وانطلاق دورتها الحضارية الجديدة، دورة لا تقف عند حد إنقاذ الأمة الإسلامية لنفسها وإعادة بنائها واستئناف حياتها الإسلامية، بل تتجاوز ذلك إلى إنقاذ الإنسانية المعذبة، واتخاذ الأمة الإسلامية موقع الشهود الحضاري الذي هو جوهر رسالتها.

ومما لا يمكن تصوره فضلاً عن ادعائه، أن تبدأ الأزمة في وقت مبكر من تاريخ أمتنا، بعد الخلافة الراشدة أو في أواخرها، ثم لا تكشف، أو تكشف ولا يتحرك أحد لمعالجتها حتى نأتي نحن، فذلك ما لم نتصوره، ولم يخطر لنا ببال، فضلاً عن أن ندعيه، أو تجري لنا به الأقلام. ولذلك فإننا نستطيع أن نؤكد أننا حلقة من سلسلة طويلة من حلقات الإصلاح الفكري والثقافي، الذي شهدته هذه الأمة منذ بدأت الأزمة الفكرية الثقافية تطل بأشكالها البغيضة على الأمة.

الفصل الثاني

عقلية القازيم وتوالد الأزمة

عقلية التازيم

الازمة الفكرية داء خطير، ومرض يشتد خطرهما أحياناً فتصبح أعصى على الحل، إلى حد أنها تحيل الحلول نفسها إلى أزمات جديدة تضيفها إلى رصيدها البغيض، مثل المكروب القوي، يتفاعل أحياناً مع الدواء تفاعلاً عكسياً محولاً إياه إلى غذاء يستزيد به قوة وفتكاً في الجسم المريض.

وفي فترات سابقة من التاريخ، قدمت بعض الحلول لبعض جوانب الازمة الفكرية فاستحالت إلى أزمات لأسباب كثيرة، تحتاج إلى البحث المتعمق في تلك الحلول، وفي جوانب الازمة، وفي الوضع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي للأمة.

والقرآن العظيم ينعى على أولئك الذين يقدم لهم الحل فيعقدونه ويؤزمونه، أكثر مما ينعى على أولئك الذين يقدم لهم الحل فيرفضونه، وضرب للأولين مثلاً أصحاب البقرة من قوم موسى - عليه السلام - أو حملة «الفكر البقري» كما يقول أحد الظرفاء، أمرهم الله تعالى أن يذبحوا بقرة لمساعدتهم على حل لغز الجريمة الغامضة، جريمة القتل الخفية، التي كادت أن تقضي إلى حرب أهلية بينهم: ﴿وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا اتخذنا هزواً قال أعوذ بالله أن أكون من

الجاهلين. قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فافعلوا ما تؤمرون. قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها قال إنه يقول إنها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين. قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي إن البقر تشابه علينا وإنا إن شاء الله لمهتدون. قال إنه يقول إنها بقرة لا نلؤل تثير الأرض ولا تسقي الحرث مسلمة لا شية فيها، قالوا الآن جئت بالحق فذبوها وما كادوا يفعلون. وإذا قتلتم نفساً فادارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون. فقلنا اضربوه ببعضها، كذلك يحيى الله الموتى ويريكم آياتهم لعلكم تعقلون^(١).

ولبساطة الحل ظنوا أن نبيهم يسخر منهم، وتلك قضية أخرى وعقولهم المريضة وفكرهم المتعفن جعلهم يحولون ذلك الحل البسيط الذي لا يغمض على أبسط إنسان إلى عقدة العقد، واستمر جدلهم في البقرة نفسها: ما لونها؟ ما حقيقتها؟ ما طريقة حياتها؟ كم ثمنها؟ أين مكان وجودها؟ من هم مالكوها؟

ونسوا الجريمة نفسها والفتنة المتربصة على أبوابهم بسببها، ثم لما غلا ثمن البقرة كادوا يحتفظون بها ويمتنعون عن ذبحها شحاً وبخلاً بها. وأخيراً أقبلوا على ذبحها وهم مترددون (فذبوها وما كادوا يفعلون)^(٢). ذلك نموذج رائع لطريقة تحويل الحل البسيط إلى أزمات متتالية.

والمسلمون يوم أوقفوا عقولهم وألغوا صلاحيتها للاجتهاد، وأقالوها

(١) سورة البقرة: ٦٧ - ٧٣.

(٢) سورة البقرة: ٧١.

من مسؤولياتها، وانصرفوا نحو التقليد حتى استكانت له نفوسهم، قلدوا
فيمن قلدوا سنن الأمم الأخرى، خاصة اليهود والنصارى؛ قلدوهم
وتبعوهم شبراً بشبر و ذراعاً بذراع كما تنبأ بذلك رسول الأمة - عليه
الصلاة والسلام - ^(١). فكم من حل عقوده وحلوله إلى أزمة كما فعل
أصحاب البقرة وعبد العجل، وكم من علاج أمراضه، وكم من أدوية
أبطلوا مفعولها، وكم من دواء اهتموا به لذاته دون العناية بفسح السبل له
للقيام بمفعوله. ونضرب لإبراز حجة ما قلناه بعض الأمثلة التي تشير إلى
الإفراط في الاشتغال بموضوع إسلامي معين، إلى درجة الغفلة عن تسخيره
للحاجة المرادة منه، التي عني به من أجلها، وحقق مناط حكمه لعلتها.

(١) الحديث رواه البخاري ومسلم وابن ماجه وأحمد، ونصه عند البخاري: «عن
أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: لتتبعن سنن من كان
قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم. قلنا: يا رسول
الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟».

التأزيم من خلال توهم رعاية السنة

جمع السنة النبوية المظهرة وتدوينها ووضع قواعد علوم الحديث دراية ورواية مفخرة من مفاخر هذه الأمة ولا شك. ولقد بذل الجهد الكبير من أفواج من علماء السلف ليجمعوا نصوص السنة، ويميزوا الصحيح والضعيف من أخبارها، ويضعوا موازين الجرح والتعديل لتصنيف رواياتها، لتصبح سنة رسول الله وسيرته حية خالدة، يستطيع المسلم عندما يقرؤها، أو يطلع عليها أن يعايش رسول الله بقلبه وعقله ووجدانه، كما عايشه أصحابه ومعاصروه. وبذلك يستمر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في أداء دور القدوة والنموذج والمثل الأعلى للبشرية في حياته وبعد مماته، وتظل الإنسانية تستلهم من سيرته العطرة وسنته المظهرة الحلول السليمة لمشاكلها، والعلاج الناجع لادوائها وقدرات التأسيسي به في الربط بين قيم القرآن والواقع المعيش، بشكل منهجي سليم؛ فالقرآن مصدر كلي مطلق منشئ للفكر والحضارة والمعرفة، والسنة منهج للربط بين أحكام القرآن وقيمه وواقع محدّد المعالم، معروف المواصفات، يمكن قياسه والقياس عليه. لكن ما حدث بعد ذلك في عصور الانحطاط أنه قد ساد جدل في الشكليات والحرفيات المتعلقة بتلك الجهود، ساهم في تغييب تلك المقاصد، وتفاقت ظاهرة التناصر للمذاهب، وتجاوز مصالح المجتمع، وتعزيز نزاعات التقليد، ومحاربة محاولات الاجتهاد الضرورية لمواصلة العطاء والبناء، وطار كل مذهب أو فرقة أو طائفة بأجزاء من السنة يعتمدها لموافقتها ما يذهب إليه وتجاوز غيرها من السنن، كما أهمل الكتاب.

أما فهم السنة بجملتها باعتبارها منهجاً كاملاً في صناعة جيل القدوة والأسوة، وفقها باعتبارها منهجاً كاملاً للتأسي والاتباع، ومعرفة كيفية إقامة بناء الفكر والحضارة والثقافة وال عمران على هديها، وبناء الأمة على توجهها، فهذه أمور كان نصيبها من الاهتمام اضعف بكثير، إذ قصرت الجهود التي بذلت في فهم السنة وإدراك مراميها ومغازيها، وفقه السيرة ومعرفة توجيهاتها عن الجهود التي بذلت في مجالات التوثيق والتضعيف وروايات الآثار. ومع الإسراف في تناول قضايا الحجية وشكليات التوثيق، تضاعف القصور في قضايا الفهم الكلي وإدراك الغايات والمقاصد، فتوهم الكثيرون وقوع التعارض بين السنة والقرآن من ناحية، وبين السنة والسنة من ناحية أخرى، وبين السنة وكثير من مصالح العباد، فعادوا مرة أخرى إلى مناقشة قضية الحجية إجمالاً أو تفصيلاً، وقضايا الروايات والحكم على الاحاديث وما يتعلق بذلك بحثاً عن حل لا يمكن الوصول إليه إلا بمنهجية القرآن المعرفية.

ولو أن الجهود سارت متوازية متعاضة بين أهل الفقه والفهم وبين أهل الرواية، لأعطت تلك الجهود المشتركة الثمار المرجوة منها، ولم تفترق كلمة الأمة حول السنة ولتظافرت الجهود: ففريق ينفي عن السنة ما أضيف إليها، ليقدم نصوصاً صحيحة ثابتة إلى أولئك القادرين على الفقه والفهم والتحليل والاستنباط ليقوموا بذلك كله، ويعالجوا قضايا الحياة على هدي السنة النبوية ونورها ومنهجيتها، فلا تتحول السنة، التي جاءت وصاحبها رحمة للعالمين، عند البعض إلى إصر وأغلال يتمرد الناس عليها، ويحاولون الخلاص منها، ولو بنفي حجيتها إجمالاً أو حجية أنواع منها كخبر الواحد ونحوه.

التأزيم من خلال توهم الدفاع عن العقيدة

وشكل الانحراف في التعامل مع «علم الكلام» بدوره جزءاً من الأزمة الفكرية، ونموذجاً آخر من نماذج تأزيم الحل. فقد وضع «علم الكلام» في أول الأمر ليكون حلاً وجزءاً من عملية الإصلاح الفكري والعقدي، والدفاع عن العقيدة الإسلامية وتثبيت قواعدها، ولتمكين الخطاب الإسلامي من أدوات الدفاع والإقناع ليعمل عمله في الساحة الفكرية والدعوية. ولكن تعامل عقلية الأزمة حوَّله عن قصده وغايته، وجعله جزءاً من الأزمة لا جزءاً من الأزمة لا جزءاً من الحل.

فعلم الكلام وضعه علماء المسلمين الأوائل ليكون وسيلتهم للدفاع عن عقائد الأمة وحمايتها، بعد أن شرعت العقائد المناقضة في مهاجمة عقيدة الإسلام، وذلك من خلال أطروحات وأفكار أناس تسلحوا بالفكر اليوناني ومنطقه، وعلوم الأوائل من الفلاسفة الحيارى والمفكرين الوثنيين. كما قامت حركة الترجمة في هذا المجال بدور معروف، وكان لا بد من معرفة شبه هؤلاء ومجادلتهم، وإجادة أساليبهم لرفع شبهات الخصوم عن عقائد الإسلام، وربما انتدب بعض العلماء إلى بلدان أخرى غير مسلمة لمجادلة حكام تلك البلدان وعلمائها، مثل أبي بكر الباقلاني الذي انتدب أكثر من مرة لمثل هذا. لكن عقلية تأزيم الطول قامت بتحويل هذا العلم عن وظيفته الأساسية، وعن كونه جزءاً من المهمة التبشيرية الحضارية للأمة، وسلاحاً من أسلحة الدعوة الإسلامية العمرانية المحررة، ليصير أداة للاقتتال بين

المسلمين، وزاداً لخطاب معاكس ومناقض لغايات الخطاب الإسلامي ومقاصده، فصار وسيلة للفرقة، وعاملاً من عوامل تغذية الفتنة داخل الصف الإسلامي، يكرس الفرقة الفكرية، والتعصب للمذاهب الكلامية. فإذا بالأسلحة المبتكرة للدفاع عن العقيدة والفكر تستعمل لتفريق كلمة المسلمين، وإشغالهم عن دورهم، وتعطيل دور العقيدة السليمة في حياتهم.

وبتشجيع من السلطة السياسية كانت تعقد المناظرات بين هؤلاء العلماء المسلمين على اختلاف مذاهبهم، ويغرى ببعضهم ببعض، كما كانت تعقد المناظرات الفقهية للأغراض نفسها، وقد تطرق هؤلاء المتناظرون من كلاميين وفقهاء إلى قضايا لم يكن لهم - وفق أصول المنهجية الإسلامية الواضحة ومقاصد الإسلام وغاياته - التعرض لها، وشققوا منها تفرعات صار يمارس فيها جدل لا هدف له ولا غاية منه إلا الجدل والمغالبة والمرء الذي أورث تناحراً وفرقة وعصبية واختلافاً كبيراً.

وكان من نتيجة الانحراف في هذا العلم ومنهجه، توجيه اهتمام الفاعلين في المجتمع إلى كثير من القضايا، التي شاركت بنصيب وافر في تكريس أزمة الأمة الفكرية وفرقتها، وتبديد الكثير من طاقتها، وتحجيم خطابها والحد من تأثيره، مثل قضية «خلق القرآن» وما خلفته من آثار في المستوى الفكري الثقافي والسياسي، بل وفي مستوى الأمة الحضاري. وقضية مصادر «تقويم الفعل الإنساني» و«الصراع بين النقل والعقل» وغيرها.

التأزيم من خلال توهم العناية بالفقه

نشأت العلوم الفقهيّة، وقامت جهود جمعها وتدوينها في منتصف القرن الثاني الهجريّ، لا لتكون شريعة مع شريعة الله، بل لتكون علاجاً لمشكلات وقضاياها، وفقاً لفقه أئمة تلك العصور وفهمهم، دون تفكير في أن من سيأتي بعدهم سوف يترك شريعة الله جانباً ويقلدهم فيما قالوه أو ذهبوا إليه وفق فقههم وفهمهم وقراءتهم. وكان قصدهم الأساسي من ذلك الجمع والتدوين تمهيد الطريق لتابعيهم والقادمين من بعدهم، كي يسلكوا السبل التي سلكوها، ممثلة في الاعتصام بالكتاب والسنة والاجتهاد في تنظيم الحياة والتقنين لها، والحرص على مد حاكمية القرآن العادلة، وتطبيق أحكام شرعته على قضايا الحياة جميعها، والتعامل مع مختلف الحوادث المتجددة والنوازل المستمرة، وفقاً لمقاصد الشريعة وغاياتها وكلياتها وقواعدها، للحفاظ على ارتباط الواقع المعيش في سائر الأماكن والأزمنة بأصول الشريعة الحقة ومقاصدها.

فإذا بعقلية التأزيم تُحوّل أقوال الفقهاء إلى شريعة بجانب الشريعة، ويصبح الفقه البشريّ هو الشريعة، ويكون شريعة ذلك الكم الهائل من الأقوال والفتاوى والشروح والتعليقات والحواشي، والتذييلات والآراء الشخصية والأمور الافتراضية والواقعية، سواء تعلقت بوقائع خاصة أم عامة، وسواء أكانت وقائع أعيان أم وقائع أحوال، ليتحول كل ذلك الإنتاج البشري إلى شرع لازم في كل زمان ومكان، يُتبع أصحابه ويُقلد قائلوه على

الرغم من تنوع الحوادث وتجدها الدائم المستمر.

لقد حوّكت عقلية التازيم والتقليد - التي تراكمت مظاهرها وتغلغلت عواملها في نفسية الأمة - الفقه وحركته المتجددة من حركة عقلية فاقهة تدور مع الحوادث والنوازل وفقه الواقع لتقديم الحلول لمشكلاته إلى قيد يمنع العقل المسلم ويحد من حركته، ويجعلها واقفة عاجزة مشلولة ضمن أطر لا تتعدها ولا تخرج عنها، ونسيت مقاصد الإسلام وغاياته وكليات الشريعة وحكمها وعلل أحكامها في بناء الأمة والجماعة أمام الروح الفردية وروح الأنا، التي أفرزتها المعالجات الجزئية، والرؤية القائمة على فقه الحيل والمخارج، وصارت الإجابات الإسلامية عن أسئلة الحياة نوعاً من شكليات يكفي فيها مجرد المظهر القانوني الفقهي الشكلي، ولو فقدت جوهرها وحقيقتها وروحها، ولم تحقق شيئاً من مقاصدها وغاياتها.

ولا شك أن لهذه الجوانب المتركمة تأثيرها في ضعف الخطاب الإسلامي وقلة فاعليته في المجتمع، وتكريس الازمة الفكرية لدى الأمة، سواء ما نشأ منها نتيجة خطأ النظر، أو انحراف منهج التفكير، أو تناسي الغايات والمقاصد لحساب الشكليات والمظاهر. فقد أبرز مثل هذا التازيم، للمعارف التي كانت في الاصل حلولاً، أزمة جديدة، هي أزمة «الفصام بين النظرية والتطبيق» وأصبح ذلك سمة من سمات حركة الأمة بعد انفكك عرى توثيق قاعدتها العقديّة والفكرية، وحيويتها ووحدتها في التوجه والحركة.

التأزيم من خلال توهم إعادة الاتصال بين النظرية والتطبيق

أقلقت أزمة الفكر الإسلامي وخطابه بعض العلماء العظام الذين تفهموا حقيقة هذا الفصام وطبيعته وأدركوا أضراره، وأنه إذا ما استمر فسوف يفرغ الإسلام من محتواه، وراوا آنذاك وجوب العمل ومواصلة الجهود لإعادة الاتصال بين النظرية والتطبيق، وتقديم توجيهات الكتاب والسنة في هذا المجال، والتذكير بسلوك كبار الصحابة والتابعين، لإيجاد نوع من الفهم النقي في قضايا التربية الروحية والتأليف فيها، والحث على النظر في الآثار والمقاصد، وعدم الاكتفاء بالأشكال والمظاهر، فأنجبت هذه الجهود وقتئذ مادة علمية من علوم الأخلاق، وقضية من قضايا السلوك أطلق عليها البعض «علم الحقيقة»، لتكون وجهاً آخر لعلم الشريعة، كما أطلق عليها البعض الآخر اسم «التصوف». ولم يكن ذلك إلا محاولة مخصصة من أولئك العلماء لإعادة الاتصال بين الحقيقة والشريعة كما كانوا يقولون، أو القضاء على «الفصام بين النظرية والتطبيق»، وإحياء صلة الرحم بينهما، وتجاوز الإطار الشكلي القانوني الفقهي، والنظر إلى الآثار السلوكية المرتبطة بتلك الأحكام وربط كل أمر بمقصده «فالأمور بمقاصدها»، وكل وسيلة بما تؤدي إليه «فحكم الوسائل حكم المقاصد»، فما لا يحقق المقصود منه لا خير فيه، وإن ظل صحيحاً في مظهره الفقهي فأسقط الغرض أو حقق الواجب.

ولكن هذا العلم تعرض لتأثيرات الأزمة الفكرية شأنه شأن ما ذكرنا من

علوم برزت في أول أمرها علاجاً لازمة قائمة، وسياجاً واقياً من هجوم أزمات قادمة لاحت عواصف ريحها، فإذا بالازمة الفكرية بكل ثقلها تنعكس عليها وتحولها إلى جزء من الازمة، لا جزءاً من الحل، وإذا بالتصوف يصبح باباً تدخل منه كثير من انحرافات الأمم الأخرى، ويصبح في كثير من جوانبه دعوة للعزلة والانصراف نحو القضايا الفردية، وإهمال القضايا الجماعية وقضايا الأمة، والإغراق في نوع آخر من الشكليات والسلبيات، فأضاف لازمة الأمة أبعاداً جديدة، وللعقل المسلم شواغل من نوع آخر، وللحياة الإسلامية مشاكل كثيرة، كان أقلها الانصراف عن قضايا الحياة الدنيا وعدم الاهتمام بها، وتحبيذ حالة العزلة عن المجتمع ومشاكله وقضاياها، بدعوى عدم الانغماس في دنيا الناس ومطالبهم الدنية. فأضحى قطاع كبير من الأمة مشلول الطاقة، محدود الفاعلية، فضلاً عن اتهام هذا التوجه - عندما أصابه الجمود ثم التحول - لكل نشاط وفعل وفعالية بالانغماس في أمور الدنيا وترك أمور الآخرة، وتناسي كثير من قيادات التصوف المتأخرين القواعد الأساسية التي أكد عليها أئمة التصوف الأولون بأن الدنيا مزرعة للآخرة، ومجال العمل الصالح تمهيداً لدار الحساب والجزاء، ومجال للعقل والفاعلية، وحمل الأمانة وتبليغ الرسالة، والقيام بحق الاستخلاف وواجب العمران وفريضة الشهود الحضاري.

**حل الأزمة في إصلاح مناهج الفكر
وإسلامية المعرفة**

الفصل الثالث

**خطاب إصلاح مناهج الفكر
وإسلامية المعرفة**

صمود خطاب إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة

إن عدم الاهتمام الكافي بقضية مناهج الفكر وإسلامية المعرفة، يجد أسبابه في محاربة أيديولوجيات محتكرة للفكر؛ لخطابه ودعوته. ولكن تمشياً مع سنة التدافع الربانية، وكنتيجة لسنة دمع الحق للباطل، صمد خطاب إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة في وجه كثير من التيارات الفكرية والثقافية التي أنكرته أو حاربتة، أو تغافلت عن وجوده، مستعيناً في ذلك بجهود الفئة الفاعلة من هذه الأمة التي فهمت محتواه، واستوعبت مضمونه، وتجاوبت مع ندائه.

فبالى عهد قريب كان الخطاب المتعلق بإصلاح مناهج الفكر الإسلامي يقابل باستنكار شديد، يصل أحياناً إلى الاستهجان والاستهانة^(١)، أو يعامل بغفلة تامة تتناسى وجوده، رغبة في إدخاله دهاليز التآكل والنسيان، إما لجهل

(١) يكفي القارئ لمعرفة هذا الرأي الرجوع لمقال للدكتور عبدالعظيم أنيس بعنوان: «هل يمكن أسلمة العلوم؟». نشر ضمن عدد خاص من مجلة «قضايا فكرية» المصرية سنة ١٩٩٠ بعنوان «الاسلام السياسي» وأعيد نشره في كتاب مستقل في طبعة ثانية في المغرب في يناير ١٩٩١، ص ١٨ - ١٨٣. ومقالة الدكتور زكي نجيب محمود - عفا الله عنه - «لك الله يا علوم الانسان» نُشرت في الاهرام عام ١٩٨٧ وغيرها.

بمحتواه، أو ضعف عن إدراك مضمونه، أو عمى عن أهدافه وغاياته، أو تجاهل لآثره وفعله، أو تربص بأصواته ومنابره، أو مكر به وبالمستجيبين له. وكان كثير من جمهور المخاطبين الذين لم يستوعبوا مضامينه وفحواه يعتبرون الحديث عن الإصلاح الفكري حديث المترفين والمتقاعسين عن أنواع الكفاح المهمة كالکفاح السياسي والجهادي ونحوهما. ولكن الازمات المتلاحقة بفكر الأمة وثقافتها، والإصابات المتكررة لمسارها الحضاري، والإخفاقات المستمرة لمخططاتها التنموية، جعلت العقل المسلم مهياً لطرح واستقبال تساؤلات قد تصل أحياناً إلى درجة الاعتراض أو المعارضة، أو الرفض للواقع الحالي بشكل مطلق، والمراجعة الشاملة لكل أطروحاته وخطاباته، بحيث أدرك كل سليم العقل أن حصيلة النضال الدائم لامتنا، وتضحيات ملايين الشهداء، واستشهاد آلاف الدعاة، لم تعد على الأمة بمعظم ما كانت تصبو وتسعى إليه، ولم تؤد إلى تسديد مسار الأمة الحضاري ومنع استفحال الأزمة على الصعيد الفكري.

وإذا كان خطاب إصلاح مناهج الفكر، وإدراك دوره في عملية الإصلاح والتغيير، يقابل موضوعه باستنكار إلى وقت قريب، فإن خطاب إسلامية المعرفة كان ولا يزال يقابل بإنكار شديد، فلا يكاد يصل إلى المخاطبين من خلال محاضرة أو مقالة، إلا وترتفع عشرات الأصوات لتعترض على دمج المعرفة والإسلامية.

فالمعرفة في نظر هذا الصنف من المخاطبين واحدة مهما كان مصدرها، وهي موروث إنساني مشترك يحمل صفة العالمية والتغير والتطور، ويعتبر ملكاً للبشرية جميعها بمختلف مللها ونحلها. والعلوم - حسب وهم هؤلاء

- لا تخرج في حقيقتها عن كونها جهوداً إنسانية تجريبية، وخبرات أفراد ومجتمعات في جوانب الحياة المختلفة، تقوم على مناهج علمية محددة ثابتة، لا يؤثر فيها دين العالم ولا مذهبه، ولا تتأثر بأي شكل من الأشكال بذلك. ولطالما صاحب استنكار هؤلاء المخاطبين لإسلامية المعرفة تساؤل مريب عن الغاية من الزج بالإسلام في هذه العلوم وهو دين مجرد، يحدد علاقة الفرد بربه، ويزكي سلوك الإنسان.

وقد غاب عنهم أن ما يحول دونهم والإدراك المطلوب، والمغزى المنشود من إسلامية المعرفة هو العجز عن التفريق بين العلم من جهة، وبين منطلقاته وهدفه وقيمه وحكمته من جهة أخرى، بفعل الوهم المنطلق من عالمية المعرفة الذي غرسه وأورثه الاستلاب الثقافي لامتنا الإسلامية.

ولكن هذه الأصوات، سواء منها المهرجة أو المقلدة، ما لبثت أن بدأت تهدأ وتخفت وتضعف، بخاصة بعد أن انتشرت قضية إسلامية المعرفة من خلال برامج المعهد العالمي للفكر الإسلامي، والجامعات والمعاهد التي تتعاون معه أو تشاطره الاهتمام بهذه المسألة.

ثم ازدادت أصوات المعارضين لإسلامية المعرفة خفتاً وضعفاً حين بدأ بعض الغربيين أنفسهم، يشيدون بأهمية القيم في ضبط مسيرة العلوم، وينادون بإعادة الربط والاتصال بينها، ويوضحون مدى الخسارة الفادحة التي حلت بالبشرية نتيجة الفصام بين الدين والعلم، أو بين العلم والحكمة^(١).

(١) من ذلك مثلاً: «بيان فانكوفر» الصادر عن ندوة «العلم والثقافة في القرن الحادي والعشرين: برنامج من أجل البقاء» المنظمة من طرف «اليونسكو» في فانكوفر بكندا ما بين ١٠ و ١٥ سبتمبر ١٩٨٩، والذي نص فيه الخبراء الدوليون الموقعون

فلئن كان الفصل بين العلم والإيمان، أو المعرفة والقيم، يجد مبرره لدى الغربيين فيما أحدثته الكنيسة ورجالها في القرون الماضية من طغيان وتجبر في صفوف الباحثين، وما مارسته من حجر قاتل على الفكر، ومحاربة صارمة للعلم، فإن هذا الفصل ظل منبؤنا غير مستساغ في الفكر الإسلامي طوال جميع مراحل تطوره التاريخي.

لكن تعاقب المفرمين بالسلطة على زمام الأمر في بلدان العالم الإسلامي، وحصول الانفصام بينهم وبين العلماء، وانزواء هؤلاء إلى درجة فصل الفكر عن العمل في مؤسسات المجتمع السياسية والعلمية والفكرية^(١)، قد حال دون بلورة العلوم داخل بلدان العالم الإسلامي بشكل سليم، وأصاب الخطاب الإسلامي بانكماش وضبابية مازال يعاني منهما إلى اليوم.

أما في الغرب، فقد أدى طغيان الكنيسة ورجالها إلى ردود فعل أسقطت الدين من حسابها، وبدأت تنظر إلى المعرفة على أنها حقائق ومسلمات مجردة، مثل الداروينية والماركسية والوجودية وغيرها. وصار الحديث عن الإنسان فكراً وثقافة وتربية وسلوكاً وتاريخاً، ينطلق من النظر إلى الإنسان على أنه نهاية خط التطور الحيواني، والنزوع المادي، والإشباع الغريزي.

^١ على ضرورة ربط العلم بالقيم، والاعتراف بحقيقة دور الدين في بلورة حياة الإنسان إذا كنا نريد بقاء لهذا الإنسان في القرن المقبل.

(١) يمكن مراجعة كتاب المعهد العالمي للفكر الإسلامي «إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل»، سلسلة إسلامية المعرفة (١) الطبعة الثانية، ١٤٠٦ / ١٩٨٦ ص ٦٦ - ٧٠.

هيمنة الخطاب الغربي

لقد تكونت في بلدان الغرب - من جراء الفصل بين العلم والإيمان - نظريات للعلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب، مبنية على رؤية ووجهات نظر مادية للإنسان ونفسيته، ومحاكمة طبيعته وتصرفاته وميوله، وتقويمها من خلال مقاييس المادة وحدها.

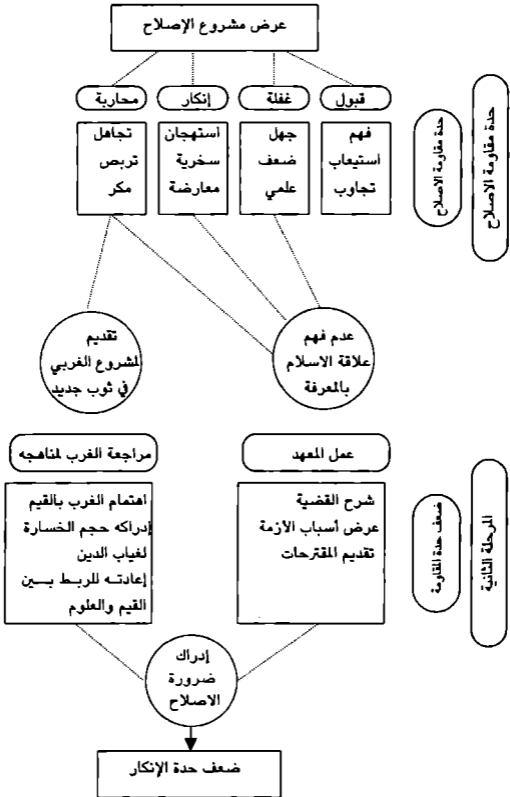
وزاد الخطب حين أحكم الغرب قبضته على مقاليد العالم في أواخر القرن الماضي، إذ عمل على تهميش الثقافات القائمة ببلدان العالم التي استعمرها وأبادهها، معتبراً ثقافته المحور والمقياس لكل فكر ومعرفة، وبالتالي أساساً لكل خطاب. فأمام هشاشة تلك الثقافات التي بعدت عن ثوابتها الأصيلة، ومع الغلبة التي حققتها الثقافة الغازية، بدأ الاجتياح والغزو الثقافي، وبدأت الحصون الفكرية والثقافية للأمم الأخرى تتهاوى أمامه.

وعلى الرغم من أن الأمة الإسلامية لم تستسلم بمجموعها للثقافة الغازية، إذ التجأت الفئات المقاومة منها إلى ما بقي محفوظاً من تاريخها الثقافي والحضاري، تحتمي به من الذوبان، إلا أن ذلك اللجوء لم يكن في مستوى التمكين من المقاومة الفاعلة، وإن حال دون الذوبان الشامل. وكانت النتيجة انعدام تمكن الأمة من عملية النهوض والبناء الحضاري، نظراً لهشاشة الفهم للموروث المحتمي بهم من جهة، والعجز عن التعامل مع الثقافة الوافدة، أو صد خطابها الحامل للتحدي من جهة أخرى.

وطبعاً لم يحل الأمر دون سقوط فئات من الأمة في الاستلاب الثقافي،

والشغف بقوة الغالب، وتشرب ثقافته والانسياق وراء خطابه الفكري
والمعرفي، بمحاولة تقليده في كل شيء، والانبهار به إلى درجة المسخ في شكل
أبواق تردد محتواه ومضمونه وتروجه، ظناً من تلك الفئات أن ذلك قد
يمكن الأمة من اجتياز حاجز التخلف، واللحاق بركب الحضارة، ويعوض
عن مركب النقص. إلا أن أصحاب هذا التوجه لم يجنوا إلا الحصاد المرّ،
المتمثل في فقدان الهوية واضطراب الرؤية وتفكك الشخصية الإسلامية.

مكتبة مورد الأبيجة
www.books4all.net



شكل رقم (١/٣)

ضرورة تجديد خطاب الفكر الإسلامي المعاصر

فلا شك في أن الشخصية المسلمة اليوم قد افتقدت الكثير من منهجيتها وصوابها، يشهد على ذلك انحسار الشهود الحضاري، وتوقفها عن أداء رسالتها في الشهادة على الناس، والقيادة لهم، فأصبح موقعها خارج السياق التاريخي، والواقع المشهود، والمستقبل المنشود.

والغياب الحضاري أو الأزمة الحضارية التي حالت دون توسيع رقعة تأثير الخطاب الإسلامي وأفقدته واقعيته، ليست بسبب فقر في القيم التي أكملها الله وتعهد بحفظها على مر الأزمنة، وإنما السبب في العجز عن حسن التعامل مع منظومة القيم الإسلامية، وتسخيرها للإنتاج الفكري الرابط بينها وبين أهدافها، والمنزل لها على الواقع الإنساني عبر خطاب سلس ومتفتح على الكون، يدوي صداه في عالم الأفكار، مستصحباً الرؤية القرآنية، ومالكاً لقدرات العطاء المتجدد المجرد عن حدود الزمان والمكان لرسم الحياة البشرية، وتقديم المرجع والزاد لحل مشاكل الإنسانية.

وحتى يواصل خطاب الفكر الإسلامي المعاصر صموده المتنامي، ويواجه بصلابة طغيان الفكر الغربي الغازي والمستورد، نرى أن عليه أن يجعل من قضية إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة قضيته الرئيسية والاساسية، قصده من ذلك تحقيق الأصالة الإسلامية المعاصرة، وتمكين الأمة من الشهود الحضاري، من خلال استلهاهم الأصالة وهضم الحداثة، وتقديم ذلك في مشروع معاصر موحد كامل متحرر، يقوم على فكر سليم دون أزمات، ومنهج واضح دون خطأ أو انحرافات، وثقافة بانية دون آفات، وحضارة شاهدة دون قصور أو معوقات.

فإصلاح مناهج الفكر ضروري لإزالة الخلط بين المبادئ المحفوظة والبرامج والأوعية الفكرية المطلوبة لحركة الحياة، وبين القيم الثابتة والأفكار الغائبة. فالانحسار الذي نعاني منه - هو كما بينا - ناتج عن أزمة فكر بالأساس، لأن العطاء الفكري للحضارة الإسلامية وإسلامية المعارف قد توقف عند حدود العقول السابقة، وكان الله خلق لنا عقولاً لتعطلها عن الإنتاج، ونمنعها من الابتكار، ونحول دونها ودون الإبداع الذي يشترطه الصمود في وجه تيارات الهجوم الحضاري، ويمليه التدافع الذي لولاه لفسدت السماوات والأرض، ثم ندعن للقول بأن العقول السالفة هي نهاية المطاف، وغاية البعد الزمني والمكاني.

وإصلاح مناهج الفكر يقتضي الإقدام الفوري على مراجعة الذات، وتحديد مواطن الخلل والإصابة، واكتشاف الأزمة، وإدراك آليات التوليد فيها، واستلهاهم القيم في صناعة فكرية معاصرة قادرة على استرداد الشهود الحضاري، ووضع موازين القسط ومعايير الحق اللازمة لتحقيق الشهادة. كما أن إسلامية المعرفة ضرورية من جهتها لاستئناف العطاء العلمي، وتفجير الطاقات الإنسانية نحو البناء الفكري والمعرفي المولد للحضارة، وإعادة تشكيل العقل المسلم ثقافة وفكراً وسلوكاً، وتصويب مسار المعرفة لتنضبط بمنطلقاتها وتحقق أهدافها الشمولية والمتوازنة.

ولا يمكن أن نتصور أن يكون الإصلاح والتصويب في جانب بمعزل عن بقية الجوانب الأخرى المصاحبة، من هنا جاء اختيارنا المرابطة في هذا الموقع الفكري أو الثغر الثقافي، والتوجه صوب القضية الأهم والأصعب: إصلاح المناهج العقلية، وبناء الشوكة الفكرية، وتنقية الموارد الثقافية في ضوء الكتاب والسنة، لاعتقادنا أن ذلك يشكل الرحم والمحضن الذي

تتشكل في داخله الأجنة الحضاريّة، القادرة على استئناف الحياة الإسلامية، وبناء الحضارة الإنسانية. والمرابطة في هذا الثغر واختيار هذا الموقع، ليس بديلاً عن أي من حركات الإصلاح والنهوض والبعث الحضاريّ، وإنما هو شرط مستمر لتصويب مسارنا جميعاً، وتجديد فكرنا، والسمو بعقيدتنا، والقيام بواجبات ديننا.

مشروع تجديد الفكر الاسلامي

<ul style="list-style-type: none"> • إصلاح منهج الفكر • بناء النسق الثقافي 	المضمون
<ul style="list-style-type: none"> • تحقيق الأصالة الإسلامية المعاصرة • تمكين الأمة من الشهود الحضاري 	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> • استلهام الأصالة • هضم الحداثة 	الوسيلة
<ul style="list-style-type: none"> • مشروع إسلامي، معاصر، موحد، كامل، متحرر. • فكر سليم دون أزمة. • منهج واضح دون خطأ أو انحراف • ثقافة بانية دون أفات • حضارة شاهدة دون قصور أو معوقات. 	الشكل

شكل (٢/٢)

الفصل الرابع

المعالم الكبرى لمشروع إصلاح
مناهج الفكر وإسلامية المعرفة

صياغة المشروع الإسلامي

إذا تحقق فشل المشروع التغريبيّ في إحداث النهضة ولوحظ تعثر المشروع الإسلاميّ الحركيّ في الوصول إلى أهدافه، بدت الضرورة الملحة إلى القيام بالمراجعة والتأمل ومحاولة معرفة أين «الخلل» من جديد. وتعد الرؤية الإسلامية الكلية الشاملة، من بين أكثر الأسباب قدرة على الإقناع بأن الخلل فيها، وأن منطلق الإصلاح ينبغي أن يكون منها.

وانطلاقاً من هذا المنظور، أضحت ضرورياً صياغة مشروع إسلاميّ متكامل لمعالجة الأزمة، مكثف للقوى لإصلاح مناهج الفكر، وشاحذ للجهود لبيلورة «إسلامية المعرفة». ليكون المشروع حلقة من تلك السلسلة الطويلة من حلقات الإصلاح المتتابعة، هدفها سد الثغرات التي ساهمت في استفحال الأزمة ومضاعفتها، وليكون خطابه مقنعاً بأن الأزمة الفكرية هي من الأهمية والخطورة بحيث تستحق أن تستنفر لها طائفة من المؤمنين، وأن تقام لها مؤسسة علمية، تجاهد وتتابع وتصب اهتماماتها كلها في بلورة قضية إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة، وتجلية جوانبها، وتناول سائر أطرافها.

وهذا المشروع الذي نذرنا أنفسنا للتقدم به إلى أمتنا يفرض علينا أمانة لا بد من أدائها ألا وهي أمانة إعداد وتقديم الأسس الفكرية والمنهجية

اللازمة لحركة الأمة: أي لا بد من أن نجد ونجتهد ونكد ونكدح ونتابع ونعقب، ونواصل العمل والسعي لبناء المنظومة الفكرية البديلة، التي نستطيع من خلالها إعادة تكوين العقل المسلم، وتشكيل بنيته وفقاً للتصور الإسلامي السليم للكون والحياة والإنسان، ذلك التصور التوحيدي القويم المستمد من كتاب الله وسنة رسول صلى الله عليه وآله، وتدبر سنن الكون وقوانين الوجود، والمدرك لوحدة الحق ووحدة الخلق، وقواعد التسخير وشروط التمكين والاستخلاف.

فهذا نستطيع أن نغذي حركة الأمة بالزاد الفكري الذي تفتقر إليه.

وفي الوقت ذاته، لا بد لنا من تتبع حركة الفكرة الإسلامية منذ نزول «أقرا» حتى يومنا هذا تتبعاً دقيقاً تحليلياً، يمكننا من معرفة هذا الفكر ومكوناته، والعوامل المتنوعة التي أثرت فيه، ورصد إيجابياته وسلبياته، وطرائق تكونه وتشكيله، ونقده نقداً متيناً، لوصل حركتنا به من ناحية، ولنجتاز بأمنا آثار القراءات الاستشراقية والجزئية والحزبية أو الطائفية من ناحية أخرى. ذلك لأن هذه القراءات لم تكن إلا قراءات موجهة أو قاصرة، تسعى وراء الكشف عن شيء سبق لها افتراضه، أو الاستدلال والتوثيق بشيء تقدمت به، مما أفقدها موضوعيتها وعلميتها وصادر معظم فوائدها.

وقد أضحي لزاماً على جمهور المسلمين للخروج من الأزمة، مؤازرة خطاب وعمل تلك الحركة المتخصصة، التي اتخذت من معالجة الأزمة الفكرية للأمة محوراً لنشاطها ومنطلقاً لأهدافها، ولا يمكننا بوصفنا مسلمين متطعين لعد أفضل، أن نتجاوز هذه المهمة الجماعية؛ مهمة تزويد حركة الأمة بما تحتاجه من فكر، والعمل على بناء حركة الفكر في الساحة الإسلامية والعالمية.

في المشروع استئناف لجهود سابقة

وسواء اعتبرنا نقطة البداية في تحرك الازمة الفكرية في واقعنا التاريخي قضية «الإمامة العظمى» أو قيادة الأمة، والتي حُول الاضطراب في فهم دورها وطبيعتها إلى جدل ساخن بين العقل والنقل، إلى درجة الفصام بين القيادتين الفكرية والسياسية، ثم إلى تتابع مسلسل الانحرافات والانقسامات، أو اعتبرنا نقطة البداية في تحركها خلط الأدوار بين عالمي الغيب والشهادة، الذي أدى بدوره إلى الخلط بين القدر بصفته ركناً من أركان الإيمان، والفعل الإنساني وإرادة الإنسان ومسؤوليته عن فعله، وما ترتب على ذلك من انحرافات وانقسامات، سواء أكان هذا أم ذاك، فإن جهوداً تاريخية في مواجهة هذه الانحرافات قد دونت وسجلت، وردود فعل الأمة مقابل كل ذلك قد عرفت.

بل إن في هذا الإطار ما يمكننا من فهم الأسباب الكامنة وراء الجهود التي بذلت في جمع السنة وتدوينها، ووضع الضوابط لحفظها من الوضع والتلاعب والاستغلال، ومحاولة السلف تحديد الأدوار بين العقل والنقل، ووضع قواعد الفهم والتأويل والتفسير، لضبط الأدوار المنهجية لكل من النص والعقل، ثم جمع قواعد أصول الفقه وتدوينها، والكتابة في تأويل ما عرف بمشكل القرآن، ومختلف الحديث تأويلاً عقلياً، يقضي على ما ادعي من تناقض موهوم بين النص والعقل، أو بين النصوص نفسها، وإجراء مناقشة الإرادة الإنسانية والفعل الإنساني ومصدر التقويم له، وحرية الإنسان واختياره فيه.

فلقد واجه الإمام الشافعي والإمام أحمد وعبدالرحمن بن مهدي ومن معهم إشكالية المنهج، وحاول الأشعري جمع مقالات الإسلاميين ورصدها وتحليلها، وإرجاع كل منها إلى أصله، وتوجيه الطاقات الكلامية لدى الأمة إلى الساحة الخارجية، وتقديم ملخص للأركان العقدية يمكن الاتفاق عليه. وحاول إمام الحرمين معالجة قضية الإمامة السياسية بشكل يخرجها من دور الازمة إلى دور الحل، وتناول الغزالي مشكلة الفصام بين النظرية والتطبيق في إحياء علوم الدين، ومعالجة التحدي الإغريقي في بيان تهافت الفلاسفة وتقديم البديل الإسلامي، كما تعرض إلى كثير من وجوه أزمة العقل المسلم بتقديم حلول وبدائل؛ وحاول تقديم نظرية معرفة إسلامية كاملة.

وحاول ابن رشد كذلك رفع التناقض الموهوم بين الشريعة والحكمة، وتحويل فقه الخلاف إلى مصدر لتوليد فقه جديد، يمكن أن يبني تفاهماً واتفاقاً على سلبيات الفقه الخلافي.

ودور ابن حزم في معالجة كثير من القضايا الفكرية والمنهجية، دور بارز في عامة معالجته، ودعوة أبو شامة إلى الرد إلى الأمر الأول ومحاولة العودة إلى منهجية الصدر الأول في كل ما اختلف فيه، كانا أمرين بارزين كذلك.

وجاء الإمام الشاطبي فجعل همه الأول إصلاح علم «أصول الفقه» الذي يمثل قانون الفكر الإسلامي، وعمل على تخليصه من جموده ومن المسائل الكلامية العقيمة التي أثقلته وكبلته، فأقبل على تنميه وبعث حيويته، بإدخال مقاصد الشريعة فيه على نطاق واسع، وبشكل قوي وفعال. وكان

الشاطبي يرمي بإصلاح أصول الفقه إلى إصلاح الفكر وتقويمه، فهما ثمرة الأصول، ولما رأى ابن خلدون توقف الحضارة الإسلامية بل تراجعها، بدأ حركته في تأسيس العلوم الاجتماعية من منظوره الإسلامي، ليقدّم للعمّان الإسلامي المحتوى الفكري.

والنسق الثقافي الذي كان العمّان الإسلامي في أمس الحاجة اليهما، ليستأنف دورته الحضارية على أساس علمي متين. ولو قدر لمشروع ابن خلدون الفكري والثقافي أن يتم في حينه، لتغير مجرى التاريخ، لكن جهود ابن خلدون لم يقدر لها أن تتابع في بلاد المسلمين، فاستسلم العالم الإسلامي بعده لسبات طويل، وتلقف فكره الغربيون، وبلوروه، فكان من عوامل نهضتهم التي لا تنكر.

ولقد قامت - بعد ذلك بوقت - محاولات إصلاح كثيرة اختلفت جهات تناولها وأماكن نشوئها، ولكنها اتفقت على حاجة الأمة إلى الإصلاح والتجديد، مثل محاولات شاه ولي الله الدهلوي، والشوكاني، والسنوسي، والمهدي، ثم الأفغاني ومدرسته، والكواكبي، وابن عاشور، وابن باديس، مروراً بقيادة الحركة الإسلامية الحديثة، ودورهم المعروف في مصر والقارة الهندية وغيرهم، كالإمام البناء، والمودودي، وسيد قطب، ومالك بن نبي، وتقي الدين النبهاني، ومحمد باقر الصدر، والطباطبائي، ومطهري، وشريعتي وغيرهم.

فقضيتنا إذناً ليست قضية معاصرة مبتدعة، بل هي قضية ذات جذور ضاربة في تاريخ أمتنا، ترجع بدايتها إلى إرهاصات الأزمنة الفكرية ومقدمتها. ومثل هذه القضايا يستحيل في حقها أن تكون مبتدعة. فمشاكل

الفكر تبدأ بالظهور مع الفكر نفسه، كأي شيء إنساني، ذلك أن الفكر لا ينطلق من فراغ، ولا يتجه إلى فراغ، بل هو تفاعل بين المنطلق والغاية والعقل، والواقع واللغة والزمان والمكان والإنسان، والحركة والتاريخ والحياة كلها.

وهي بالاساس قضية التجديد الحضاري، والبعث لهذه الأمة التي وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأمة بها، وعد تحريض وحث على التجديد، لا وعد حتمية تؤدي إلى التواكل، إنها قضية عمر بن عبدالعزيز، والشافعي، والغزالي، والاشعري، وابن حزم، وابن رشد، والعز بن عبدالسلام، وأبي شامة، وابن القيم، والشاطبي، والشوكاني، والدهلوي، والافغاني، والنائيني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وإقبال، والبنبا، وسيد قطب، والمودودي، والندوي، وابن باديس، ومالك بن نبي، والطباطبائي، وشريعتي، ومطهرى، والصدر، والنبهاني، وسائر قادة الفكر الإصلاحى الإسلامى من المتقدمين والمتأخرين.

فلكل من هؤلاء المصلحين والدعاة تناول ما للجانب الفكرى والثقافى يبرز أو يخفى، يتسع أو يضيق بمقدار إحاطته بمشكلات الأمة، وضغوط ظروف نشأته وجهاده، حتى آلت الافكار الإصلاحية المتنوعة لدى الأمة إلى المشروعين الأساسيين اللذين ذكرنا كمشروعين للنهضة والبناء: المشروع الإسلامى الحركى الحديث الذى مثل رد الفعل السياسى الإسلامى أكثر من أي شيء آخر، والمشروع التغريبي اللاديني الذى يمثل اتجاه التقليد والمحاكاة للغرب.

وقد يكون الفكر سليماً غاية السلامة عند ولادته، أو يكون تكوينه

سليماً في منطلقه وغايته، ولكن الأفات تعرض له عند سامعه أو متلقيه، أو في أي عنصر من عناصر الواقع الذي يولد فيه. فقابلية الخطأ العقلي لدى الإنسان مظهر من مظاهر بشريته وعبوديته، وأسباب هذا الخطأ متنوعة ومعروفة ومسلمة، والتأثيرات الطبيعية والحسية والثقافية والإنسانية على الفكر الإنساني لا تنكر.

ومن هنا حاول الفلاسفة الأولون وضع المنطق ليكون عاصماً للذهن من الخطأ في التفكير، وابتكار المناهج لضمان سلامة مراحل النظر والتفكير واستقامته. وعلى الرغم من ذلك لم يسلم المنطق الإنساني نفسه من الأخطاء، ولا المنهج الإنساني ذاته من الانحراف. وما تزال المحاولات مستمرة إلى اليوم لتصحيح المنطق وتقويم المنهج، قصد حماية العقل الإنساني من الخطأ أو تقليل نسبته. فالإنساني نسبي ما أوتي من العلم إلا قليلاً؛ ولذلك فإنّه لا يستغني عن التجديد الدائم والاجتهاد المستمر.

أساس المشروع ومصدره المنشئ الكتاب الكريم، والسنة مصدره المبين

ولقد نبه القرآن الكريم على كثير من أخطاء الفكر، وهفوات المنطق، وعثرات المناهج، كما نبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الكثير من ذلك. ويمكننا القول إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتخذ الكثير من الاحتياطات والتدابير التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية منهجية، للحيلولة دون وقوع الأمة في برائن الازمة الفكرية أو ارتكاب دواعيها. فحين التبس على البعض مفهوم القدر بمفهوم مسؤولية الإنسان عن فعله، وحرية في أداؤه، واختياره لذلك الأداء، اشتد إنكار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتحذيره من الأسلوب والمنهج الذي جرى تناول القضية بناء عليه، وأنكر على المتناولين الخلط بين أمرين: أمر الغيب الذي اختص الخالق به نفسه، وأمر الشهادة والغيب الموجه نحونا، والمتكشّف عبر اختلاف العصور والامكانات المعرفية، فإن تناول ذلك بتلك الطريقة يفقد الإيمان بالغيب فاعليته وتأثيره الإيجابي، ويفقد الإنسان الإحساس بقيمة فعله، والشعور بمسؤوليته، ويجعله عاجزاً حائراً بين مراجع الغيب والشهادة عنده، بصورة يعجز معها عن تحديد إطار مرجعي يسمح له بالنقد والمراجعة والضبط والتقويم لأفعاله. ويبدو ذلك واضحاً في جملة الأحاديث النبوية التي عالجت قضية القدر، نذكر منها الحديث التالي: «عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نتنازع في القدر، فغضب حتى احمر وجهه حتى كأنما

فقئ في وجنتيه الرمان، فقال: أبهذا أمرتم أم بهذا أرسلت إليكم؟ إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه»^(١). وكذلك كان رد الفعل منه صلى الله عليه وآله وسلم حين فهم البعض من التوكل إهمال الأسباب، فصحح - عليه الصلاة والسلام - ذلك، وتبته إلى أن الأخذ بالأسباب جزء من مفهوم التوكل، فقال لهمل الأسباب: «اعقلها وتوكل»^(٢).

وحيث كاد البعض أن يحصر مفهوم العبادة بأداء الفرائض والنوافل مع البعد عن ممارسة الأعمال الدنيوية، صحح - عليه الصلاة والسلام - هذا المفهوم وبين وجه الخطأ فيه، وأعاد للإيمان مفهومه الحضاري الشامل: «الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»^(٣)، وحدد للعبادة إطارها الكامل الحامي من الغلو والتفريط: «أما واني لأخشاكم لله وأتقاكم له، ولكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(٤).

وليوضح للناس أهمية البعد الزمني والمكاني، وملاحظة المقاصد والغايات، والتفريق بين النسبية والخصوصية في بعض الأحكام، والإطلاق والعمومية في

(١) رواه الترمذي بسند غريب، لكنه مؤيد بكثير من الصحاح في هذا الباب.

(٢) الحديث رواه الترمذي في آخر كتابه: «عن أنس أن رجلاً قال: يا رسول الله

اعقلها واتوكل أو أطلقها واتوكل؟ قال: اعقلها وتوكل».

(٣) رواه الخمسة عن أبي هريرة.

(٤) رواه الشيخان والنسائي عن أنس بن مالك.

البعض الآخر، تناول جملة من القضايا كما اوردت ذلك كتب السنة المطهرة. ولتثبيت مفهوم الإطار المرجعي، ومنهجية التعامل معه، أنكر على عمر قراءته لورقة التوراة فقال: «أكتب مع كتاب الله وأنا بين أظهركم، لو كان أخي موسى حياً لما وسعه إلا اتباعي»^(١).

وأمر بتدوين القرآن^(٢) واتخذ لنفسه كتاباً يكتبون عنه ويضعون كل كلمة موضعها، وفي إطار بناء الحس الحضاري لدى الإنسان المسلم يمكن أن نفهم حديث الهرة وحديث الحمامة، وحديث جبل أحد وحديث الناقة وأمثالها كثير.

وفي إطار التوعية على أهمية توسيع دائرة المباح، لتمكين الإنسان من العمل والاجتهاد يمكن فهم نهيه - عليه الصلاة والسلام - عن كثرة السؤال وتحذيره من التنطع وتخويفه من كثرة السؤال، وقيل وقال باعتبارها من الامور المؤدية إلى الاختلاف، وإلى تضيق دوائر المباح وتقديم الآراء وتوسيع دائرة الاجتهاد. من ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنما هلكت بنو إسرائيل بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم»^(٣).

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الفتن.

(٢) عن كتبه الوحي، انظر: محمد مصطفى الأعظمي: كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٨م.

(٣) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده، وتنصح الراغب في الاطلاع بشكل مستفيض على تعاليم الرسول عليه الصلاة والسلام حول الاختلاف وآدابه في الإسلام، بالرجوع الى كتابنا «أدب الاختلاف في الإسلام» المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي (٢)، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.

وأمره بالاجتهاد بين يديه وتدريبه القادرين من الصحابة على ذلك، ومعظم الأحاديث الواردة في التحذير من الفتن والاختلاف، وبيان مصائر الأمم الأخرى يمكن فهمها في هذا الإطار.

لقد كانت السنة وراء تأصيل الإطار الفكري للفهم لدى الصحابة. فحين تكررت إساءة فهم القدر على عهد عمر، سارع بمعالجة الأمر وبيانه بوضوح عبر عنه بقوله تعليقاً على ذلك الانحراف في الفهم: «إن فلاناً (أي ابن أبي الأصبغ) ضيع ما ولي وتولى ما كفي» ليبين الحد الفاصل بين مجالات التفكير وميادينه.

وموقف الصحابة في قضية الردة ومعالجتها كانت موقفاً يدل على مدى الوعي والفهم للطبيعة البشرية، ولطبيعة النظم والعلاقات بين جوانبها المتعددة. فحين يختل الفهم في حلقة منها، فإن ذلك يشكل تهديداً خطيراً لها جميعها. واختلاط الفهم عند حديثي الإسلام بين دوري النبوة والخلافة، وتفريقهم بين فرائض المال وفرائض البدن كان دليل خروج على الجماعة، وتدميراً لدور الشهود الحضاري المنتظر للأمة.

كذلك كان موقفهم الفكري الرائع في فهم الإطار المرجعي للمسلم. فالقرآن العظيم مطلوب حفظه كما هو، وكما أوحى به لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون أي تغيير سواء بزيادة أو بنقصان، فسارعوا إلى حفظه وجمعه وتدوينه. أما السنة النبوية التي هي شرح وبيان للقرآن ولتعاليم الإسلام، وتروى باللفظ وتنقل بالمعنى والفهم، فتشددوا في الرواية وقبو لها، لقد كان الأمر عندهم واضحاً والمنهج بيناً، ولما حاد عنه المسلمون حدث ما حدث في العصور التالية، حين استغنى الناس بادي الرأي عن القرآن

العظيم بالسنتن، ثم استغنوا عنهما معاً بالفقه^(١)، ثم بشرح فقه الأقدمين، ثم بحواشي الشروح وتعليقات الشيوخ.

مع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفارق الحياة الدنيا إلا بعد أن أتم الرسالة، وأدى الأمانة، فكمل الدين، وتمت النعمة، واستقام العقل المسلم السبيل القويم، ووضحت للمؤمنين المحجة البيضاء، وبان المنهج السليم، وصلح المنطق، وانقطعت الحجة على الله تعالى، فأصبح الإنسان أمام مسؤولياته التامة، وصلاحيته الكاملة، وخياره الحر^(٢) من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها^(٣)، ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها^(٤)﴾.

كما وضع - عليه الصلاة والسلام - قواعد التجديد وأسسها ليستفيد منها المؤمنون في حياتهم بعده، وبين قواعد الإصلاح، ودعائمه ليتمكن عقلاء الأمة وصلحاؤها من تلبية حاجات الأمة، خشية أن يطول بها الأمد، وتقسو القلوب، ويقبل الفهم والفقهاء، ويضطرب الفكر، أو تنقض من الإسلام عرى، ولتحافظ هذه الأمة على شهودها الحضاري المستمر، وتمسك بالوسطية الدائمة في دينها وحياتها بين الأمم، وليبقى دينها ظاهراً على الدين كله، وشريعته عامة شاملة، قادرة على تلبية حاجات الأمة في كل زمان ومكان.

(١) محمد الخضري: تاريخ التشريع الإسلامي، ط ٩. القاهرة: المكتبة التجارية

الكبرى، ١٩٧٠ م - ٢٧٩ ص.

(٢) سورة الإسراء: ١٥.

(٣) سورة الإسراء: ٧.

ففي هذا الإطار تفهم الإمامة والجهاد والاجتهاد، ووحدة الأمة وقواعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأحكام الحسبة والوقف ونحوها، إذ في كل هذه الأركان والقواعد يبدو هدف التجديد واضحاً، والاحتياط لأزمات العقل وركود الفكر ظاهراً.

ولذلك يكون اعتبار الدعوة إلى معالجة الأزمة الفكرية دعوة مستحدثة، أو إنكار وجود هذه الأزمة، أو التقليل من شأنها، أو النظر إلى حملة هذه الدعوة على إنها نابتة معاصرة، هذا كله مجرد مظهر من مظاهر هذه الأزمة، ودليل ساطع على وجودها.

المشروع تجديد لفكر الحركة وتنشيط لحركة الفكر

المشروع الذي نذرنا انفسنا للتقدم به إلى أمتنا يفرض علينا أمانة لا بد من أدائها؛ هي أمانة إعداد وتقديم الأسس الفكرية والمناهجية اللازمة لحركة الأمة، بمعنى أن علينا أن نجد ونجتهد ونكد ونكدح، ونتابع ونعقب ونواصل العمل والسعي لبناء «المنظومة الفكرية البديلة»، التي نستطيع من خلالها أن نغذي حركة الأمة بالزاد الفكري الذي تفتقر إليه، ونعمل على إعادة تكوين العقل المسلم، وتشكيل بنيته وفقاً للتصور الإسلامي السليم للكون والحياة والإنسان، ذلك التصور التوحيدي القويم المستمد من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والتدبر لسنن الكون وقوانين الوجود، المدرك لغايات الخلق، الواعي لأبعاد الكون والحياة وعي تمكن واستفادة، وعي الراسخ بالبعد الإنساني بكل أنواعه، والبعيد الزماني بكل مراحل، والبعيد المكاني بكل أطرافه، ووحدة الحق السائدة، ووحدة الخلق البارزة وقواعد التسخير المحددة، وشروط التمكين والاستخلاف المطلوبة.

وفي الوقت ذاته لا بد لنا من تتبع حركة الفكر الإسلامي منذ نزول «أقرأ» حتى يومنا، تتبعاً دقيقاً تحليلياً يمكننا من معرفة هذا الفكر ومكوناته، والعوامل المتنوعة التي أثرت فيه، ورصد إيجابياته وسلبياته، وطرائق تكوينه وتشكيله، ونقده نقد الصياريف كما يقال، لواصل حركتنا به من ناحية، ولنجتاز بأمتنا دثار القراءات الاستشراقية والجزئية والحزبية والطائفية لهذا الفكر من ناحية أخرى. ذلك أن هذه القراءات لم

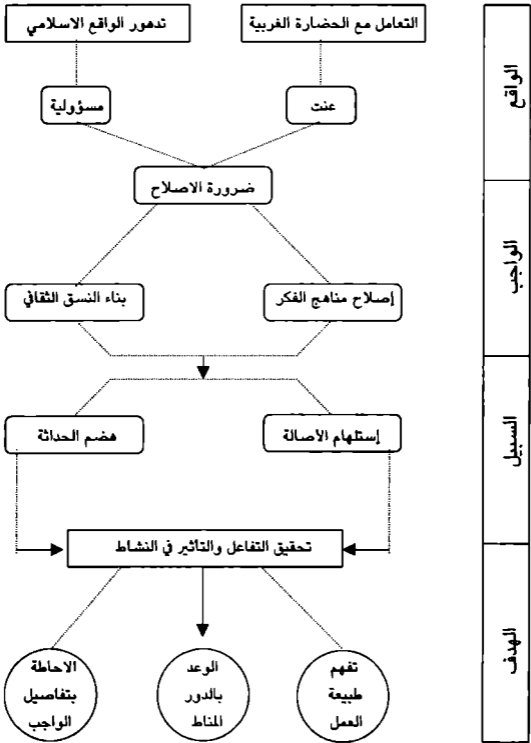
تكن غير قراءات موجهة أو قاصرة تسعى وراء الكشف عن شيء سبق لها افتراضه، أو الاستدلال والتوثيق بشيء تقدمت به، مما أفقدها موضوعيتها وعلميتها، وصادر معظم فوائدها.

إن حركة متخصصة تتخذ من معالجة «الأزمة الفكرية للأمة» محوراً لنشاطها ومنطلقاً لأهدافها، لا يمكنها أن تتجاوز هذه المهمة؛ مهمة تزويد حركة الأمة بما تحتاجه من فكر، والعمل على تشكيل العقلية الإسلامية وفق مبادئ راسخة، وخطة عمل واضحة، تمكن من تحقيق صيرورة الخطاب الإسلامي وتجديده، وتنويع أشكاله وشرح مضمونه.

المعالم الكبرى للمشروع

نستطيع القول إن كتاب «اسلامية المعرفة» كان في جوهره بياناً للمبادئ وخطة العمل. وإذا كانت المبادئ راسخة وثابتة، فإن خطة العمل خطة اجتهادية، كانت يوم وضعت خطة نظرية، بدأ العمل في جوانب منها سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م. والحصيلة اليوم جهود شتى بذلت في مجالات متعددة، تسعى لبلورة خطاب إسلامي رفيع المستوى، علمي المضمون، واضح المنهج، سلس الأسلوب، قادر على توعية الفرد المسلم بأزمته الفكرية من جهة، وبأسط له سبل الخروج منها من جهة أخرى. فهناك جهود بذلت في مجال تكشيف آيات الكتاب الكريم، وأخرى بذلت في مجال السنة، ومجال التراث وتيسيره، وجهود غيرها بذلت في الفكر الغربي، وغير ذلك من المجالات.

وبقطع النظر عن حجم هذه الجهود، فإن عرضها ودراستها وتقويمها أمور لا بد منها، لتبيين سلامة الخطة وفائها وتكاملها من عدم ذلك. وقد جرت ممارسة معظم الوسائل المقترحة، من ندوات وحلقات بحث ونقاش وإصدارات ومشروعات بحث فردية وأخرى جماعية، وهي بنفسها في حاجة إلى التقويم والدراسة ورصد النتائج.



شكل رقم (١/٤)

و«المعهد العالمي للفكر الإسلامي» حين تصدّى للقيام بمهمة معالجة الازمة الفكرية، كان يعي أنه لا يمكنه صياغة برنامجهِ وإنجاز خطته بشكل مركزي، منعزل عن تفاعلات المجتمعات الإسلامية، ولذلك أقدم لهول الازمة التي تتخبط فيها الأمة الإسلامية، وللجهد الضخم الذي يستدعيه الإقدام على تحليل أسبابها، ومعالجة حلولها بفتح مكاتب وفروع له في عدد من الاقطار الإسلامية وغيرها، لتكون بمثابة حواس ووسائل استطلاع من جانب، ومنبراً لتوصيل رسالة المعهد ونشرها، ووسيلة تمكنه من أداء مهمته وبلورة برنامجهِ من جانب آخر.

ولقد حقق بعض هذه المكاتب والفروع نتائج طيبة، وقصر بعضها عن تحقيق ما كان مرجوً له. ويبقى مطلوباً لضمان السير السليم نحو إخراج الأمة من براثن الازمة، الاستمرار في تقويم أعمال تلك المكاتب والفروع، ووضع التخطيط الدقيق لأفضل طرائق أدائها.

فإذن، هناك محتوى مخطط فكري معرفي لخطة العمل، ووسائل محدودة للإنجاز، وكلا الأمرين - بعد هذه السنوات - في حاجة إلى التقويم والمراجعة والتسديد والتجديد. وبحكم موقعي في متابعة صياغة خطة المعهد وتنفيذها مع الأخوين الشهيد إسماعيل الفاروقي والأستاذ عبدالحميد أبو سليمان وبقية الأخوة، أستطيع أن أخص قضيتنا بمبادئ وأهدافاً ووسائل وشروطاً ثم خطوات - بالشكل التالي:

المشروع الاسلامي

بلورة / توضيح / تفصيل الجوانب
المختلفة

بلورة
القضية

تقديم نماذج مفصلة لاجتناب الغموض
والتسطيح والميوعة في التقديم والتعميم

حماية
القضية

الرصد / التتبع / التحليل / التفسير /
التوجيه / النقد / التقويم / التسديد

تطوير
القضية

التوعية بالخطة وجوانبها ووسائلها /
بناء الكوادر والقواعد / مساعدة
القادرين وتسديد أعمالهم

التعريف
بالقضية

شكل رقم (٤/٢)

(أ) المبادئ العامة:

لقد سبق أن حددنا المبادئ العامة لمشروعنا في الكتاب الأول من سلسلة إسلامية المعرفة: «إسلامية المعرفة: المبادئ العامة، خطة العمل، الإنجازات»، الذي أضحي مرجعاً نفيساً لكل راغب في إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة. ولا ضير في أن نذكر بهذه المبادئ، داعين القارئ إلى الرجوع للكتاب المشار إليه، للاطلاع على مزيد من التوضيح والشرح لها وللأهداف المتوخاة من الانطلاق منها^(١):

- التوحيد: لأن وحدانية الله تعالى هي المبدأ الأول للإسلام وأهم القيم الحاكمة فيه.

- وحدة الخلق: لأن وحدانية الله تعالى تستلزم بالضرورة العقلية وحدة خلقه.

- وحدة الحقيقة: فلا تعارض ولا تفاوت بين حقائق الوحي وحقائق الواقع.

- وحدة الحياة: المبنية على استخلاف الإنسان في الأرض، وتحميله الأمانة وابتلائه.

- وحدة الإنسانية: الناس خلق واحد ولا يتفاضلون إلا بالتقوى.

- تكامل الوحي والعقل: فلا تناقض ولا تعارض بين معطيات الكتاب المسطور، والكون المنشور.

(١) «إسلامية المعرفة: المبادئ العامة، خطة العمل، الإنجازات»، ص ٧٣ - ١١٧.

- الشمولية في المنهج والوسائل: لان الإسلام دين يشمل جميع جوانب الحياة.

وفي إطار المبادئ العامة لابد من التوكيد على «منظومة القيم الحاكمة» وهي التوحيد لله - جل شأنه - بأنواعه: توحيد الالهوية وتوحيد الربوبية وتوحيد الصفات و«ال عمران» للوجود، «والتزكية» للانسان المستخلف. فهذه القيم الحاكمة إليها يحاكم كل شيء وبها يقاس؛ إذ دون ملاحظة هذه القيم الحاكمة أو المقاصد الشرعية العليا من الصعب، إن لم يكن من المحال، إدراك الرابط المفاهيمي بين جدلية الغيب والطبيعة والانسان، ودون إدراك هذا الرابط المفاهيمي، والوصول عبره إلى منهج تحديد العلاقة بين الغيب والشهادة وبين المطلق والنسبي، لا يمكن بناء نظام معرفي سليم.

(ب) الهدف:

الهدف الاساسي الذي تتفرع عنه بقية الاهداف التي سبق أن عرضناها في كتاب «إسلامية المعرفة» إيجاد العقل المسلم المستنير القادر على ممارسة دوره في الاجتهاد، والتجديد وال عمران الإنساني لتأهيل المسلم لدور الاستخلاف، والقيام بحق التسخير، والوصول إلى هدف التمكين، والقيام بحق الامانة، ولهذا الهدف سبيلان: إنطلاقاً من القرآن ومنهجية المعرفة. ومن السنة باعتبارها تحمل منهجية تنزيل قيم القرآن في واقع معين، ومن الكون باعتباره المصدر الآخر للمعرفة مع الوحي.

الاول: إعادة بناء منظومة الفكر لدى المسلمين، انطلاقاً من القرآن ومنهجية المعرفة، ومن السنة باعتبارها تحمل منهجية تنزيل قيم القرآن في واقع معين، ومن الكون باعتباره المصدر الآخر للمعرفة مع الوحي.

الثاني: بناء النسق المعرفي والثقافي الإسلامي الشامل انطلاقاً مما ذكر في «الأول».

وهذان السبيلان يستلزمان العمل على محاور خمسة أساسية قد تتفرع عن كل منهما جملة من المحاور الفرعية.

المحور الأول: الفكر

لم ترد كلمة فكر في كتاب الله عزَّ وجلَّ بصيغة الاسم، أي لا نجد مثلاً في القرآن الكريم «فكر» كاسم أو مصدر، ولا نجدها معرفة بلام ولا منكرة، فقد وردت في القرآن الكريم في عشرين موضعاً بصيغة الماضي - فعل ماضي - وبصيغة المضارع. «إنه فكَّرَ وقدر» «لعلهم يتفكَّرون» «أفلا تتفكرون» في صيغة المخاطب وفي صيغة الغائب. والفعل في لغتنا العربية: ما دلَّ على حدث وذات، يعني حينما نقول «ضرب» فضرب تدل على الحدث نفسه وهو الضرب، وتدل على أن هناك إنساناً ضارباً. فحينما نقول فكَّرَ أو يفكَّرَ أو تفكَّرَ فهي كلمة تدل على حدث هو الفكر، وتدل على الذات الفاعلة لهذه الحدث التي نسميها بالمفكر. فحينما تستخدم في القرآن الكريم بهذه الطريقة فكان الله سبحانه وتعالى يريد أن ينبهنا إلى أن هذا العمل الذهني، الذي يسمى بالفكر إنما هو عمل مرتبط بذات، فلا يمكن أن يتجرد الفكر عن المفكر. فكلما وجد فكر وجد مفكر، وأن الفكر لا ينبغي أن يكون شيئاً فيما لا طائل تحته وفيما لا عمل أو حركة في هذا الكون تبني عليه.

هذا والفكر خاصية من خصائص الإنسان، لا يشترك معه فيه أي مخلوق آخر، ولا يطلق الفكر إلا على العمليات الذهنية التي يقوم بها الإنسان. أما الحيوانات فحتى المظاهر التي تشبه عملية الفكر لدى الإنسان

- عندها - لا تسمى بفكر، وإنما تسمى بالتوجيه الغريزي. حتى المناطق الأقدمون يفسرون الإنسان فيعرفونه بأنه حيوان ناطق، أي مفكر. أما بقية الحيوانات فلها التوجيه الغريزي ونحوه، وهو الذي يقابل الفكر والذهن والقوى العاقلة عندها.

وقد اهتم علماءنا بتفسير الفكر وتعريفه وبيان حقيقته ومعناه، وإن أهمله المعاصرون إلى حد كبير. للكلام عن حقيقة الفكر وبيان ما يدخل تحته وجدت أن كثيراً من علمائنا الأقدمين من القرن الثالث الهجري، الذي بدأت علومنا تتبلور فيه، والقرن الرابع الذي ازدهر فيه تدوين هذه العلوم، وجدت كثيرين منهم قد تكلموا في هذا الأمر، وتناولوه بالشرح والبيان، وعرفوا هذا الاصطلاح وكتبوا فيه كثيراً. فبعض المراجع^(١) وجدت فيها ما يقرب من مائة صفحة تتحدث عن الفكر ومواصفاته وشروطه. وبعض المصادر وجدت فيها أكثر من هذا، ولكن بطبيعة الحال طبيعة مصادرنا مختلفة، وكتبنا الدراسية لها وضعها وطريقتها في التناول، فتجد بيان هذا المصطلح وتعريفه أحياناً في كتب التصوف، وتجده في كتب اللغة، وتجده في كتب الفلسفة، وفي كتب علم الكلام، وفي كتب الأصوليين، فعند كل هؤلاء

(١) مثل المواقف لعقيدة الدين الإيجي، وشروحه وحواشيه. راجع: الإيجي، عبدالرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦ هـ). مواقف في علم الكلام. الاستانة، دار الطباعة العامرة، ١٣١١ هـ / ١٨٩٣ م. - ٢ ج في ٢ مج - معه: ١) شرح المواقف للشريف الجرجاني. ٢) وحاشيتهما لحسن حليبي، عبدالحكيم السيكوتي. ٣) مطالع الانظار شرح طوابع الأنوار للأصفهاني. ٤) بهامش ج ٢، شرح التجريد للقوشجي. ونحن نذكر هذا ونسبه إليه لكثرة ما قرأنا وسمعنا من بعض الدعاة من تهوين للفكر وتقليل لشأنه.

وفي موسوعات هذه العلوم، نجد كلاماً كثيراً عن الفكر ومرادفاته وشروطه وتنوعه. وقد خرجت من خلال دراستي لما ورد في هذه المصادر بأن الفكر اسم لعملية تردد القوى العاقلة المفكرة في الإنسان، سواء أكان قلباً أم روحاً أم ذهنًا بالنظر والتدبر، لطلب المعاني المجهولة من الأمور المعلومة، أو الوصول إلى الأحكام أو النسب بين الأشياء. ويزيد في إيضاح هذا المعنى ما أورده الإمام أبو حامد الغزالي إذ قال^(١): «اعلم أن الفكر هو إحضار معرفتين في القلب ليستخرج منهما معرفة ثالثة»، كأنه يريد أن يقول إنه تهيئة مقدمتين ليصل من المقدمتين إلى النتيجة، كأن أقول: «أقيموا الصلاة»، إذا أردت أن أحولها إلى قضية فكرية أقول أقيموا الصلاة أمر، وهذا مقدمة، فعل «أقيموا» في اللغة فعل أمر، وكل أمر من الخالق سبحانه وتعالى لعباده فهو واجب؛ المقدمة الأولى دليلها لغوي وهو فعل الأمر، المقدمة الثانية دليلها أصولي ولأمر واجب التنفيذ، فالصلاة واجبة: هذا الشيء الثالث، حينما لا يعرف الإنسان مثلاً حكم الصلاة أهى واجب أو سنة. أقول: الفلانية صلاًها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه المقدمة دليلها تاريخي؛ تتبّع أفعال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكل ما فعله وتركه فإنما هو من قبيل السنة لا الفرض، سنة، فالصلاة الفلانية توصلت إذن إلى القضية الثالثة. فدائماً تُحضر مقدمتين أو أكثر في بعض المعارف لتتوصل من المقدمات المعلومات لديك إلى ما يسمى بالنتيجة أو المقدمة الثالثة. هذا العمل هو فكر. وقد ربط القرآن الكريم الفكر بالحركة لينبهنا إلى أنه غير مرغوب فيه ذلك الفكر الكسول المتعطل، فالفكر

(١) أحياء علوم الدين.

من أجل الفكر، لا يؤدي إلى نفع دنيوي أو أخروي ولا محل له، لأنه لا بد أن نفكر من أجل أن نصل إلى شيء إما في أمور دنيانا وإما في أمور آخرانا. أما الفكر من أجل الفكر أو الفكر بمعنى مطلق التأمل أو الهيمان وراء أخيلة ووراء شيء غير مبني على مقومات حقيقية لها دليلها، فهو نوع من التخيل وليس بتفكير. وللاقدمين كلام طويل جداً للتفريق بين الفكر وبين التخيل وبين التدبر وبين التذكر، وهذه القضايا ليس هذا محل تناولها بإطناب. وإذا أدركنا معنى الفكر وحقيقته فإن أمامنا مهمتين: الأولى تحديد معالم الفكر الإسلامي ومناهجه، والثانية معالجة قضايا الفكر الإسلامي ومعضلاته، بالاعتماد على المنهجية المعرفية القرآنية التي تجمع بين قراءة الوحي وقراءة الوجود، أو منهج الجمع بين القراءتين.

المحور الثاني: المنهج^(١)

إن عالمية الأزمة تتطلب عالمية الحل وليكون الحل الإسلامي على مستوى خطاب عالمي، فإن مدخله الأساس هو «المنهجية المعرفية» القائمة على القرآن المجيد. فهي وحدها - القادرة على إعادة تشكيل العقل المعاصر، وبناء مدركاته بناءً سليماً.

أما «المنهجية» فنعني بها ضوابط للفكر الإنساني، تُسقى من إطار

(١) المنهج والنهج لغة: الطريق الواضح، والمنهج اصطلاحاً هو خطوات منظمة يتخذها الباحث لمعالجة مسألة أو أكثر ويتبعها للوصول إلى نتيجة. والمنهج على العموم هو الطريق الواضح في التعبير عن شيء، أو في عمل شيء، أو في تعليم شيء، طبقاً لمبادئ معينة، وبنظام معين، وبغية الوصول إلى غاية معينة. (انظر الصحاح للجوهري: مادة: ن هـ ج).

مرجعي صالح لأن يقوم بتحديد طرائق إنتاج الأفكار وتوليدها واختبارها. والمنهجية تُخرج العقل الإنساني من حالة التوليد الذاتي للمفاهيم القائم على التأملات والخواطر الانتقائية، وتحمله على اكتشاف «إطار مرجعي» يرجع إليه من خلال منهج، يمثل خلاصة لقوانين وسنن تم رصدها وملاحظتها، ثم تحوَّلت إلى نظريات وقواعد ليصبح النسق الناظم لتلك النظريات إطاراً مرجعياً يضبط حركتها، فلا تتناقض ولا تتضاد ولا تتنافى ولا يضرب بعضها بعضاً، فتنداح دوائر الأفكار من حولها ثم تعود إليها كأنها مشدودة إليها بعقال.

ولذلك فإن «المنهجية» إضافة لمهمتها تلك تصبح ناظماً للمفاهيم والنظريات ومكيفاً للقوانين بالشكل الذي يجعلها مترابطة. وتتدخل في صياغة الأسئلة والفرضيات، كذلك لتتصل - بعد ذلك «بالمعرفة» التي تقف أمام كل قضية موقف الدراسة والنقد والتحليل، ثم إعادة التركيب: فالمنهجية - إذن - علم بيان الطريق والخطوات اللازمة لاجتيازه باتجاه غاية معرفية محددة، وتُعتبر «المفاهيم» اللبنة الأساسية التي تقوم بالمنهجية عليها. ويعتبر «الإطار المرجعي» الناظم، الذي يُتيح وضع المفاهيم موضعها ويعمل على تشكيلها وتشغيلها بشكل يحقق المقاصد المعرفية منها. وإذا كان «الإطار المرجعي» يمثل ناظماً للمفاهيم، فإن الإطار المرجعي يقوم على دعائم تمثل المفاهيم أهمها.

وإذا تعددت المناهج في أنظار الآخرين، وتنوعت المنهجية تبعاً لتنوع نظرياتهم في المعرفة أو تصنيفها أو مجالاتها، فإن «إسلامية المعرفة» لقيامها على قاعدة الجمع بين القراءتين تعمل على أن تقر الوحي والكون

بمنهجية واحدة، انطلاقاً من إطارها المرجعي القائم على دعائم التوحيد ووحدة الخلق في علاقته بالخالق، ووحدة الحق ومفهومه في الوحي وفي الوجود، ووحدة الحقيقة فيهما كذلك، والجمع بين تعليل الوحي والحكمة فيه، وغائية الكون وقوانين الاسباب فيه. وهنا يتضح الفارق بين «المنهج» بمعنى قواعد التفكير وضوابط البحث في أي مجال جزئي أو كلي، و«المنهجية والمنهاج» في منظور «إسلامية المعرفة».

أما «المعرفية» فإن بينها وبين «المنهجية» في إطار قضية «إسلامية المعرفة» وصلاً وفصلاً كما يقول البلاغيون، أو عموماً وخصوصاً كما يقول المناطقة، «فالمعرفية» تحتاج إلى «المنهجية» وتتوقف عليها. كما أن «المنهجية» تأخذ شكلها العملي في إطار «المعرفية» فبينهما تلازم. «المعرفية» تقوم على نشاط ذهني واسع شامل لسائر عمليات النقد والتحليل والتفكيك، موظف لسائر العناصر والمعطيات والعلاقات، والقدرات المتوافرة في السقف المعرفي المعاصر، لاكتشاف الإشكاليات الاجتماعية والثقافية وإعادة التركيب وفقاً لقوانين المنهجية وضوابطها. و«منهجية القرآن المعرفية» لتؤدي دورها في «أسلمة المعرفة» المعاصرة، ولتحقق عملية «الجمع بين القراءتين» التي نعتبرها شرطاً لا بد منه للخروج من الازمة الفكرية والمعرفية في مستوياتها العالمية والمحلية، لا بد من إبراز علاقة الله، تعالى، «الغيب» بالإنسان والطبيعة وتخليص المعرفة ومنهجها من تجاهل الغيب أو الإلحاد فيه، أو نفيه أو الوقوف منه موقف الحياد، والتخلص من حالة الفصام بين اللاهوت والناسوت وسائر الفلسفات الوضعية ذات القراءات الأحادية.

وهذه مهمة لا يستطيع المشاركة فيها والنهوض ببعض أعبائها، إلا

أولئك الذين أوتوا القرآن و حفظاً من العلوم والمعارف كافياً لاكتشاف ذلك التداخل المنهجي بين القرآن العظيم والكون والإنسان؛ إذ إن أي منطق لا يأخذ في دلالاته المنهجية المعرفية بعد تحديد العلاقة مع الغيب كمؤثر فاعل في الوجود وحركته، لا يمكن قبوله كمنطق فاعل قادر على أن يعصم الذهن من الوقوع في الخطأ، ومنهج الأخذ بهذا البعد لا يمكن أن يُستقى صافياً سليماً من غير القرآن الكريم.

«فإسلامية المعرفة» - إذن - منهج معرفي محدد المعالم واضح القسّمات، ويمثل بديلاً للمادية والوضعية المتجاهلة لله وللغيب من ناحية، كما يمثل بديلاً عن اللاهوتية والكهنوتية المستلبة للإنسان والطبيعة من ناحية أخرى. وفي إطار وعينا الحالي بـ «إسلامية المعرفة» نستطيع أن نقرر أن قواعد الإنتاج المعرفي - في إطارها ومنظورها - ينبغي أن ترسى على الدعائم التالية:

(١) إعادة بناء الرؤية الإسلامية المعرفية القائمة على مقومات وخصائص التصور الإسلامي السليم، ليتضح ما يمكن اعتباره النظام المعرفي الإسلامي القادر على الإجابة عن الأسئلة الإنسانية الكلية، وإنتاج النماذج المعرفية الضرورية، دون تجاوز شيء منها، وبناء قدرة ذاتية على النقد المعرفي الذي يمكن من الاستيعاب والتجاوز لتراث الماضين، وإنتاج المعاصرين بشكل منهجي منضبط، وفي الوقت نفسه يعطي القدرة على التوليد المعرفي المنهجي، والتفسير المعرفي الذي لا يقوم على الإقناع والخطابة، بل على المنهجية المعرفية التامة.

(٢) إعادة فحص وتشكيل وبناء قواعد المنهجية الإسلامية على ضوء «المنهجية المعرفية القرآنية» وعلى هدى منها. فإن أضراراً بالغلة قد أصابت

هذه المنهجية نتيجة القراءات المفردة والتجزئية، التي قرأت القرآن عضين، وقرأت الوجود والإنسان في معزل عنه قديماً وحديثاً.

(٣) بناء منهج للتعامل مع القرآن المجيد من خلال هذه الرؤية المنهجية، وباعتباره مصدراً للمنهج والشرعة والمعرفة ومقومات الشهود الحضاري والعمراني، وقد يقتضي ذلك إعادة بناء وتركيب علوم القرآن المطلوبة لهذا الغرض، وتجاوز الكثير من الموروث في هذا المجال. فالإنسان العربي قد فهم القرآن ضمن خصائص تكوين الإنسان العربي الموضوعية الماضية، التي كانت بطيئة ومحدودة اجتماعياً وفكرياً بالقياس إلى خصائص التكوين الحضاري العالمي الراهنة. ففي تلك المرحلة التي تم فيها التدوين الرسمي للعلوم والمعارف البلاغية واللغوية، وما توحى به من اتجاه نحو التجزئة وملاحظة المفردات أو الجمل - بوصفها وحدات التعبير الصغرى - هي السائدة، ولذلك اعتبر الفهم الذي تولد عنها مقبولاً وكافياً في تلك المرحلة، ولا تزال قواعده مفيدة ومهمة حين تُوضَعُ في سياقها التاريخي، أما في المرحلة الراهنة - حيث تسيطر عقلية الإدراك المنهجي للأمور والبحث عن علاقاتها النازمة لها بطرق تحليلية ونقدية، توظف الأطر العلمية المختلفة، وتربطها بموضوعات حضارية متشعبة وعلاقات متنوعة - فلا بد من إعادة النظر في علوم ووسائل فهم النص وخدمته وقراءته، قراءة الجمع مع الكون والتداخل المنهجي معه، وتخليصه من كثير من أنواع التفسير والتأويل والربط الوثيق النسبي، من خلال إسقاطات الإسرائيليات، والربط الشديد بأسباب النزول والمناسبات.

(٤) بناء منهج للتعامل مع السنة النبوية المطهرة - أيضاً - من خلال تلك

الرؤية المنهجية، وباعتبار السنة النبوية المطهرة كذلك مصدراً لبيان المنهج والشرعة والمعرفة، ومقومات الشهود الحضاري والعمراني.

فلقد كانت مرحلة النبوة مرحلة تعتمد على الاتصال المباشر برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومتابعته والتأسي به فيما يقول أو يفعل: «خذوا عني مناسككم»^(١) «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٢) والاتباع والتأسي يعتمدان على التحرك العملي في الواقع للرسول - عليه الصلاة والسلام - فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يجسد بسلوكه القرآن في الواقع، فلا تبدو هناك أية مشكلة في التطبيق وتنزيل القرآن على الواقع، فالتطبيق النبوي والبيان الرسولي كانا يُضيقان الشقة تماما بين مكنونات المنهج الإلهي القرآني والواقع العربي والإسلامي بعقليات أهله، وقدراتهم الفكرية والمعرفية وبشروط ذلك الواقع الاجتماعية والفكرية والسقف المعرفي السائد فيه. ولذلك كان الرواة من الصحابة حريصين على أن لا تفوتهم أية جزئية تتعلق بحياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن ذلك هو البديل الوحيد عن الوعي بالمنهج الناظم للقضايا المختلفة، ولذلك اشتملت السنة على ذلك الكم الهائل من أقوال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله وتقريراته وتلقيننا كل تلك التفاصيل التي تجعلنا قادرين على أن نتابع حركته اليومية - عليه الصلاة والسلام - في غدوه

(١) حديث صحيح أخرجه مسلم، عن جابر، كما في التلخيص الحبير ضمن الحديث

رقم (١٠١٢).

(٢) حديث صحيح متفق عليه، على ما في التلخيص الحبير ضمن الحديث رقم

(٢٨٤).

ورواحه وسلمه وحره وتعليمه وقضائه وقيادته وفتاواه، وممارساته الإنسانية بطريقة تكشف عن أسلوبه أو سنته - عليه الصلاة والسلام - في التعامل مع الواقع، وتكشف إضافة لذلك، عن خصائص الواقع الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعامل معه ويتحرك فيه. وهو واقع مغاير للواقع الذي نحياه في تركيبته وعقليته. وكان التأكيد دائماً ومستمراً على أن المصدر الوحيد المنشئ للأحكام، هو القرآن العظيم، والمصدر الوحيد المبين للقرآن بياناً ملزماً هو السنة.

ولذلك كان - عليه الصلاة والسلام - في سنته يمثل تجسيداً للربط بين المنهج القرآني والواقع؛ ومن هنا كان من الصعب فهم كثير من القضايا في معزل عن فهم ذلك الواقع، الذي كان - عليه الصلاة والسلام - يتحرك فيه، فحين ينهى - عليه الصلاة والسلام - عن النحت والتصوير مثلاً، ويعتبر المصورين أشد الناس عذاباً يوم القيامة، فلا ينبغي أن يفهم نهيهم عن ذلك، أنه موقف نبوي من الجماليات المجسمة يتعارض مع فهم نبي الله سليمان الذي كان يجند الجن يصنعون له ما يشاء من تماثيل، ولا ينبغي أن يفهم في إطار تساؤلات المعاصرين ومجادلاتهم في هذا الموضوع ونحوه، أننا لا نشعر بالرغبة أو الاستعداد لعبادة هذه الجسّمات فلماذا تحرّم علينا؟ ولا يكون الحل بالتلفيق بفتوى جزئية تُحل هذا النوع وتمنع ذلك، بل يلاحظ فيها الموقف المنهجي، الذي أشار - عليه الصلاة والسلام - إليه في مواقف كثيرة، فتنحسم مادة الجدل، ولا يسمح لها بأن تتطاول إلى النقاش في حجية السنة ذاتها، لأنّ السنّة - في إطار هذا المنهج المعرفي - تصبح قواعد منهجية ميسرة للتأسي، لا جزئيات متناثرة لا يربطها رباط منهجي.

ففي بعض النماذج يمكن القول إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعمل على قطع دابر صناعة الاوثان والترويج لها بين قوم حديثي عهد بها، لا يمكن التساهل معهم في شيء يمكن أن يؤثر - ولو على سبيل الاحتمال - في تجريد التوحيد، فكان ذلك الحسم ضرورياً. إن الوصول إلى المنهج الناظم الضابط لمثل هذه القضايا، وقراءتها قراءة معرفية تخرج الاحاديث والسنة إلى دائرة المنهج والفهم المنهجي، بدلاً من دائرة الجزئيات المتصارعة - التي كثيراً ما يحولها المختلفون إلى أقوال وفتاوى جزئية - تدل على الشيء ونقيضه وكأنها أقوال أئمة المذاهب المختلفة.

لقد ارتبط العرب في مرحلة نزول القرآن بمفهوم الاتباع والافتداء في إطار التفاصيل والجزئيات الواردة في أقوال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله وتقريراته واتخذوا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدوة عملية جسدت لهم المنهج التفصيلي في الاتباع طبقاً لشروطهم الواقعية الحياتية. وعبر هذا الفهم لمنهج الاتباع والتأسي نشأت مفاهيم «المأثور والمنقول» في تراثنا النقلي. وفي محاولة للتخفيف من آثار هذا الفهم بعد ذلك لجأ من لجأ إلى التأويل الباطني، والتفسير الرمزي والإشاري كمخرج من التقيّد بحرفية المأثور، ولكن ما زاد ذلك الأمر إلا اضطراباً، وكان الواجب هو الوصول إلى المنهج القرآني النبوي، لتتضبط على هدى منه سائر التفاصيل والجزئيات، ولتفهم في إطاره فتبين المقاصد وتتضح الغايات، وينتشر الفهم الكلي المقاصدي، وتسود فكرة الرجوع إلى المقاصد الحاكمة.

إن العقلية المعاصرة عقلية تبحث - باستمرار - عن الناظم الموضوعي للأمور، وتحاول النفاذ إلى المنهجية الكاملة الأبعاد، فضمن هذه المنهجية

يصبح التحليل والنقد والتفسير، إطاراً موضوعياً للحركة الفكرية في تعاملها مع القضايا الكونية والمحلية، وبهذه المنهجية يمكن النفاذ إلى مقاصد القرآن المجيد، وتفهم السنة النبوية دون الوقوع في إطار ماضوية سكونية، تلغي سنة الصيرورة التاريخية تماماً، أو تأويلات باطنية، أو محاولات تجديدية قاصرة، تحاول إحداث تعديلات أو تأويلات جزئية لتطبيقات الماضي، لتعيد إنتاجها - كما هي - في الحاضر فكانها تعبير عن الماضي في ثوب جديد، ومصطلحات وعناوين جديدة.

(٥) إعادة دراسة تراثنا الإسلامي وفهمه وقراءته قراءة نقدية تحليلية معرفية، تخرجنا من الدوائر الثلاث التي تحكم أساليب تعاملنا مع تراثنا في الوقت الحاضر: دائرة الرفض المطلق ودائرة القبول المطلق، ودائرة التلفيق الانتقائي العشوائي. فهذه الدوائر الثلاث لا يمكن أن تحقق التواصل مع ما يجب التواصل معه من هذا التراث، كما لا يمكن أن تحقق القطيعة المعرفية مع ما يجب إحداث القطيعة معه من ذلك التراث.

(٦) بناء منهج للتعامل مع التراث الإنساني المعاصر - أيضاً - يخرج تعامل العقل المسلم معه من أساليب التعامل الحالية، التي تخلفت عن أطر ومحاولات المقاربات مع الفكر الآخر، وتكريسه باعتباره مركزية منفصلة متميزة، ثم المقارنات به لتنتهي بالرفض المطلق، أو القبول المطلق بروح مستلبة تماماً، أو الانتقاء العشوائي المتجاهل للمنهج.

فهذه الخطوات أو المحاور أو المهمات الست هي التي أطلقنا عليها قواعد «إسلامية المعرفة أو المنهج التوحيدي للمعرفة أو إسلامية العلوم الاجتماعية والإنسانية، أو توجيه العلوم الطبيعية وجهة إسلامية، أو

التأصيل الإسلامي للعلوم». فنحن المسلمين لأول مرة نجد أنفسنا أمام وضعية عالمية، تعمل على توظيف المعارف والعلوم واكتشافاتها ومنجزاتها، توظيفا يفصم العلاقة بين الخالق والكون والإنسان وتتجاهل الغيب، وتباعد بين العلم والقيم، وذلك بطرح تصورات عن الوجود يبدو بعضها نقيضاً لتصوراتنا الإسلامية، وقد تكون هي كذلك وقد لا تكون، إذ ليست القضية أن ننتقي من مقولاتنا الدينية ما يتوافق مع تلك التصورات لنقول: إنها لدينا من قبل، أو نرفضها وندمغها بالكفر. فمنطقنا ومنذ الأساس تجاه العلوم الكونية ليس منطقاً لاهوتياً كهوتياً، وليس مطلوباً منا أن نقنطدي بغيرنا، لأن تجربتهم في مواجهة العلم ومنجزاته تختلف عن تجربتنا، فلو كان القرآن لاهوتاً كهوتياً لما جازت فيه إلا قراءة البعد الواحد، أي القراءة الأولى فقط، وقد أمرنا بخلاف ذلك، فنحن لا نصارع العلم، لأننا ندرك أن الوحي في الكون الكتابي هو الوحي في الكون الطبيعي، فإذا ظهرت انحرافات أسندت إلى العلم، فالمطلوب هو تطهير العلم منها، وإذا ظهرت تأويلات أو تفسيرات أسندت إلى النص الموحى، فلا بد من نفي وابطال تحريفات الغالين، وتأويلات الجاهلين، وانتحال المبطلين، وهذا أساس الجمع بين العلوم والمعارف، وربطها بالمنهجية المعرفية القرآنية إذ لم يكن الدين من قبل يواجه سوى فكر عقلي وضعي مجرد، ولم يكن مسلحاً بالعلم التطبيقي المعاصر ونتائجه، التي أدت إلى قيام مذهبيات تجاوزت الوضعية التقليدية. فالمطلوب منا - وكما أمرنا - استرجاع أو استرداد العلم من هذه المذهبيات وتطهيره، وإعادة توظيفه بمنطق الجمع بين القراءتين: قراءة الوحي وقراءة الكون.

المحور الثالث: العلم والمعرفة

ارتبط مفهوم العلم لدى المسلمين بالقراءة؛ فالعرب أمة أمية لم يكن لهم كتاب قبل القرآن، فكان القرآن المجيد منطلقهم إلى العلم والمعرفة، وكان القرآن أيضاً وسيلتهم إلى «القراءة»، التي نزلت بها أول كلمة من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَبِكَ الْإِكْرَامِ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: ١ - ٥).

وكانت هذه الآيات محدّدة لعددٍ من الأمور الجوهرية، ففيها أمر بالقراءة، وبيان علاقة العلم بالقلم، وبيان مصدر العلم وهو الله سبحانه، وأن الأمر موجه إلى المخلوق الإنساني الذي خلقه الله من علق، وأن من طبيعته أنه لا يعلم حتى يعلمه الله. والقراءة المأمور بها هي قراءة باسم الله تعالى، ثم بمعيته تسير، حتى توصل إلى علم يمكن أن يدون بالأقلام، فننقل إلى السطور وتشيع بين البشر، ولا بد من أن تفهم القراءة على أنها تعبير يتسع ليشمل المسطور في الكتب، والمنشور في الوجود؛ فسور الكتاب تقرأ وأفاق الكون تقرأ، وتتلازم القراءتان حتى ينتج من هذا التلازم علوم ومعارف وخبرات وتجارب، يقام عليها العمران وتنبثق منها حضارة الإيمان، وتلك هي القراءة التامة الموصلة للعلم النافع والمعرفة الضرورية، فإذا اختلفت القراءة فقدت فاعليتها المعرفية وأثارها العلمية؛ وقد كان واضحاً في عصر الصحابة ولدى الصدر الأول، أن الهدف الأساسي للقراءة بناء العقل العلمي المعرفي، وتوفير الإطار المرجعي اللازم له والنموذج العلمي الذي يستطيع أن يولد بالاجتهاد والإبداع ما يحتاجون إليه من علوم

ومعارف انطلاقاً من نصوص محدودة متناهية في العدد اللفظي، لكنها تستوعب الوقائع المتعددة غير المتناهية ما دامت الحياة قائمة، وتستوعب الكون كله.

وقد فهم أهل الصدر الأول أن «العلم» هو ما قال الله وقال رسوله. وارتبطت العلوم الإسلامية بالنصوص وهي مطلقة مقدسة، لكن الذي يتعامل معها هو إنسان مخلوق نسبي؛ لذلك فإن فهمه لا يتصف بالإطلاق ولا بالقداسة. وقد كان هذا النص وعاءً لغويًا لكلمات الله، لتصبح هذه الكلمات خطاباً إلهياً لبشر يحتاج إلى فهم فقه وتفسير وقواعد تضبط الفهم والتفسير. وفي هذا الإطار بدأت ولادة ما عرف بالعلوم الإسلامية: علوم المقاصد أولاً، أي: التفسير والحديث والعقائد (أو الكلام) والأصول والفقه. ثم علوم الوسائل من لغة ومنطق ونحوها. وكانت هذه العلوم في البداية شذرات يجري تداولها حفظاً وسماعاً، واقتصر الجمع والتدوين أولاً على السنن التي جمعت بامر الخليفة عمر بن عبدالعزيز عام تسع وتسعين للهجرة، مع أن بعض التدوين قد تم قبل ذلك على نطاق ضيق.

أما بدء التدوين على النطاق الواسع، فيحدده الحافظ الذهبي بعام ثلاثة وأربعين ومائة للهجرة^(١). وحصر علماء الحديث مفهوم العلم على مرويات الحديث والتفسير، ونحوهما من العلوم التي عرفت بعد ذلك بالشرعية أو النقلية. وعليه حمل هؤلاء العلماء هذا المفهوم ما ورد في القرآن العظيم

(١) انظر مقدمتنا لكتاب العلم للإمام النسائي، دراسة وتحقيق. د. فاروق حمادة ص ٩ - ٢٥، من إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٩٩٢، سلسلة تيسير التراث الإسلامي (٤).

والسنة النبوية من حث على العلم والتعلم، وبيان لأدابه وفضائله، وأخرجوا من دائرة العلم كل ما عدا ذلك.

وحين بدأ علم الكلام وعلم أصول الفقه ينتشران، وتظهر مقولاتهما وتدخل فيهما المقولات المنطقية المترجمة، بدأ «العلم» يأخذ مفهوماً آخر لدى هؤلاء العلماء، ففي الوقت الذي لم ينكروا فيه على أولئك الذين أطلقوا كلمة «العلم» على فروع المعرفة المختلفة، التي تجتمع في موضوع واحد، له مسائل وفروع وغاية وفائدة ومنها علوم الحديث والتفسير، غير أنهم بدأوا يربطون بين مفهوم العلم ودرجة الإدراك، وبين المعرفة وسبل كسبها ومناهج توليدها، ليطلقوا عليها - بعد ذلك لقب العلم أو يجردوها منه. وقد اختلف هؤلاء المتكلمون في تحديد مفهوم العلم اختلافاً كبيراً، حتى رفض الإمام الرازي وآخرون تعريفه وقالوا: «إنه بدهي» لا يعرف، وقد جمع الشوكاني من متأخري الأصوليين جملة كبيرة من تعريفاتهم له، يمكن عند ملاحظة قائلها وعصورهم، معرفة الكثير عن تطور استعمالهم لهذا المفهوم وما لاحظوه عند استعماله له.

وأقر أغلب المتأخرين من علماء المسلمين بأن العلم هو: «الإدراك الجازم الثابت المطابق للواقع على دليل».

أما المعرفة فقد قيل: إنها والعلم سواء، وقيل إنهما مختلفان. فالعلم لا يسبقه الجهل، والمعرفة قد يسبقها جهل. وعليه يطلق على الله عالم، ولا يطلق عليه عارف. والعلم يتعلق بالنسب أو وضع لنسبة شيء إلى آخر، ولهذا تعدى إلى مفعولين بخلاف المعرفة، فإنها وضعت للمفردات، تقول: عرفت زيداً.

وعلى كل فإن العلم قد يستخدم في موضع المعرفة والعكس، فقد يستخدمان ويراد منهما مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق، بمعناهما في فن المنطق. وهذا الاستخدام الأخير هو المراد من العلم والمعرفة في تعريفات العلوم المدونة.

أما ما يتعلق به «تصنيف العلم» لدى المسلمين، فالجرجاني صاحب التعريفات، حاول أن يلم - بإيجاز - بأهم تصنيفات سابقه وتقسيماتهم للعلم، فقال: ينقسم العلم إلى قسمين: قديم وحديث. فالقديم هو العلم القائم بذاته تعالى ولا يُشَبَّه بالعلوم المحدثه للعباد، والحادث ينقسم إلى ثلاثة أقسام: بديهي وضروري وأستدلالي.

أما الإمام الغزالي فالعلوم عنده قسمان: شرعية، وغير شرعية، والشرعية ما استفيد من الأنبياء ولا يرشد العقل إليه ولا التجربة ولا السماع. والعلوم التي ليست بشرعية تنقسم إلى ما هو محمود، وما هو مذموم وما هو مباح.

وقد صنفها بعضهم إلى ثلاثة أصناف: عقلية؛ وهي ما ينظر فيه الفلاسفة من علوم المنطق والطبيعي والإلهي. ولهذا كان فيهم المشرك والمؤمن. وملية؛ والملي مثل ما ينظر فيه المتكلم من إثبات الصانع وإثبات النبوات والشرائع. وشرعية؛ وهي ما ينظر فيه أهل الكتاب والسنة. ولابن القيم تقسيمات أخرى، إذ قال إن العلم نقل صورة المعلوم من الخارج وإثباته في النفس. فإن كان الثابت في النفس مطابقاً للحقيقة في نفسها، فهو علم صحيح، وكثيراً ما يثبت ويتراءى في النفس صور ليس لها وجود حقيقي، فيضنها الذي قد أثبتتها في نفسه علماً، وإنما هي مقدره لا حقيقة

لها، وأكثر علوم الناس من هذا الباب، وما كان فيها مطابقاً للحقيقة في الخارج فهو نوعان: نوع تكتمل النفس بإدراكه والعلم به، وهو العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله وكتبه وأمره ونهيه.

ونوع لا يحصل للنفس به كمال، وهو كل علم لا يضر الجهل به فإنه لا ينفع العلم به، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستعيز بالله من علم لا ينفع، وهذا حال أكثر العلوم الصحيحة المطابقة التي لا يضر الجهل بها شيئاً، كالعلم بالفلك ودقائقه ودرجاته وعدد الكواكب ومقاديرها، والعلم بعدد الجبال والوانها ومساحتها، ونحو ذلك. فشرف العلم بحسب شرف معلومه وشدة الحاجة إليه، وليس ذلك إلا العلم بالله وتوابع ذلك.

أما فلاسفة الإسلام كالكندي والفارابي وابن سينا وأمثالهم، فغالب تقسيماتهم للعلم - مع اختلاف في بعض التفاصيل - لا تكاد تخرج عن أن العلوم قسمان أساسيان، يتفرع عن كل قسم أقسام؛ فالقسمان الأساسيان هما العلوم النظرية والعلوم العملية. وكل من هذين القسمين ينقسم إلى ثلاثة أقسام: فالعلوم النظرية هي العلم الرياضي والعلم الطبيعي والعلم الإلهي. والعلوم العملية هي الإخلاق، وتدبير المنزل، وتدبير المدينة.

وقد جعل ابن خلدون العلوم صنفين: الأول هي العلوم الحكيمة الفلسفية؛ وهي التي يمكن أن يقف عليها الإنسان بطبيعة فكره، ويهتدي بمداركة البشرية إلى موضوعاتها ومسائلها وأنحاء براهينها، ووجوه تعليمها حتى يقفه نظره وبحثه على الصواب من الخطأ فيها، من حيث هو إنسان ذو فكر. والثاني: هي العلوم النقلية الوضعية، وهي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي، ولا مجال فيها للعقل إلا في إلحاق الفروع من

مسائلها بالاصول؛ لان الجزئيات الحادثة المتعاقبة لا تندرج تحت النقل الكلي بمجرد وضعه، فتحتاج إلى الإلحاق بوجه قياسي.. ثم قال: وأصل هذه العلوم النقلية كلها هي الشرعيات من الكتاب والسنة، التي هي مشروعة لنا من الله ورسوله، وما يتعلق بذلك من العلوم التي تهيؤها للإفادة... الخ.

وجاء بعد ابن خلدون آخرون لم يختلف - عندهم - مفهوم العلم ولا حقيقته ولا مسائله كثيراً، وكذلك لم تختلف عنده عناصر البحث، فهي لا تعدو أن تكون بحثاً في موضوعه وتصنيفاته ومقدماته، التي يبين فيها موقعه وأفضليته، وكلها تدل على أن العلم عائد إلى قراءة واحدة منفردة، وهي قراءة النص وحده.

أما قراءة الكون والوجود، فقد برزت في بعض معارف، اعتبرت من قبيل «ما لا يتم الواجب المطلق إلا به وكان مقدوراً للمكلف فهو واجب»، مثل علوم الفلك والطب والحساب وشيء من الهندسة. كما برز بعض العلماء في إطار مبادرات محددة، وعقليات نادرة في جوانب مختلفة كالبصريات والطب ونحوها، لم تتحول إلى نسق معرفي منبثق عن نموذج له منهج. وكتب شيخ الإسلام مصطفى صبري كتابه المشهور: «موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين»، وقصد بالعلم القدر اليقيني من المعرفة، سواء أكان مصدر اليقين فيه الحس والتجربة أم الإيمان بالوحي، فمصدر المعرفة بالنسبة للإنسان المسلم، الوحي والوجود، ووسائلها العقل والحس. وما دام الإنسان يصل إلى برد اليقين في شيء ما من المعلومات، فسواء أوصَلَ إليه من طريق الوحي وأدركه بواسطة العقل، أم وصل إليه

من طريق المشاهدة والتجربة وأدركه بواسطة الحواس، فذلك كله بالنسبة إليه مفيد لبرد اليقين. على أن اليقين التام في ذاته وفي نفسه يجعل كلمة «علم» بذلك التحديد، الذي ذهب إليه أكثر علماء الإسلام من الصعب أن يطلق على غير الله جل شأنه، فعلم الله تعالى يقيني لا مرأى فيه، ومعرفة العبد وإدراكه لليقينيّات ولسواها، يتأثر بمرتبة إدراكه لا بمرتبة الشيء المعلوم نفسه، فالإنسان حين يدرك شيئاً إدراكاً جازماً يمكن أن يطلق عليه علم، وإذا أدركه على سبيل الرجحان كان ظناً، وإذا أدرك الطرف المرجوح مع توهم أنه الراجح كان جهلاً، فإن جزم بهذا الذي سميناه جهلاً كان جهلاً مركباً.

وقد تأثر مفهوم العلم في العصر الحديث تأثراً كبيراً بالثقافة الغربية السائدة ومفاهيمها، ولا يخفى أن هذه الثقافة الغربية بالرغم من نسبيتها، وكونها غربية المنشأ والمصادر والأهداف والقضايا موضوع المعالجة، لكنها بحكم الهيمنة العالمية للغرب وسيادة المفاهيم الغربية على العالم كله، قد فرضت نفسها على العالم ومنه العالم الإسلامي.

وتأثراً بالإطلاق الغربي لكلمة «العلم» على العلوم الطبيعية، وما يحتاج إلى التجارب والملاحظات والاختبار، فقد حاول كثيرون قصر العلم على المشاهدات والمجربات ومناهجها، ولذلك جاء تعريف اليونسكو للعلم «بأنه كل معلوم خضع للحس والتجربة». وقد ذكر بعضهم أن «العلم» بمعناه الواسع يمكن أن يطلق على أي فرع من فروع المعرفة، له منهج وقواعد ويجري على نظام، لكن من يريد الدقة فإنه عليه أن يستخدمه في العلم التجريبي فقط.

ولا يزال الكاتبون باللغة العربية يرددون كلمة «العلم» بمعان مختلفة، تبعاً لاختلاف أصحاب المصطلح الغربيين. ومن هنا نجد بين فترة وأخرى إثارة لهذا المفهوم ونزاعاً على استعماله.

إن الموقف - اليوم - ليس موقف سجال أو صراع، بل هو موقف يقتضي مصارحة النفس مصارحة تامة، لتتضح الرؤية ويستبين السبيل. إن أية قراءة منفردة لا يمكن أن تخرج البشرية من ورطتها.

إن «إسلامية المعرفة» تستطيع أن تؤكد أن ذلك النزاع القديم الحديث على مفهوم العلم، وما يطلق عليه وبيان أفضلية العلوم والنزاع على تلك الأفضلية، أمر كان ينبغي أن يستبعد من الحس الإسلامي، الحس القائم على القراءتين والجمع بينهما، فالقراءتان تستمدان من مصدرين المعرفة: الوحي والكون معاً.

والمعرفة المتأتية من هذين المصدرين هي معرفة جاد بها العليم الخبير الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والذي علم الإنسان الأسماء كلها، وسخر له الموجودات جميعها واتخذة خليفة في هذا الوجود يعمره بالحق والعدل، وجعل للوجود سنناً يسير عليها ولن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً. فليس هنا تصور مادي للكون يتجاهل خالقه وموجده وغاية الخلق والإيجاد، فينظر إلى الظواهر الطبيعية كظواهر مستقلة، تتطور بنفسها لتؤلف أشكالاً أخرى دون تدخل من خالقتها.

والجمع بين القراءتين: قراءة الوحي وقراءة الوجود، يجعل من المعارف كلها معارف محترمة، أنعم الله بها على الإنسان، يستطيع أن يستعين بها ويستفيد بها في مهمته التي ندبه الله تعالى إليها، ولذلك فإن «إسلامية

المعرفة» لا تستطيع أن تشعر بأن هناك نزاعاً بين المعارف المستقاة من الوحي والمعارف المستقاة من الوجود، ولا تستطيع أن تحول هذه المعارف إلى ثنائيات متصارعة تحاول كل منها أن تثبت أفضليتها على الأخرى. على العكس من ذلك، فإن (الأسلمة) هنا تعني فك الارتباط بين الإنجاز العلمي الحضاري البشري، والإحالات الفلسفية الوضعية بأشكالها المختلفة، وإعادة توظيف هذه العلوم ضمن ناظم منهجي ومعرفي إلهي قائم على الوحي وغير وضعي.

«فأسلمة المعرفة» تعني أسلمة العلوم التطبيقية والقواعد العلمية، بفهم التماثل بين سنن هذه العلوم وقوانينها وسنن الوجود وقوانينه، وتوجيه هذه العلوم الوجهة الإسلامية، وتوظيفها لتحقيق المقاصد الإلهية، كما أنها تُعنى بأسلمة العلوم الاجتماعية، لتتم بذلك أسلمة الإحالات الفلسفية للنظريات العلمية، وتخليصها من البعد الوضعي، الذي يتجاهل الباري جل شأنه وينفي الغيب. فأسلمة المعرفة تعمل على إعادة صياغة هذه المعارف، وتطيرها ضمن أبعادها الكونية، وربطها بغاية الحق من الخلق في الوجود والحركة. وبالتالي فليست أسلمة المعرفة في مرحلتها هذه، بحاجة إلى التأكيد على علمية مصدر الوحي وعدم علمية المصادر الأخرى، كما لا تحتاج إلى العكس من ذلك، بتأكيد علمية ما مصدره الحس والتجربة، ونفي «العلمية» عما نتج من المصادر الأخرى.

أسلمة المعرفة لا تنشغل بإثارة الخلاف في مباحث علمية معينة، ولكنها تحاول أن تستوعب المعارف كلها بصياغة منهجية معرفية تتناول بها المعارف والقوانين ومناهج البحث، تناولاً معرفياً صادراً عن منهجية

القراءة الجامعة، ولا تعمل إسلامية المعرفة لمجرد سحب الانتماء أو النسبة الدينية على المعارف الإنسانية، لمنحها مشروعية أو تقوية جانبها بشكل أو بآخر.

إن «إسلمة المعرفة» تعتبر هذه المرحلة مرحلة متقدمة، على المسلمين فيها أن يتجاوزوا فكر المقاربات الذي ساد في القرن الماضي، وفكر المقارنات الذي لا يزال سائداً في بعض المواقع، فهي تعمل الآن على القيام بمراجعة جذرية للمعرفة الإنسانية كلها تراثية أو معاصرة، تجعل الفكر الإسلامي - بما يملك من منهجية معرفية قرآنية - قادراً على تقديم الضوابط المنهجية القادرة على تقنين الفكر الإنساني كله، ومنحه الحدود الواضحة، دون الانشغال بقضايا التوفيق أو التوسط أو الصراع، فإن الإنسانية أحوج ما تكون إلى هذه المنهجية المعرفية، النابعة من الوحي والوجود معاً والقادرة على مدّ الإنسان بحاجته من المعارف التي تجعله قادراً على القيام بمهمة الاستخلاف، وأداء الأمانة وتحقيق الشهود الحضاري.

المحور الرابع: الثقافة والحضارة

إن «الثقافة» في المعاجم اللغوية من «ثقف» أي حذق وفهم وضبط ما يحويه، وقام به أو ظفر به، وكذلك تعني أنه فطنٌ ذكيٌّ ثابتُ المعرفة بما يحتاج إليه، وتعني تهذيب وتشذيب وتقويم وتسوية من بعد اعوجاج. ومن خلال هذه الدلالات حدد أخونا د. نصر محمد عارف^(١) ماهية المفهوم وأبعاده، ودلالته حيث إن الثقافة في أصلها العربي تعني مجموعة

(١) في بحثه القيم: «الحضارة - الثقافة - المدنية» طبع المعهد سنة ١٩٩٤.

من الدلالات أجملها فيما يأتي:

١. إن مضمون مفهوم «الثقافة» في اللغة العربية ينبع من الذات الإنسانية، ولا يُغرس فيها من خارج، فالكلمة تعني تنقية الفطرة البشرية وتشذيبها وتقويم اعوجاجها، ثم دفعها لتوليد المعاني الجوانبية الكامنة فيها، وإطلاق طاقاتها لتنشئ المعارف التي يحتاج إليها الإنسان.

٢. إن مضمون مفهوم «الثقافة» في اللغة العربية يعني البحث والتنقيب والظفر بمعاني الحق والخير والعدل، وكل القيم التي تُصلح الوجود الإنساني وتهذبه وتقوّم اعوجاجه. فهو مفهوم يفتح الباب أمام العقل البشري لكل المعارف والعلوم النافعة الصالحة، ولا يُدخل فيه تلك المعارف أو العلوم أو القيم التي تفسد وجود الإنسان، ولا تتسوّق مع مقتضيات التهذيب والتسوية وتقويم الاعوجاج.

٣. إنه يركز في المعرفة على ما يحتاج الإنسان إليه طبقاً لظروف بيئته ومجتمعه، وليس على مطلق أنواع المعارف والعلوم، وإنما - كما يقول ابن منظور - «هو غلامٍ لِقْنٌ تُكْف أي ذو فطنة وذكاء، والمراد أنه ثابت المعرفة بما يحتاج إليه». وهذا يربط مفهوم الثقافة بالنمط المجتمعي الذي يعيش الإنسان في ظله، وليس بأي مقياس آخر يقسم الثقافات قياساً على ثقافة معينة مثل مفهوم Culture القائم على الغرس والفرض والمعيارية في التعامل مع الثقافات الأخرى. فاللفظ العربي يعتبر الإنسان مثقفاً طالما هو ثابت المعرفة بما يحتاج إليه في زمانه وعصره ومجتمعه وبيئته. ولذلك يكون المثقف - أشدّ ما يكون. مرتبطاً بمجتمعه وقضاياها، بغض النظر عن كم المعارف والمعلومات المقدسة في ذهنه، التي قد تكون أفكاراً ميتة أو

معينة كما يقول مالك بن نبي. إذ المقصود بالثقافة إدراك طبيعة قضايا المجتمع وما يصلحه، ووظيفة المثقف هي إدارة الحياة ودفع المجتمع إلى القوة والمنفعة وتحسين أوضاع الناس. فدور المثقف هو دور المصلح أو كما يطلق عليه غرامشي المثقف العضوي المرتبط أشد ما يكون الارتباط بنمطه المجتمعي وقضائياه. أما أخذ الثقافة بمعنى المعارف والعادات والقيم... الخ، فقد يؤدي إلى ظهور أنماط من المثقفين، إما أن يكون مثقفاً تابعاً لنمط حضاري آخر يُخرّب مجتمعه من أجل تطبيق ما يؤمن به ويعتقد أنه الحقيقة المطلقة، دون فهم لظروف مجتمعه وما يصلحه، أو مثقفاً ليس إلا وعاء لأكداش من المعارف والمعلومات المتضاربة.

٤. إنها عملية متجددة دائمة لا تنتهي أبداً، فهي لا تعني أن إنساناً أو مجتمعاً معيناً قد حصل من المعارف والعلوم والقيم، ما يجعله على قمة السلم الثقافي أو أنه وصل إلى الغاية القصوى، وإنما دلالة التهذيب والتقويم تعني التجدد الذاتي، أي تكرار التهذيب ومراجعة الذات وتقويمها وإصلاح اعوجاجها.

٥. إنه مفهوم لا يحمل في ذاته أحكاماً قيمية تحدد نوعية الثقافة، هل هي متأخرة بربرية؟ وحشية رجعية؟ أم متقدمة عصرية نيرة؟... الخ، ذلك أن منطلق مفهوم التهذيب يجعل جميع الثقافات طبقاً لقيم مجتمعاتها وظروفها، على الدرجة نفسها من القيمة الإنسانية.

٦. إنه مفهوم غير مقيّد أو مخصص، فهو عام للإنسان والجماعة والمجتمع، يشتمل على جميع أنواع الممارسات الإنسانية ومختلف درجاتها، ويعطي دلالاته على أي مستوى تحليلي يستخدم فيه، طالما تحقق مطلق التهذيب والتقويم.

أما مفهوم الحضارة، فقد لاحظ الأخ د. نصر أن استخدام ابن خلدون للمفهوم قد توافق مع جذور المفهوم الأوروبي (Civilization)، ومن ثم وقف الباحثون العرب عند الدلالات التي أعطاها ابن خلدون للمفهوم، على الرغم من أن ابن خلدون لم يكن يتحدث عن مفهوم الحضارة كمفهوم كلي شامل، يؤطر الحركة البشرية ويلقي عليها صفات قيمية معينة، بل إن استخدامه لهذا المفهوم متسق تماماً مع بنائه الفكري في «المقدمة»، وحديثه عن تطور الدولة ومراحلها، وهنا يلاحظ أيضاً أن ابن خلدون لم يكن يقصد الدولة بمعناها المعاصر (شعباً وإقليمياً وحكومة). وإنما كان يقصد ما يمكن أن يسمّى العهود السياسية، أو النظم السياسية أو عملية توارث السلطة وانتقالها، أو توالي الأسر الحاكمة، لذلك كان استخدامه لمفهوم الحضارة مقصوراً فقط على إحدى دلالات هذا المفهوم، وهي تلك المشتقة من الإقامة في الحضر بخلاف البادية.

ووجه التلبس هنا ليس نابعاً من استخدام ابن خلدون، بل نابعاً من أن الباحثين العرب استبطنوا الدلالات المشتقة والمعاني من مفهوم (Civilization)، بحيث مكّنت هذه الدلالات أرضية أساسية لديهم، وصورة ذهنية ذات ظلال معينة ماثلة في عقولهم، ومن ثم كان رجوعهم لابن خلدون، أو للقواميس العربية القديمة، والتركيز فقط على استخدام الحضارة بمعنى الإقامة في الحضر دون باقي الاستخدامات الأخرى، يمثل رغبة في البحث عن مقابل عربي للدلالات الراسخة في أذهانهم، أي أن رجوعهم كان رجوعاً تسويغياً استظهارياً، وليس رجوعاً للبحث عن حقيقة المفهوم باستنطاق اللغة العربية والاستماع إليها بكل دلالات مفاهيمها.

ولاحظ الباحث ان «لسان العرب» و«القاموس المحيط» و«أساس البلاغة» وغيرها من معاجم اللغة، قد أوردت سبع دلالات لمادة حضر، وأن أولها وأعمها وأكثرها تكراراً، يشير إلى استخدام «حضر» بمعنى «شهد» أي الحضور كتنقيض للمغيب، والحضارة بمعنى الشهادة.

وهذا هو أول استخدام يذكر دائماً في جميع معاجم اللغة، وكأنه هو أصل استخدام المفهوم، أو قرين لفظ حضر. وعلى الرغم من ذلك إلا أن جميع من رجع إلى الاصل اللغوي للفظ، بَحَثَ عن الحضارة بمعنى سكنى الحضر أو عكس البداوة، مع أن أول لفظ يقابله في أي معجم هو الحضور كتنقيض للمغيب أو بمعنى الشهادة، وحتى إذا اصطدم بالمعنى الأول واستخدمه، لا يلبث أن نحرف به إلى دلالات مفهوم (Civilization) فنجد من يعرف الحضارة بالآتي: «الحضارة من حضر يحضر، يحضر الشخص ليعمل مع الآخرين كي يتأنس ويؤنس محيطه، وبذلك يهيئ الشروط اللازمة التي توفر الكرامة لديه، فمتحضر كل مجتمع يحترم الكرامة ويجسدها في معاملات أفرادها، والحضارة تراث مشترك بين جميع الشعوب قديمها وحديثها، وإنها إرث إنساني في نمو لا ينقطع، مثل بحر زاخر بالمياه والأمواج وله روافد كثيرة تصب فيه على الدوام، تلك الروافد هي الثقافات القومية».

وانطلاقاً من الجذر اللغوي «حضر» بمعنى شهد من الحضور الذي هو نقيض المغيب، نبحث عن الدلالات القرآنية لهذا المفهوم، فنجد أن حضر في القرآن الكريم تعني شهد: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ^(١)﴾، ﴿وَإِذَا حَضَرَ

(١) البقرة: ١٨٠.

الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى) ^(١)، (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) ^(٢)، وجميع هذه الدلالات تؤدي معنى الشهادة أو الحضور.

وللشهادة في القرآن الكريم دلالات أربع متكاملة فيما بينها، تتحد لتؤدي معنى الحضارة أو الشهادة في الفهم الإسلامي، هذه المعاني أو الدلالات لا يمكن تجزئتها وإلا فقدت مضمونها ومعناها، فأي واحدة من هذه المعاني الأربعة تمثل جزءاً من بناء مفهوم الحضارة، ومن ثم لا يمكن القول إن أياً منها يعبر عن مفهوم الحضارة، بل لابد من توافرها جميعاً في منظومة أو نسق واحد، حتى تعطي المفهوم كامل معانيه، وهذه الدلالات هي ^(٣):

١. الشهادة بمعنى التوحيد والإقرار بالعبودية لله، والاعتراف بتفرد سبحانه بالالهوية والربوبية، وهي محور العقيدة الإسلامية، وعليها يتحدد التزام الإنسان بمنهج الله أو الخروج عنه.

٢. الشهادة بمعنى قول الحق وسلوك طريق العدل، أو الإظهار والتبيين، أو الإخبار المقرون بالعلم، أو الملاحظة والمراقبة، وتعدّ مدخلا من مداخل العلم ووسيلة من وسائل تحصيل المعرفة.

٣. الشهادة بمعنى التضحية والفداء وتقديم النفس في سبيل الله، حفاظاً على العقيدة ودفاعاً عن تحرير الإنسان من عبادة العباد وإخراجه إلى عبادة الله وحده.

(١) النساء: ٨.

(٢) البقرة: ١٨٥.

(٣) حول إعادة تعريف مفهوم الحضارة، أنظر: نصر محمد عارف، مرجع سابق،

ص ٠٢ - ٢٢.

٤. الشهادة كوظيفة لهذه الأمة: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(١).

وينصرف معناها إلى الشهادة في الدنيا والآخرة، إذ إن «واجب الشهادة لا تقوم به إلا الأمة الوسط الخيرة، المتميزة بشخصيتها الإسلامية المستقلة الممتنعة عن الذوبان في غيرها، أو فقدان شيء من معالم شخصيتها، لتكون مثلاً يحتذى ونموذجاً به يقتدى، وأسوة للامم تتأسى بها وترسم خطاها. وقد أدرك الصدر الأول من هذه الأمة أن الشهادة على الناس، تعنى أن تكون هذه الأمة قوة عالمية محررة، تقوم على العدل وتعمل به، وتحمي حق الآخرين في الاختيار، وحرية إرادتهم في إقامة مجتمع جديد، يقوم على التحرر من عبادة العباد والتخلص منها إلى عبادة الله وحده، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة»^(٢).

وطبقاً لهذه المعاني الأربعة، فإن الحضارة هي الحضور والشهادة بجميع معانيها التي ينتج عنها نموذج إنساني، يستبطن قيم التوحيد والربوبية، وينطلق منها كبعد غيبي يتعلق بوحداية خالق هذا الكون، وواضع نواميسه وسننه والمتحكم في تسييره، ومن ثم فإن دور الإنسان ورسالته، هي تحقيق الخلافة عن خالق هذا الكون في تعمير أرضه وتحسينها، وتزجية معاش الناس فيها، وتحقيق تمام التمكين عليها،

(١) البقرة: ١٤٣.

(٢) انظر: طه جابر العلواني، تقديم وتحقيق كتاب النهي عن الاستعانة والاستنصار في أمور المسلمين بأهل الذمة والكفار للشيخ مصطفى الورداني، الرياض: شركة العبيكان للطباعة والنشر، (د.ت.) ص ١٥.

والانتفاع بخيراتها وحسن التعامل مع المسخرات في الكون، وبناء علاقة سلام معها لأنها مخلوقات تسبّح بحمد الله، أو رزق لا يبد من حفظه وصيانتته. كذلك إقامة علاقة مع بني الإنسان في كل مكان على ظهر الأرض، أساسها الأخوة والألفة وحبّ الخير والدعوة إلى سعادة الدنيا والآخرة.

وإذا كانت هذه هي دلالة مفهوم الحضارة في الأصول الإسلامية، أو بالأحرى في القرآن الكريم، وإذا كان هذا التعريف ينطبق على خبرة الإسلام، فما هو الموقف وكيف يمكن النظر إلى التجارب أو الخبرات البشرية خارج إطار الإسلام هل ينطبق عليها هذا التعريف، وهي لم تؤمن بالإسلام؟ ومن ثم نخرجها عن دائرة الحضارة - كما يفعل المنظور الأوروبي مع الخبرات المخالفة له - أم أن تعريف الحضارة الذي سبقت الإشارة إليه مغلف بالخصوصية ابتداءً، ولا يمكن تعديده إلى التجارب والخبرات البشرية الأخرى؟ وهل يستقيم هذا في الوقت نفسه الذي تؤمن فيه بأن الإسلام هو دين للناس جميعاً، يشمل جميع ظواهر الكون ولا يخرج عنه منها شيء: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(١).

وهنا نجد أن جوهر مفهوم الحضارة في الإسلام هو الحضور والشهادة، ومن ثم فإن الحضارة بالمعنى الذي سبقت الإشارة إليه هي حضارة الإسلام، أو حضور الإسلام في الكون، وهذا لا يعني أنه نموذج حضور جميع الخبرات والمذاهب والأديان الأخرى، بل إن لكل واحدة منها حضوراً قد يكون قريباً أو بعيداً عن حضور الإسلام، ومن ثم فإن مفهوم الحضارة بمعناها العام هو مطلق الحضور، أي طبيعة ونسق حضور أية

(١) الانعام: ٢٨.

تجربة بشرية، استطاعت أن تصوغ نموذجاً بشرياً للحياة بكل أبعادها ونواحيها، تسعى لتقدمه للآخرين ليقتدوا به، ويسيروا وفق منظومته على أساس أنه النموذج الإنساني الأجدر بالاتباع.

ومن ثم فإن الحضور مرحلة متقدمة في تجربة أي مجتمع، إذ إن كثيراً من المجتمعات الإنسانية تقتصر على مجرد الوجود دون حضور^(١)، ومن ثم لا يمكن إطلاق مفهوم الحضارة عليها، مهما كان نتاجها الذهني والمادي، طالما وقفت فقط عند مجرد الوجود. وهنا يثور التساؤل: ما الفارق بين الحضور والوجود؟ وكيف يمكن معرفة نمط الحضور وتقويمه؟ وهل الحضور دائماً يكون نسقاً جيداً وملائماً للحياة الإنسانية؟ وهل مفهوم الحضارة بهذا المعنى يعني قيمة حسنة دائماً؟ أو مرحلة راقية في الحياة البشرية؟ أم صفة جيدة؟.

إن قيام المجتمع - أي مجتمع - يستلزم نمطاً من القيم والمعايير والمعتقدات والأفكار والسلوكات، كذلك يستلزم أيضاً نمطاً من الابتكارات والأدوات والمؤسسات، والعمارة والفنون وطرق الإنتاج والمعيش. كلا هذين النمطين يعني أن المجتمع قد حقق نوعاً من العمران، أي تعبير الأرض وبناء نموذج إنساني عليها، لكن لا يعني الحضارة، إذ إن مجرد قيام العمران فقط في المجتمع، لا يعني أكثر من الوجود مثل أنموذج الصين والمايا والآنكا والزولو.. الخ. ذلك أن الحضور يستلزم فوق العمران تقديم نموذج للإنسانية للاقتداء به، أي نمط من العلاقات مع بني البشر

(١) حول مفهوم الحضور والوجود راجع: مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، مرجع

الآخرين، مع الكون أو مسخرات الله في الكون، أي طرح نموذج إنساني للاقتداء به أو للتبشير به، بغض النظر عن مضمون هذا النموذج.

وبعيداً عن إضفاء أي قيمة حسنة على مفهوم الحضارة، فقد تكون الحضارة بهذا المعنى سيئة أو مدمرة، أو غير مناسبة للحياة البشرية، وإنما هذا لا يمنع من إطلاق لفظ الحضارة عليها طالما تحققت الأبعاد التالية:

١. وجود نسق عقيدي يحدد طبيعة العلاقة مع عالم الغيب ومفهوم الإله سلباً أو إيجاباً.

٢. وجود بناء فكري سلوكي في المجتمع يشكل نمط القيم السائدة والاخلاقيات العامة والأعراف.

٣. وجود نمط مادي يشمل المبتكرات والآلات والمؤسسات والنظم والعمارة والفنون وجميع الأبعاد المادية في الحياة.

٤. تحديد نمط العلاقة مع الكون ومسخراته وعالم أشيائه وقواعد التعامل مع هذه المسخرات وقيمتها.

٥. تحديد نمط العلاقة مع الآخر، أي المجتمعات الإنسانية الأخرى، وأسس التعامل معها وقواعده، وأسلوب إقناعها بهذا النموذج، والهدف من ذلك الإقناع.

ومن ثم يمكننا تعريف التجارب البشرية وتقويمها، طالما حققت مفهوم الحضور وتعدت مفهوم الوجود إلى الحضور. فالحضارة الأوروبية المعاصرة مثلاً، لها موقف محدد من هذه الأبعاد، فلها موقف من عالم الغيب والإله، ولها بناء فكري وقيم وسلوكيات معينة، وكذلك لديها بناء مادي له خصائص معينة، لها نمط في التعامل مع مسخرات الله أي مع

البيئة والمخلوقات الأخرى، ولها نمط معين وأهداف معينة من التعامل مع المجتمعات البشرية الأخرى (غير الأوروبيين). فإذا ما أردنا وصف الحضارة الغربية أو معرفة كنهها لا بد من دراسة موقفها من هذه الأبعاد، ومن ثم معرفة نموذجها الإنساني الذي تقدمه للبشر، هل يصلح الاقتداء به أم لا؟ ويمكن تطبيق الأمر نفسه مع أي تجربة بشرية أخرى.

من هنا يتضح لنا أنه لا يمكن منطقياً أن تكون هناك حضارة واحدة، تتعدد روافدها إلا إذا كانت هذه الحضارة هي أفضل نموذج بشري، مما يجعل جميع الشعوب تتخلى عن موروثها ونماذجها وتتبنأه كلية. كذلك فإن تنافس أو صراع الحضارات أمر منطقي تفرضه طبيعة الوجود البشري ومعطياته، لأن الاختلاف سنة من سنن الله في الكون: ﴿ومن آياته خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتَلَفُ الْأَسْنَتِكُمْ وَالْوَأَنِكُمْ﴾. (الروم: ٢٢)، كذلك لا يمكن اعتبار كل حضارة أنها تحمل نموذجاً راقياً للإنسان. فلفظ الحضارة لا يعني قيمة حسنة في ذاته، أو صفة جيدة توصف بها الأشياء والأفكار، وإنما هو لفظ محايد يختلف باختلاف نموذج الحضور ومكوناته.

ومن هذا المنطلق يجب النظر إلى جميع معارف الإنسان وعلومه ومناهجه ومفاهيمه وقيمه. فلا يستقيم منطق القول بأن وحدة الأصل الإنساني تستلزم وحدة معارفه وعلومه ومناهجه وقيمه، لأن ذلك يجعل من علوم الحضارة الغالبة علوماً عالمية، وكذلك مفاهيمها ومناهجها، إذ إن وحدة الأصل الإنساني لا ترتب وحدة علومه ومعارفه، لأنه لم يولد بهذه العلوم والمعارف، ولكنه يكتسبها من الوحي ومن تفاعله مع البيئة والمجتمع والزمان والمكان، ومن تراكم الخبرات وتوارثها: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ

أَمْهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ^(١)، إذ السمع والبصر والفؤاد هي مداخل معرفة الإنسان. وبهذه المداخل يجب أن نعيد النظر فيما نتداوله من مفاهيم ومناهج ونعيد تقويمها، طبقاً للنموذج الذي يُبتغى الحضور من خلاقه، ويُطرح للبشرية لتقتدي به أو تسير عليه. ومن ثم فإن هذا المعنى لمفهوم الحضارة يعطي كل تجربة خصوصيتها وتمييزها ومذاقها الخاص، ولا يعلي إحداها على الأخرى إلا طبقاً لما تقدمه من نموذج، يتسق مع مفهوم الفطرة البشرية ومدى تقبلها له. ومن ثم فإن هيمنة نموذج، بشري معين على باقي النماذج، لن يكون له وجود طالما ساد الاقتناع بهذا المفهوم للحضارة، كذلك فإن إعادة النظر في صلاحية العلوم والمناهج والمفاهيم السائدة في عالمنا المعاصر، أمر على درجة عالية من الأهمية، لفصل الأوراق وتمييزها تمهيداً لتقويم الحضارات المعاصرة ومعرفتها، ومن ثم معرفة موقع حضارة الإسلام منها.

المحور الخامس: التراث الإسلامي والإنساني

بنى المسلمون حول نصوص كتاب الله وسنة رسوله، علوماً تتعلق بفهمهم لهذه النصوص، وما استنبطوه منها؛ فكان التراث الأصولي والكلامي والفقهية والحضارية كله، يمثل فهمهم للنصوص، وتفسيرهم لها ودراساتهم عنها. وهذا الفهم والتفسير يجب أن يكون عاملاً رفع وبناء في عملية التواصل المعرفي؛ لكن البعض جعلوه يتحول في بعض الأحيان إلى عامل إعاقة وعرقلة لأنهم أضفوا عليه صفات مقاربة لصفات القرآن المجيد والسنة المطهرة، وظن

(١) النحل: ٧٨.

كثير من المتعاملين مع هذا التراث من طلبة وأساتذة أنه يكفي إعادة إنتاج ما يحتاجونه منه بالفاظ معاصرة، يسهل على الطلبة فهمها؛ ومنذ عصر التدوين - تقريباً - وجلّ هذا التراث يعاد إنتاجه ككشورح وتقارير وحواشي، إلى إن جاء عهد مذكرات وملخصات الأساتذة - في عصرنا هذا - وهذه ظاهرة خطيرة كرّست عقلية التقليد في الماضي، وما تزال تكرّسها في الحاضر.

لذلك كان لا بد من إعادة دراسة وفهم تراثنا الإسلامي وقراءاته قراءة نقدية تحليلية معرفية، تخرجنا من الدوائر الثلاث، التي غالباً ما تحكم أساليب تعاملنا مع تراثنا في الوقت الحاضر: دائرة الرفض المطلق، ودائرة القبول المطلق، ودائرة التلفيق والانتقاء العشوائي. فهذه الدوائر الثلاث لا يمكن أن تحقق التواصل المعرفي المطلوب. وكل هذه الأساليب التي استعملت قديماً وما تزال تستعمل حديثاً تجعل من التراث معوقاً ومعرقلاً في الحاضر ومصادراً للمستقبل. لكن إعادة القراءة، وفق منهجية معرفية سليمة، كفيل بمساعدتنا على الخروج من إطار الدوائر الثلاث، وتحكيم النظام المعرفي الإسلامي والمنهجية المعرفية الإسلامية، مع الاحتكام إلى مصدرَي الهدى والنور، الوحي الإلهي والكون وسننه، في الحكم على قضايا التراث التي قد لا تكون مقصودة لذاتها، ولكنها ملاحظة في بيان منهجية تعامل العقل المسلم مع ظواهر الإنسان والكون في مختلف العصور، وما يمكن الاستفادة به من هذه المنهجية في فهم ظواهرنا المعاصرة. ذلك لأن التراث ليس فكراً متجاوزاً للزمان والمكان، وإنما هو فكر نسبيّ مقنّد محدّد بحدود الزمان والمكان الذي وجد فيه، ولكنه كأى فكر إنساني، نسبيّ في الزمان والمكان والإنسان. وكون التراث الإسلامي منطلقاً من نص موحى

مطلق متجاوز لحدود الزمان والمكان، يجعل نسبة الحقيقة فيه أكثر من ذلك الفكر المنفصل والمنبث عن الوحي، لكنّه لا يضيف عليه العصمة التي خص الله تعالى كتابه بها، وعلى ذلك فيجب وضع التراث في موضعه النسبي، إذ إنه لا يعدو أن يكون أفكاراً ومعالجات وتفسيرات لواقع متغير، يجب أن نبحث عن تحقيق أهداف محددة من وراء فهمه، وإعادة اكتشافه، تتمثل في تحقيق التواصل والتراكم ومعرفة المنهاج والنماذج المعرفية التي سادته والاستفادة من الأفكار والأفهام الصالحة فيه لزماننا ومكاننا.

وينطبق الكلام على التراث الإنساني المعاصر، بخاصة الغربي منه، إذ لا بد من منهج للتعامل مع هذا التراث، لكي يخرج العقل المسلم به من أساليب التعامل الحالية، التي تخلفت عن أطر ومحاولات المقاربات ثم المقارنات والمقابلات، لتنتهي بالرفض المطلق، أو القبول المطلق بروح مستلبة تماماً، أو بروح الانتقاء العشوائي الذي لا تقوده منهجية منضبطة، ولا قراءة معرفية تبحث عن الحكمة ولا تقع في إطار التقليد والنقل، وتدرك أثر الفوارق الحضارية والثقافية في المعرفة الإنسانية.

وفي كل واحدة من هذه المحاور نحتاج إلى اعداد دراسة أو مجموعة دراسات تشكل خطاباً يصل إلى أفراد الأمة كافة، يمكننا من تحقيق إنجاز يسهل قياسه من خلال ثلاثة أمور:

- الأول: إثارة اهتمام مثقفي الأمة به.

- الثاني: تربية وإعداد كوادر كفوءة قادرة على الإنجاز فيه.

- الثالث: تقديم مادة معرفية ثقافية تستطيع الأمة أن تتناولها من خلال

الوسائل التعليمية والإعلامية المقروءة والسمعية والبصرية كافة.

ولعل أهم الوسائل المساعدة على تحقيق ما تقدم:

١. مسح الدراسات والبحوث والكتب المقررة والموجودة في هذه المحاور.
 ٢. تصنيفها.
 ٣. تقويمها ونقدها.
 ٤. انتقاء أجودها وأكثرها فائدة واختياره.
 ٥. تقديم ملخصات مقروءة لهذه المختارات.
 ٦. نشر الدراسات المتميزة فيها.
 ٧. عقد ندوات وفرق نقاش.
 ٨. عقد ندوات دولية ونشر نتائج البحوث.
 ٩. إلقاء محاضرات عن هذه الدراسات والتعريف بها.
 ١٠. استدعاء النقاش فيها بكل الوسائل.
 ١١. تتبع حركة تفاعل الأمة معها وإجراء المراجعات والتقويم المستمر.
 ١٢. رصد ردود الفعل والتخطيط لكل حالة بما يناسبها.
 ١٣. العمل على إدخالها إلى المناهج الدراسية والمقررات.
 ١٤. مواصلة النقد والنقاش للمواد المقدمة فيها من المنظور الإسلامي، لبناء الحاسة النقدية لدى المسلم، وفرز المواد السطحية ولو وصفت بالإسلامية.
- والذي علينا أن ندركه أن مهمتنا ليست أن نفعل كل هذا، فذلك فوق طاقتنا بشكل أكيد، ولكن علينا أن نجعل منه قضية الأمة ومنتقديها، فدورنا يمكن تلخيصه بأنه:

- ١ - بلورة القضية وتوضيحها وتفصيل جوانبها المختلفة.
- ٢ - تقديم نماذج مفصلة تحمي القضية من آفات الرفض والتجاهل، بسبب الغموض، أو الإحباط بسبب التسطيح، أو العجز بسبب الميوعة في التقديم والتعميم.

إيجاد العقل المستنير
والوصول بالامة إلى حالة الوعي

الهدف

- لتاهيل المسلم لدور الاستخلاف
- للقيام بحق التسخير
- للوصول إلى هدف التمكين
- للقيام بحق الامانة

لماذا؟

- بإعادة منظومة الفكر
- ببناء النسق المعرفي والثقافي

كيف؟

- بإصلاح الفكر
- بتوضيح المنهج
- بإثراء العلم
- بأسلمة المعرفة
- بإخصاب الحضارة
- ببناء الحضارة
- بالعناية بالتراث

بم؟

في كل محور

تقديم مادة
معرفية سهلة
التناول تتعلق
به

إعداد كوادر
كفوءة للإنجاز
فيه

إثارة اهتمام
الإمة به

٣ - الرصد والتتبع والتحليل والتفسير والتوجيه والنقد والتقويم والتسديد.

٤ - بناء بعض الكوادر والقواعد في الجامعات والمؤسسات الثقافية بتكثيف العمل والاتصالات.

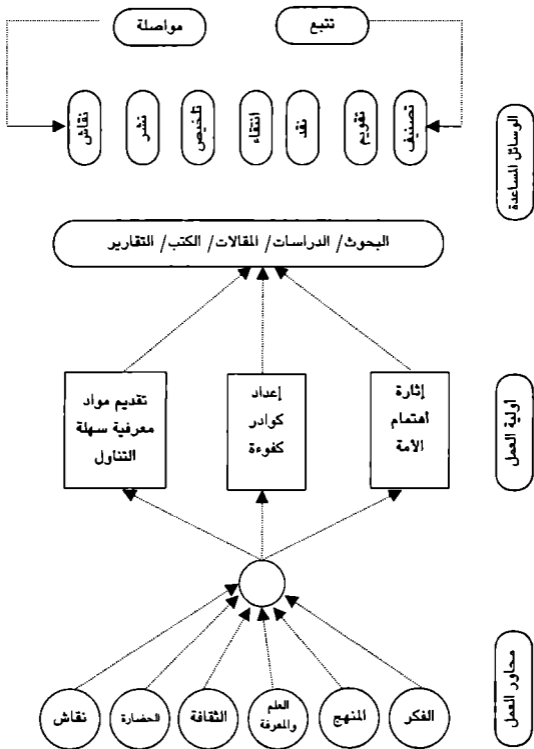
٥ - التوعية بالخطة وجوانبها ووسائلها، وتقديم ذلك كله إلى القادرين، ومساعدتهم وملاحظة أعمالهم وتسديدها حتى تفي بأغراض خطتنا.

وبذلك نأخذ دور العقل المفكر المخطط في هذه القضية، فنعين بدلاً من أن نحمل، ونساعد بدلاً من أن نمول، ونوجه بدلاً من أن نبذل جهودنا في التفاصيل فنهلك طاقتنا. وننقد ونقوم، ونسدد ونقارب، وننتج أموراً أساسية في هذه المحاور التي لا يستطيع الأفراد العاديون إنتاجها. وقد يكون من المفيد عمل ما يلي:

١ - إعداد أوراق عمل مدروسة مفصلة في كل من هذه المحاور لعقد سلسلة من الندوات والدورات الدراسية فيها في كل بلد إسلامي لنا مكتب أو ممثل أو جهة متعاونة فيه، يليها عقد ندوات دولية رغبة في الحصول على شيء من الإنتاج المثير لوعي الأمة بأزماتها.

٢ - الإسراع في نشر الإنتاج الصالح لإيجاد التراكمات اللازمة في سائر القنوات الممكنة.

٣ - تكثيف الاتصالات بالشخصيات العلمية والفكرية والثقافية والمسؤولين في التعليم العالي والجامعات ودور العلم، وتوجيه اهتمامهم إلى هذه المحاور.



شكل رقم (٤/٤)

٤ - الاهتمام بإقامة صلات وثيقة مع رؤساء الأقسام في الجامعات وأساتذة الدراسات العليا، ومواصلة تقديم الأفكار والمبادرات العلمية والخطط والمشروعات ودعوتهم إلى تبنيها.

٥ - الاتصال بطلبة الدراسات العليا وتقديم اقتراحات ومشروعات علمية، ذات صلة بهذه المحاور أو أهمية خاصة فيها.

٦ - العناية بإيجاد مكاتب علوم اجتماعية متميزة تستقطب الطاقات العلمية في كل بلد.

٧ - العمل على وضع مجموعة كبيرة من خطط الدراسات العليا (الدكتوراه والماجستير)، وترويجها في أقسام الدراسات العليا ضمن هذه المحاور.

٨ - اختيار مجموعة البحوث الضرورية لبلورة هذه المحاور، ووضع خطط وأوراق عمل علمية لها، ورصد جوائز مناسبة لمن يختار الكتابة فيها. تلك المحاور والوسائل التي نرى العمل من خلالها ضرورياً لتجديد الخطاب الإسلامي المعاصر، بشكل يسمح له ببلوغ المقاصد والغايات المتوخاة منه في إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة.

الخطاب والمخاطب

الفصل الخامس

مواصفات الخطاب
وأنواع المخاطب

فئات المخاطبين

تحدد مواصفات الخطاب المعرفي الإسلامي حسب نوع المخاطب، وما دامت أنواع المخاطب كثيرة، فأشكال الخطاب ينبغي أن تكون كثيرة كذلك، وإن كان موضوع الخطاب هو نفسه لكل المخاطبين، لكن لكل مخاطب خطاب، حسب ما هو مهياً لفعله وما هو منوط به، في إطار عملية إصلاح مناهج الفكر، وبرنامج إسلامية المعرفة.

ويصعب علينا في هذه الدراسة الوجيزة إن نقوم بالجرد الشامل لجميع أنواع المخاطبين، وهم جميع أفراد المجتمعات الإنسانية البالغين العاقلين، أو أن نحدد مواصفات الخطاب ومضامينه لكل منهم، ولكننا سنبيّن هذه المواصفات والمضامين لعينة نرى أنها تمثل القسط الكبير من الجمهور المخاطب، وتقدم مسحاً وتصنيفاً لأغلبية فصائله، هذه العينة تشمل الأنواع التالية من المخاطبين في الداخل الإسلامي:

- ١ - الرسميون.
- ٢ - اللادينيون.
- ٣ - أعضاء الحركات الإسلامية.
- ٤ - خريجو الجامعات والمدارس الدينية.
- ٥ - أصحاب التسطیح.
- ٦ - أصحاب التوفيق والتلفيق.

٧ - العوام.

٨ - الطالب الجامعي.

٩ - الإطار الأكاديمي «الباحث والاستاذ الجامعي».

البرنامج الأساسي

- | | |
|--|---|
| إعداد أوراق مدروسة ومفصلة في كل محاور العمل | ١ |
| الاسراع في نشر الإنتاج الصالح لإيجاد التراكمات اللازمة | ٢ |
| تكثيف الاتصالات بالشخصيات الفكرية والثقافية ومسؤولي الجامعات ودور العلم، وتوجيه اهتمامهم إلى محاور العمل | ٣ |
| الاهتمام بإيجاد صلات وثيقة مع رؤساء الأقسام والاساتذة في الجامعة، ودعوتهم لتبني أفكار محاور العمل | ٤ |
| الاتصال بطلبة الدراسات العليا وتقديم اقتراحات ومشروعات علمية ذات صلة بمحاور العمل | ٥ |
| العناية بإيجاد مكثبات علوم اجتماع متميزة | ٦ |
| وضع مجموعة كبيرة من خطط الدراسات العليا وترويجها بالجامعة ضمن محاور العمل | ٧ |
| اختيار مجموعة البحوث الضرورية لبلورة محاور العمل ورصد جوائز لمن يختار الكتابة فيها | ٨ |

شكل رقم (٤/٥)

الرسميون

يغلب على الاتجاهات الرسمية في العالم الإسلامي الحذر من الوعي الفكري الإسلامي ومن الوعي الثقافي العالي، لأسباب كثيرة لا نطيل شرحها، لعل منها أن تقديم البديل الثقافي والمعرفي من المنظور الإسلامي، مغاير لسياسات النظم التعليمية والتربوية والثقافية، وهذه النظم ألفت الأحادية، ولا ترضى بمنافس لأطروحاتها في أي مجال.

لكن ذلك لا يعني أنه لا يمكن الحصول على أي موقع من المواقع الثقافية في صفوفها، فهناك كثير من رجالات المعرفة والاكاديميين يودون إدخال النافع المفيد من خلال المؤسسات التي يقومون عليها، والمراكز التي يعملون بها، وقد يستطيع بعضهم أن يكون عوناً على التوعية بهذه القضية وتجنيد بعض الطاقات لها. وهنا لا مجال للأحكام العامة، فلا بد من الملاحظة والتتبع للوصول إلى العناصر الجيدة.

ولا بد من عرض قضيتنا على هذا النوع من الناس، بشكل يقنعهم بأنها يمكن أن تكون حلاً لكثير من الأزمات، ويربطها ببعض اهتماماتهم وقضاياهم ليكونوا عوامل مساعدة في تقديمها، بدل أن يكونوا عقبة في طريقها. أضف إلى ذلك أن معظم الأنظمة قد بدأت تدرك كثيراً من جوانب القصور في أنظمتها التعليمية، وبعضها قد بدأ يبحث بإخلاص عن الوسائل المناسبة لإصلاح نظمها التعليمية؛ فذلك يعني أننا مطالبون بتكوين خبرات في هذه المجالات يمكن تقديمها لمن يحتاجها من هذه الجهات في الوقت

المناسب. وقد كانت للمحاولات الأولى والخبرات التي قدمها المعهد للجهات التي استعانت به في إصلاح بعض جوانب العملية التعليمية وترشيدها أثرها في بناء جسور الثقة بين هذه الجهات وبينه، وعلينا مضاعفة قدراتنا وخبراتنا ليكون لنا دور في إصلاح التعليم، والعملية التعليمية، وبناء قاعدة معلومات في هذا المجال على مستوى نظري وعملي، وعلى مستوى الأشخاص والأفكار والمؤسسات والبرامج، تعود بالنفع الكبير على أمتنا كلها.

مكتبة حور الأبيجة
www.books4all.net

المخاطَب

الرسميون

- الفوا الاحادية - لا يرضون بمناقس يرفضون ما يخالف اطروحاتهم في اي مجال	مواصفاته
- سيطرة الدولة على اجهزة التربية والتوعية والإعلام - الركوز الى المنصب والجاه والخوف من فقدانها عند مخالفة اي من السياسات المرسومة	اسباب بزوغه
- الحذر والحيطه، ومحاولة تنفيذ السياسات المرسومة محلياً وعالمياً في بعض الاحيان	موقفهم من الجديد
- رغبتهم في إدخال المفيد من خلال المؤسسات التي يشرفون عليها	مداخل التواصل معه

الخطاب

- عرض القضية عليهم بشكل مقنع - إقناع بانها حل للكثير من الازمات التي يعيشونها - ربط القضية باهتماماتهم وقضاياهم	شكله
- أن يكون الرسميون عوامل مساعدة في تقديم القضية - أن يقوموا بالتوعية بها وتجنيد الطاقات لها.	اهدافه

شكل رقم (١/٥)

اللادينيون

وأما اللادينيون أو العلمانيون، فلا ينبغي النظر إليهم على أنهم كتل أو أحزاب أعضاؤها أصحاب عقلية موحدة، ورؤى موحدة للكون والحياة. فلقد علمنا القرآن الكريم أن لكل قوم من هؤلاء ملاً أو نخبة، وأن هناك جمهوراً وراء هذه النخبة. فالجمهور إذا تجاوزنا الملاً إليه واستطعنا مخاطبته، وإيصال كلمتنا إليه بوضوح، وأمكنا إقناعه بأننا عناصر تغيير، نستهدف إعادة بناء هذه الأمة ووضعها في دور الشهود الحضاري، فقد نستميل الكثير من هذا الجمهور ومن الأغلبية الصامتة، التي لم تمل جهة هذا الملاً إلا لظنّها بأنه هو الجدير بتحقيق آمال الأمة وأهدافها. أما الملاً نفسه فسوف يدافع عن مواقعه، ويبدل جهده في تسفيه أفكارنا ومقاومتها، وتلك طبيعة التدافع، والعاقبة للمتقين. ومع كثرة من سخر بقضيتنا هؤلاء، لكن بعضهم قد بدأ يراجع نفسه، ويعتذر بالجهل بقضيتنا وأهدافها، وتسرّعه في مهاجمتها من منطلق الجهل بها، وقياسها على سواها. كما أن التعامل مع هذا الفريق يمكن تحويله إلى إمكانية من خلال محاولة إيجاد توجه مقابل في المواقع العلمانية نفسها، تكون له أطروحاته التي يستطيع اتجاها «إسلامية المعرفة» توظيفها في عملية هز القناعة الفكرية والمعرفية لأفراد الملاً، بانتقاد الأسس المعرفية للحاضرة الغربية نقداً علمياً رصيناً محكماً، مما يؤدي - مع تشجيع هذا الفريق على توسيع قاعدة ممارسة النقد لمجمل الأطروحات الغربية - إلى كسب بعض العناصر

منهم بعد ذلك لصالح «المعرفية الإسلامية»^(١).

وبما أنهم على عادتهم سيكونون بالمرصاد لكل تحرك من قبيل ما نحن فيه، وسيتصدون لنقده وكشف ثغراته وعيوبه، فإننا نستطيع أن نستفيد من ترصدهم وتعقبهم لأطروحتنا ومشاريعنا، في تلافي بعض النقائص وسد الثغرات، ثم مواصلة البناء. وتلك فائدة أخرى من فوائد الاحتكاك بهذا الفريق.

ثم من جهة أخرى ستتفاوت مستويات الاستجابة وردود الأفعال من هذا الفريق على تنوعه؛ ما بين فريق يعتبر هذا الطرح الفكري محاولة متجددة من تيار ثقافي، تتسم بالذكاء وتستحق الحوار فيها، وما بين راقض لها ومهاجم يعتقد أن هذا الطرح خطوة على طريق إبعادهم عن مواقعهم من السيطرة الفكرية والثقافية والمعرفية، ومروراً بمتقبل لها ومتفهم لحقيقة طرحها، تمهيداً لانتقاله من مواقع اللادينييين إلى مواقع الإسلاميين، وتبني قضاياهم وأطروحاتهم الفكرية.

والمعهد يستطيع - بعد نجاحه في استقطاب كثير من العقول التي كانت محسوبة على تلك التيارات - أن يحمده الله ويشكره على نجاحه في احتضان كوكبة من العقول النيرة، التي أصبح لها أثرها الطيب في إغناء الفكر

(١) كما حدث في ندوة «التحيز» في القاهرة، وما أحدثته من ردود أفعال هامة، لا على مستوى ج.م.ع فقط، بل على مستوى عربي، كما بدأت تفاعلاتها وآثارها تغزو المستوى العالمي. ولقد شكلت الندوة حجر زاوية في بناء حاسة النقد المعرفي لمجمل المعرفة العربية المعاصرة في العالم العربي خاصة - الذي قل أن يجد كثير من علمائه فرصة للاطلاع على النقد الغربي - ذاته - للفكر الغربي. فكيف بسواه!؟

الإسلامي المعاصر، وإثراء خبرات الإسلاميين، وإعادة الثقة لهم ببقية فصائل الأمة، وعدم جواز المسارعة إلى رميهم بالمروق أو الردة لمجرد تبنيهم لبعض البرامج الدنيوية، لظنهم أن تبنيهم لها لا يخرجهم من الملة أو أنه قد يعود على الأمة بخير كثير.

ولقد تحمل المعهد من بعض «الماضويين السكونيين» كثيراً من اللوم والانتقاد، بل والاتهام في بعض الأحيان، لكنّه واصل سيره. والذين حضروا «ندوة التحيز» في القاهرة، واستمعوا لحوارات المشاركين فيها، يستطيعون أن يدركوا أنّ المعهد قد خطا أوسع الخطوات - بفضل الله - نحو بناء «المشروع الحضاري الإسلامي» الذي لم يعد في مقدور فئة واحدة من فئات الأمة أن تبنيه. كما استطاع المعهد أن يثبت من خلال ذلك أن «المدخل المعرفي»، هو المدخل الأنجح من سائر المداخل الأخرى في حشد طاقات أبناء الأمة - كلها - ووضعها على صعيد لتبني مجتمعة بخبراتها المتنوعة ومنطلقاتها المتعددة و«منهجيتها المعرفية القرآنية الموحدة» مشروع الأمة الحضاري، المقبل إن شاء الله. أما «الماضوية السكونية» فهي إلى زوال وتلاش مهما أبرقت وأرعدت.

المخاطَب

اللادينون

ثلاثة اصناف: ١ - مؤمن بالحوار ٢ - رافض مهاجم ٣ - متقبل متفهم	مواصفاته
- التوجهات العلمانية لبعض الانظمة في البلاد الاسلامية - الغزو الفكري الغربي	اسباب بزوغه
- الصنف ١: محاولة تنسم بالذكاء وتستحق الحوار - الصنف ٢: خطوة على طريق إبعاده عن واقعه - الصنف ٣: متفهم لحقيقة عرضها	رايه في القضية
- الصنف ١: الاستعداد للحوار - الصنف ٢: قبول حقيقة القضية	مداخل التواصل معه

الخطاب

- تجاوز اللادينون الى جمهورهم - خلق توجه مقابل من نفس المواقع من خلال: ■ نقد الاسس المعرفية للحضارة الغربية نقداً علمياً رصيناً معكماً ● التشجيع على النقد للطروحات العلمانية نقداً علمياً رصيناً معكماً	شكاه
- فتح قنوات الحوار لإبلاغ القضية وتوضيحها - تمهيد انتقال المتفهمين من موقع الإنكار أو العداة للقضية الى موقع القضية	اهدافه

شكل رقم (٢/٥)

اعضاء الحركات الإسلامية

الحركات الإسلامية على الجملة، يسودها في الحاضر الاتجاه الذي يُنعت ويُنعت نفسه «بالسلفي»، ونعني به الاتجاه الذي يحاول أن يجعل حوارهِ في كل أمر حواراً عقدياً، أو فقهياً في أحسن الأحوال. فبعد تعقيد الظروف والأحوال، وظروف الاضطهاد والمطاردة والتشريد والفتنة بكل أنواعها، انتقلت مواقع القيادة الفكرية لهذه الحركات إلى عناصر لم تتح لها تلك الظروف أن تكتسب من الخبرات والتجارب، وطرق العمل الفكري والسياسي خارج حلبة الصراع وطبيعته، ما يمكنها من إدراك أهمية البعد الفكري والتناول الحضاري لقضاياها.

كما أن تضاؤل دور مصر الإسلامي والشام بخاصة، وبروز تأثير المدرسة الإسلامية الخليجية كقيادة فكرية وفقهية وعقدية في المجال الإسلامي، بعد التحوّلات الاقتصادية المعروفة، أدى هذا كله إلى تضاؤل دور الفكر في توجه هذه الحركات وفي البناء الثقافي لها، ولذلك فإن معظمها تنظر إلى القضية الفكرية والأزمة الفكرية والمدخل المعرفي على أنها ترف فكري، أو خطأ في تشخيص أزمة الأمة، أو تهديد لوسائلها التنظيمية ونظمها الحركية أو محاولة عقلانية، أو مؤامرة لتقديم بديل عنها، أو مشروع للفكر والنوعية سوف يغيّر في خريطة الولاء أو يضعف ثقة الجمهور بالقيادة ويظهر إفلاسها وعجزها، وبعض هذه التوجهات يعد رأس مالها - كلاًه - قائماً على تكريس ثقة جماهيرها بقيادتها، فهذه الثقة - في نظرهم - هي البديل الأسهل عن الوعي على الذات والوعي بالموقف

الأخر، والوعي بالرسالة ذاتها.

وواقع الحال أنه ليس من طبيعة المشروع الفكري والثقافي أن يستقطب جماهير، أو يشكل قواعد تنظيمية في بداياته، وتوجه «إسلامية المعرفة» لا يقدم نفسه بديلاً عن أي من الحركات الإسلامية الفاعلة في الساحة، وإنما يعتبر وظيفته سد ثغرة الفكر والمعرفة والثقافة، وهذه الثغرة التي طالما أهملت، أو لم تعط ما تستحق من المعالجة والتناول.

وتأكيد الرابطة على ثغر القضايا الفكرية أو المعرفية والثقافية والحضارية، كفيل بتطمين من يحتاج إلى تطمين بأن هذا الاتجاه يحمي ولا يهدد، ويزكّي وسائل الأمة، ويعينها العون الحقيقي، ويساعد المخلصين في العمل على إنقاذها ولا ينافسهم في دنياهم، ولا يزاحمهم على ثغورهم.

كما أنه وفق أطروحاته الفكرية يتجاوز التناول العقدي المنزلق حتماً إلى قضايا التكفير، سواء للمجتمع أو الأفراد أو المذاهب، والمتّجه إلى الصراع والعنف مع سائر الفئات والجماعات والأنظمة، بل إن «إسلامية المعرفة» يؤكد تناولها الفكري القاعدة المجمعّة التي توحد ولا تفرق، متحاشية ما أمكن منزلق التكفير والاحكام على الناس فئات أو أفراداً، إذ إنّ التناول الفكري بطبيعته يدفع إلى تحليل المواقف ومعرفة خلفيتها وطبيعتها الفكرية، ودوافعها التي تتطلب معالجة وحلاً فكرياً شاملاً، مستنداً إلى الاصول العقديّة كقاعدة فكرية لا تكفيرية، ومستلهاً حقيقة الشريعة، ومدركاً لروحها ومقاصدها. فلا يبسط القضية ويختزلها إلى فتوى ضد هذا وحكم ضد ذلك، بل يعيها قضية، ويخدمها معالجة، ويدرسها ظاهرة. وإذا قدر لنا أن نحكم سبل تقديم قضيتنا لشباب هذه الحركات

ومثقفها، وحسن عرضها عليهم بشكل مناسب، فإن الكثيرين منهم يمكن أن يتبنوها، أو يستفيدوا بكثير من جوانبها، أو يضمونها مشاريعهم وبرامجهم، أو يعيدوا تقديمها ضمن أطروحاتهم ومعالجتهم. فقد سبق للكثير من هذه الحركات أن تبنت الأطروحات الفكرية لدعاة إصلاح وتجديد مثل الشوكاني، وشاه ولي الله الدهلوي، وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ومن سبقهم أو لحق بهم. كما أن التطور الذي يجري في بعض البلدان لبعض هذه الحركات أو الاتجاهات سيجعلها لا محالة في موقف التبني الكلي أو الجزئي لهذه القضية، فالمسألة بالنسبة لهذه الحركات مسألة مثابرة، وحسن عرض وتنوع في أساليب التقديم، وحكمة في بناء العلاقات، وشكر المحسن، والصبر على أذى المسيء، بل إن بعض قيادات هذه الحركات قد بدأت - بالفعل - تتمثل بعض ما تقدمه مدرسة المعهد من أفكار، ويعيد بعضهم صياغتها بأسلوبه، ونشرها بين أتباعه دون إشارة للمعهد أو للمؤلفين، وقد كان ذلك يزعج بعض رجال المعهد - وأنا منهم - لكنني كنت سعيداً جداً حين لقيت بعض أبناء تلك الحركات يحملون تلك الرسائل، التي ينشرها بعض القادة، ومعها كتب المعهد، ويقولون لي بكل ثقة: حين عجزنا عن إقناع قادتنا بتبني كتبكم كما هي وتقريرها علينا لاختلافهم معكم، حملناهم على تلخيص المقبول منها وإصدارها بأسمائهم فما رأيكم؟ فشكرتهم على لطف تدبيرهم وأعطيتهم الحق بأن يفعلوا ذلك كلما شعروا بالحاجة إليه، فالهم وصول الزاد الفكري السليم إلى أبناء الأمة، وليس بهم النظر في كيفية وصوله وتحت أي اسم أو شعار يصل. والذين لا يعرفون هذا من شباب هذه الحركة قد يلومون المعهد على عدم انضمامه إلى جماعتهم التي تقدم الأفكار نفسها!!

ناسين أو متناسين خطورة افكار التحزب على مفهوم «الامة» في حالات التخلف الفكري.

كما أن هناك قضية أساسية لا ينبغي التغافل عنها، وهي قضية تأصيل الحركة وبيانها، وتأكيد أنها حلقة مباركة من سلسلة طويلة من محاولات الإصلاح الفكري والثقافي، قد تكون بدأت بمحاولة حماية المصدر الأول وهو القرآن الكريم بالتدوين، ثم حماية المصدر الثاني بالجمع والتدوين، ثم إعداد المنهج وكتابته وجمعه وتدوينه قبل انتهاء القرن الهجري الثاني، ثم ما تلى ذلك من محاولات الإحياء والتجديد الفكري والثقافي على أيدي الائمة في القرون الأولى، والائمة العظام الذين جاؤوا بعدهم، أمثال ابن سريج وإمام الحرمين وأبي يوسف والغزالي، والعلماء الذين مهدوا لعهد صلاح الدين، وابن حزم، وابن رشد، وابن القيم، وابن خلدون، ثم قادة حركة الإصلاح الحديث، الذين تميزت حركاتهم بتناول أهم قضية من قضايا الإصلاح الفكري وهي قضية الاجتهاد والتقليد، أمثال شاه ولي الله الدهلوي، والشوكاني، والأفغاني، والنائيني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وقادة حركة الإصلاح الإسلامية الحديثة مثل الاساتذة: المسودودي، وابن باديس، والبناء، والخميني، ومطهري، والصدر، وشريعتي، وقطب، وغيرهم. فربط هذه القضية بحركة الإصلاح الإسلامي العامة، قد يطمئن بعض قادة هذه الحركات، ويجعلها قادرة على فهم هذه القضية وهضمها وحسن استقبالها. ولقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يؤكد هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَاٍ مِنَ الرَّسُلِ﴾^(١).

(١) سورة الاحقاف: ٤٦.

وهناك أمر ثالث ينبغي الالتفات إليه، وهو أن لدى هؤلاء كلمات أصبحت أشبه بالكلمات المفتاحية، إذا ما وردت في خطاب أبدوا تحفظهم عليه، وربطوه ببعض الاتجاهات المرفوضة لدى الجمهور. كما أن هناك كلمات وأسماء تفعل فعلاً معاكساً، أي تبعث على الاطمئنان والثقة؛ فينبغي الانتباه إلى مثل هذا الأمر في أدبياتنا وأسلوب خطابنا وتناولها. كما أن البعد عن النزاعات الحزبية ومحاور الصراع والاستقطاب بينها من الأمور المساعدة على تجنب قضيتنا أسباب الصراع، وجعلها - في الآخر - المرجعية الفكرية لهم جميعاً عندما يأتي الوقت المناسب.

إن ملاحظة ما ذكرنا مع الحرص على إقامة العلاقات الودية مع القيادات الثقافية، ومخاطبة الشباب المتعلم مباشرة، والمشاركة في المجالات والمواسم الثقافية بقدر الإمكان، وسوف يزيد في مساحة الفهم، وسيساهم في طمأنة المخاوف إن شاء الله، وسيمكن من المزيد في مجالات تحويل هذا الاتجاه إلى إمكانية بإذن الله، بدلاً من أن يظل عقبة. ولنا إن شاء الله تعالى إلى هذا الموضوع عودة. حيث إن أهم الأسباب التي أحبطت محاولات التجديد خلال القرنين الماضيين كانت تكمن في تصارع حركات التجديد وانشغال بعضها ببعض الآخر.

المخاطَب

الحركات الإسلامية

<p>- سيادة الاتجاه الإسلامي الماضوي (او السلفي) - تضاؤل دور مصر والشام - بزوغ تأثير المدرسة الخليجية التراثية</p>	مواصفاته
<p>- تضاؤل دور الفكر وجعل كل حوار حواراً عقدياً أو فقهياً - انتقال مواقع القيادة الفكرية الى عناصر لم تكتسب الخبرة والثجربة اللازمة في العمل العام - عدم إدراك القيادة لأهمية البعد الفكري والتناول الحضاري</p>	أسباب بزوغه
<p>- ترف فكري - خطأ في تشخيص الازمة - تهديد لتنظيم الحركة - محاولة عقلانية لتقديم بديل عن الحركة</p> <p>- تهدف لتغيير خريطة الولاء للحركة - إضعاف ثقة الجمهور بقيادة الحركة وإظهار إفلاسها وعجزها - تهدف إلى التعالي وإظهار الاستاذية</p>	رايه في القضية
<p>- رغبة الحركات في حسن العرض لقضاياها وتنوع أساليب التقديم، والاطمئنان على كياناتها. - حاجتها للزاد الفكري لمواجهة الخصوم</p>	مداخل التواصل معه

الخِطَاب

<p>- ربط القضية بحركة الإصلاح الإسلامية - البعد عن النزاعات الحزبية - تجنب الكلمات المفتاحية عند الحركة - إقامة العلاقات الودية مع - المشاركة في المجالات والمواسم الثقافية القيادات - مخاطبة الشباب المتعلم</p>	شكله
<p>- تبني الحركات للقضية - إدماجها للقضية ضمن مشاريعها - استفادتها من كثير من جوانب القضية</p> <p>- اتساع ساحة الفهم للقضية - طمأنينة الحركات وإزالة المخاوف</p>	أهدافه

خريجو الجامعات والمدارس الدينية

هذا الفريق يحمل ثقافة تراثية تاريخية من فقه وأصول وحديث ولغة ونحوها، وكثير من فصائله وأفراده يحرصون على أن يكونوا الناطق الرسمي باسم الإسلام، والقوا أن تكون مشروعية الحديث عن الإسلام وفيه - خاصة في مجال المعرفة والعلم - وفقاً عليهم وخبرة لهم يعتزون بها، والتقدّم بما يزرعهم عن هذا الموضوع أو يهّمش دورهم فيه لا يرتضيه بعضهم، بل يتضايقون منه ويقاومونه.

وقضية الفكر وإسلامية المعرفة قضية تشخص أمراض الأمة ومشكلاتها وتصف الاجتهاد والمعاصرة دواءً لها، والاجتهاد أمر قد ينادي به بعضهم، لكنّه لا يطبقه أو لا يجرؤ عليه. ففي التقليد راحة ودعة، وفي الاجتهاد مسؤولية ونصب، وتعرض لمشاق ومخاطر.

وقضيتنا بعد ذلك تحاول أن تتجاوز أساليب «علم الكلام» القديمة في تقديم الإسلام وعرضه، كما تحاول أن تتجاوز الإطلاق كذلك في المنظور الفقهي الجزئي، فالتناول الكلامي بغير قواعد مدمر، والتناول الفقهي - بغير شروطه - مفرّق. كما أن قضيتنا تصر على ملاحظة البعد الإنساني والزماني والمكاني والكليات والمقاصد والغايات والقيم الحاكمة، وتضع كلا منها في موضعه وإطاره، وجل هذه الفصائل ترى في الفقه التاريخي كما هو غناء وكفاية، وترى فيما نطلبه لتحقيق مقاصد قضيتنا تكاليف وأعباء إضافية، لا تطبيقها أو لم تؤهل لها، بل سوف تخرجها، فتساعد على إظهار عجزها أو فشلها إن لم تسارع في إكمال أدواتها وتوفير وسائلها، وذلك

ليس بالأمر الهين، فقد ألفت وضع المسؤولية على غيرها، واختزال القضايا الإسلامية بنصائح ومواعظ وتوجيهات أو فتاوى، المطالب بفهمها والعمل على تنفيذها غيرها، وكأنها تقول للناس دائماً المسؤول عن الانحراف والخطأ والقصور والتخلف سواي، فلو استمع الناس لما أقول ونفذوا ما أريد، لصلح حال الناس في الدنيا ولدخلوا الجنة في الآخرة، أما كيف ينفذ الناس هذا ويحوّلونه إلى واقع، وما الوسائل والأدوات اللازمة لذلك، وما الخطة العملية لتنفيذه، وكيف تربي الأجيال عليه لتفهمه وتهضمه وتلتزم به، فتلك مسؤولية قوم آخرين.

وحالة كهذه ترى في أي فكر يوزع المسؤولية ويحدد الأدوار، ويضعها أمام مسؤولياتها، ويطالبها بالوفاء بما عليها، فكراً اتهامياً يستجيش في الغالب قابلية المقاومة فيها، ويضعها في صفوف أعداء القضية ومناوئها، ويمكن خصوم القضية من استغلال مواقعهم ضدها. وتحويل هذه العقبة إلى إمكانية، سيمكن من التعامل مع هذه الطائفة تعاملاً يساعد على تحويل عامتها إلى جزء من القضية وجند لها. فالإخلاص والنقاء هو الصفة الغالبة على هذا الفريق، ويفرحهم ما يرون فيه خدمة للإسلام ما لم يصادم ما سبقت الإشارة إليه من تصوراتهم.

وقضايانا تحتاج إلى كثير من الدراسات الفنية في جوانب تخصصاتهم، ويمكن تجنيد الكثير من الطاقات الشابة الخيرة من بينهم، في مشاريع البحوث والدراسات الفردية والجماعية، وتيسير التراث وإشراكهم في الندوات والمؤتمرات وإجراء الحوار، والاستفادة من بعضهم في المشورة والخبرة فيما يحسنون، وتقديم بعض الخطوات والاقتراحات الملائمة لهم.

وحيث يتبينون أن قضيتنا تعطيهم دوراً مهماً مع سائر فصائل أهل الخبرة في الأمة، وأن هذا الدور سوف ينقض عنهم غبار الجهال والنسيان من ناحية، وينقذهم من الدور الهامشي الذي وضعوا فيه منذ سقوط الدولة العثمانية. هذا التهميش لأدوارهم هو الذي جعلهم موضع استغلال بعض الحاكمين وتلاعبهم، فإن استطعنا أن نوضح لهم أن لهم في قضيتنا هذه دوراً هاماً وأدركوا هذا، فسوف يكون الكثيرون منهم جزءاً من إمكانات القضية والعوامل المساعدة فيها. كما أن الوعي العام الذي سيشتع في الأمة بهذه القضية وأهدافها، سوف يكون عاملاً مساعداً على تحويلهم إلى جانبها.

وقد يفهم بعضهم أو يحاول أن يعتبر أطروحات القضية سلطة جديدة تضاف إليه، لفرض هيمنته على الساحة الثقافية الأخرى (أي ساحة العلوم الاجتماعية والإنسانية)، وهنا لابد من إيقاف هذا التوجّه، والعمل على التوضيح المستمر بالإنتاج العلمي على تبيين الأدوار وتحديد لها لسائر صفوف الخبراء، لإزالة هذا اللبس، ودفع هذا الغموض، وحماية نقاء القضية منه، وتحديد دور كل نوع من أنواع المعرفة تحديداً منهجياً وكذلك أدوار الخبراء فيها.

المخاطَب

خريجو الجامعات والمدارس الدينية

- حرصهم على أن يكونوا الناطق الرسمي باسم الإسلام
- الفؤا وقف مشروعية الحديث عن الإسلام وفيه عليهم
- ركونهم إلى التقليد
- عدم جرأتهم على الاجتهاد
- الفؤا وضع المسؤولية على غيرهم
- اختزالهم للقضايا الإسلامية بنصائح ومواعظ وفتاوى
- تبرة أنفسهم من الانحراف والخطأ والقصور والتخلف
- القاؤهم مهمات التنفيذ والتخطيط على الغير
- عدم رضاهم عما يمس مكانتهم أو يهمش دورهم

مواصفاته

- سيادة الراي الذي يرى في الفقه التاريخي كما هو غناء وكفاية
- انتشار الامية وتهميش دور الإسلام في المجتمع

أسباب
بزوغه

- لا تطبيقها وتستجيش قابلية المقاومة عندها
- لم تزهل لها
- سوف تحرجها
- تساعد على اظهار عجزها أو فشلها

رايه
في
القضية

- إخلاصهم ونقاؤهم
- يفرحهم ما يخدم الإسلام دون أن يمس مكانتهم أو يهمش دورهم

مداخل
التواصل معه

الخطاب

- إشراكهم في الندوات والمؤتمرات
- تجنيد الطاقات الشابة الخيرة منهم في مشاريع البحوث والدراسات
- الاستفادة من بعضهم في المشورة والخبرة فيما يحسون
- تقديم بعض الخطوات والاقتراحات الملائمة لهم.

شكله

- جعل الكثيرين منهم جزءاً
- من إمكانات القضية
- والعوامل المساعدة فيها.
- أن تعطيم القضية دوراً مهماً
- أن تنفض عنهم غبار التجاهل والنسيان
- أن تنقذهم من الدور الهامشي الذي
- وضعوا فيه منذ سقوط الدولة الإسلامية

أهدافه

أصحاب التسطيع

لقد قدّم القرآن العظيم نفسه إلى الناس على أنه مثال اليسر والسهولة من ناحية، ولكنه معجز في الوقت ذاته، فيسره وسهولته منصوص عليهما في قوله تعالى: ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر﴾^(١)، وتحذى الله - جل شأنه - الناس به وبين إعجازه في آيات عدة، انتهت بإعلان قوله تعالى: ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾^(٢).

وقضيتنا قضية قرآنية بالدرجة الأولى، تهدف إلى أن تجعل وحي الله تعالى، القرآن العظيم و سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم المبينة له والمبنيّة عليه، منطلقاً للفكر، ومصدراً للثقافة والمعرفة والعمران والشهود الحضاري، فيجب أن تكون قضية ميسرة سهلة، لا تخاطب النخبة وحدها وتتجاوز العامة، ولا تتعامل مع الملا، وتهمل الجماهير، بل يجب أن تكتسب صفة اليسر والقدرة على الوصول إلى الأمة كلّها، ولذلك وسائل كثيرة لا بد لنا من الوعي بها وممارستها، وفي الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة نماذج لا تحصى للتعريف بهذه الوسائل، فالتيسير عملية تجعل القضية التي يمكن أن تقدم بأعلى درجات التعقيد سهلة ميسرة مفهومة بكل جوانبها، يمكن لمن لا يعرفها مهما كانت ثقافته أن يتصورها، ويدرك سائر أبعادها، لبساطة العرض، وسهولة التناول، وضرب النماذج والامثلة ونحو ذلك.

(١) القمر: ١٨.

(٢) الاسراء: ٨٨.

وأما التسطيح فهو عملية معرفية تستهدف التعريف بمظاهر الشيء أو السطح الخارجي له، ومن هنا نسبناها إلى السطح. فالموضوع الذي يُعرض عرضاً سطحياً لا يقدم عرضه بذلك الشكل تصوراً كاملاً لسائر أبعاده، بل يصور سطحه الخارجي وحده، وسطح الشيء جزء منه لا كله.

ومحاولات التسطيح لها وسائل يشبه بعضها محاولات التيسير، ومن هنا لا بد من التنبيه على الفرق بين الأمرين، فقد يتوصل إلى التيسير بالاختصار، وقد يؤدي الاختصار إلى التسطيح إن لم يحكم بناؤه. وقد ينجم التسطيح عن الاهتمام بالشكل عن المضمون، وقد يأتي من الرغبة في الاستمالة العاجلة وكسب التأييد، وقد ينجم عن استعجال الإنتاج والرغبة في وفرته، وقد ينجم عن عوامل أخرى.

والذين يُخشى منهم القيام بتحويل قضيتنا إلى قضية سطحية نوعان من الناس:

* الأول: مناوئوها ورافضوها، وهؤلاء يحاولون عرضها عرضاً سطحياً ساذجاً يهدف إلى تسفيه أحلام أصحابها، وتزهيد الناس بها، وصرفهم عنها، وبيان عدم جدواها. ويمكن أن يمثل هؤلاء بالدكتور زكي نجيب محمود في مقالته في الأهرام المعنونة: «لك الله يا علوم الإنسان». ومقالة مجلة «اليمامة» الصادرة في الرياض في عرض الاساتذة اللادينييين للقضية وعرض سيد ياسين ومحمود أمين العالم، والطبيبي، وضياء الدين سردار في بعض ما كتب.

وهؤلاء سوف يحبط محاولاتهم هذه، استمرارنا في عرض قضيتنا بأبعادها المختلفة على الأمة، وربط حلول كثيرة من الأزمات بها، وضرب

الامثال والنماذج التي تساعد في تعميق الإحساس بالحاجة إليها، وضرورة تأصيل أفكارها بالتقصي العلمي والعمق المطلوب، مثل إصدار بحوث ودراسات تربط بين أزمة التنمية وأزمة الفكر والثقافة في العالم الإسلامي، وأزمة التخلف بكل أنواعه والأزمة الفكرية والثقافية، وإشكالية الوحدة والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها، ونقد ما يقدمون بشكل موضوعي ومتنوع، بأقلام مختلفة وسائل متنوعة، فإن ذلك سوف يساعد كثيراً على التوعية بأهمية القضية وعمقها، وتعزيز الثقة بها.

* الثاني: نوع من الناس فهم الإسلام بشكل سطحي، وظن أنه يكفي لاسلمة الشيء أن يكون المقدم له مسلماً، وأن يضعه في إطار خارجي إسلامي، ومثل هذا قد تعجبه مقالة لعلماني أو لا ديني غربي أو شرقي في موضوع معرفي أو حضاري، فيرى أن أسلمة هذه المقالة يكفي فيها أن يرفع كلمة «علماني» أو «غربي» أو أي اصطلاح آخر ليضع بدله «إسلامي» فيختزل عملية «الإسلامية أو الاسلمة» إلى ألفاظ مجردة، ويحولها إلى مجرد إطار أو شكل أو شعار، غافلاً عن العلاقة الفلسفية والمنهجية والفكرية والنماذج المعرفية بين تناول وآخر، غير متنبّه إلى أثر الرؤية العقلية الانسانية ومكوناتها الفكرية والثقافية في تناول القضايا الفكرية والثقافية، غير متفهم لطبائع المفاهيم وطرائق تفريغها وشحنها، فيضر بالقضية من حيث يظن أنه قد خدمها.

وهذا الداء عرض من أعراض سرطان التقليد من ناحية، والفراغ الفكري من ناحية أخرى. وهؤلاء يسارعون - عادة - بدوافع مختلفة إلى تلقف أية أطروحة تقدم، واختزالها في أشكال وقوالب وألفاظ، وتقديمها نيابة عن

أصحابها على أنها القضية كلها. وقد صدرت نماذج كثيرة من هذا النوع لا تخفى عند النظر الدقيق.

ومن المفيد ملاحظة هذا النوع ورصده، والاتصال بمن يظن بهم حسن النية من أصحابه، ومحاولة تجنيد بعضهم في الجانب الإعلامي لهذه القضية إن أمكن، وتقويم تصوراتهم في هذا المقام ببيان أهم مستلزمات ومتطلبات قضية «إسلامية المعرفة» ومتطلباتها، حتى يوالي أصحاب هذا الاتجاه بما يساعد على تعديل أفكارهم، والإضافة إليها بما يؤدي إلى وضعها على بداية الطريق الصحيح للعمل في خدمة القضية.

أما الذين ينطلقون في عملية التصحيح من منطلق سوء النية لمحاصرة القضية وعزلها، فهؤلاء لابد من الكشف عما يقدمون من أفكار في هذا المجال، فهم بمثابة مزوري العملات يقدمون الزائف ليحاصروا الجيد.

أصحاب التوفيق والتفريق

إن مجمل عمليات التوفيق والتفريق الفكرية والمعرفية تصنف ضمن التوجه الذي ذكرناه والمسطح للقضية المعرفية، إلا أنه يلزم التنبيه إلى مستويات ثلاثة من هذه العمليات:

(١) المستوى الأول:

التفريق وفق «الإطار المرجعي الغربي» دون الوقوف عند الأسس والقواعد والكيانات الأساسية، التي يجب أن تحكم عمليات التوفيق حين يكون ضرورة لابد منها. فالفرق جد كبير بين التفريق والتوفيق. وفي هذا المستوى ينتقي صاحبه من الإسلام وتراثه وحضارته ما يخدم أفكاراً مسبقة «أيديولوجياً» أو يضم إليها قسراً.

هذه العملية تبدو خطورتها في ممارسة عملية التغريب وفق لغة تدعي قراءتها للتراث، وتدعي فهمه والوعي على سياقه التاريخي، وتطبيق مناهج غربية حديثة على الإسلام ومصادره، وبالرغم مما يبدو عليها في الظاهر من رصانة ومنهجية إلا أنها - في حقيقتها - لا تملك من المنهج إلا صورته وشكليته، لا أصوله وجوهره، كما أنها تتخطى مجموعة من التناقضات الأساسية بين «الإطار المرجعي الإسلامي» من ناحية، و«الإطار المرجعي الغربي» من ناحية أخرى، علاوة على ذلك، فإنها لا تحاول أن تبحث فيما يمكن تسميته باللياقة المنهجية. إن جاز هذا التعبير. بحيث تقحم مناهج على الدراسات الإسلامية لا تصلح ابتداء لدراستها، كما أنها في الوقت

نفسه أصولاً منهجية استقرت في التراث الفكري الإسلامي مثل علم أصول الفقه، وأصول آداب البحث والمناظرة.

(ب) المستوى الثاني:

يدبج هذا المستوى عمليات التلفيق وفق «إطار مرجعي تراثي» دون الفطنة إلى فقه الواقع وأهم معطياته المتجددة، غير مكترث بعلم الفروق، وهذه الرؤية فرع على موقف متكامل من هذا الفريق، يقدر التراث - على الجملة - مفترضاً فيه العصمة أو الأفضلية المطلقة، ويؤكد أنه يمكن إعادة النماذج التراثية في واقع اليوم بحذافيرها، لا الوقوف عند مجرد طرائق رجالاتها وأساليبهم في مواجهة وقائعهم آنذاك. وسطحية هذه العملية تأتي من فشلها في الاستجابة أو الإجابة عن مشكلات الواقع، والوقوف عند حد الاجترار التراثي دون أدنى درجات الوعي بالتاريخ والتراث، أو الوعي بالحاضر والمستقبل.

(ج) المستوى الثالث:

أما المستوى الثالث، فإن تلقيقه للفكرة يأتي من باب حسن النية، والتعجل في تقديم الحلول، بخاصة أن عملية «إسلامية المعرفة» ما زالت في بواكيرها وفي مرحلة التأصيل، إذ لم يتم تأصيل كل جوانبها من فكر ومعرفة ومنهج، وأن ما قدمته ما يزال في شكل مجموعة من الأفكار والمبادئ والخطط، لم يتم اختبار كثير منها بشكل دقيق كامل في إطار أكاديمي أو حركي، وإن بدأت في ذلك خطوات. ووفق هذا التصور فإنه يجب استمرار الجهود التأصيلية لاستكمال قواعد الفكرة الأساسية، وبيان

أهم عناصرها بدقة، وأن توالى بإضافات مبدعة في هذا المقام، كما أن عليها الاستكتاب في هذه القضية بشكل أصيل ممن له جهد بارز في العمل الفكري والقدرة عليه، فضلاً عن تمتعه بالوعي بحقيقة الخريطة الفكرية في العالم الإسلامي، والوعي بالفكرة شكلاً وروحاً ومظهراً وجوهرأ.

فمن المقطوع به أن المواد المتوفرة في قضايا الفكر وإسلامية المعرفة ليست بالقدر الذي يمكن من اعتبارها مواد كافية أو نهائية. يتوقف بعض هذا الفريق ممن يتبنون الفكرة عند حد شرحها واختصارها أو التلفيق فيما بين أفكارها وبحوثها الاختبارية الأولية، فلا شك أن ذلك يعتبر جزءاً من عملية التسطيع والتلفيق الخطيرة، وبالرغم من أن هذا الفريق قد مارس ذلك عن حسن نية، ورغبة منه في الإسراع في نشر الفكرة، وإخراج كم من البحوث والموضوعات في هذه القضية، إلا أن اتجاه قضية الفكر وإسلامية المعرفة يسعى إلى توازن دقيق بين الكم والكيف في النتائج البحثي والفكري، ويؤكد على الاهتمام بالإنتاج النوعي المتميز، بخاصة مع وجود تيارات تحاول التلفيق، سواء كانت تلك التيارات تراثية أم تغريبية.

ومن هنا لا بد من أن تستمر الجهود للعثور على الأكفاء القادرين على العطاء الفكري والثقافي المتميز في هذه المجالات، وبلورة الأفكار والخطط، وبناء قواعد القضية، الوعي بتوجيه «إسلامية المعرفة» المنهجي وبطبيعة نتاجه المبكر، من حيث كونه نتاجاً تجريبياً قابلاً لمزيد من التأسيس والإضافة والحذف، والكثير من المراجعة المتأنية والمتفحصه وفق معايير منهجية منضبطة، تستلهم أصول الشرع وقواعده ومقاصده الحاكمة الأساسية، كما تعتبر الواقع وأهم معطياته - دونما خضوع له أو لضغوطه - الاعتبار اللائق به.

وقضية الفكر و«إسلامية المعرفة» بهذا الوعي بالأهمية النوعية لنتاجها الفكري، وتجريبية إنتاجها في مرحلتها الأولى، تستطيع أن تحقق مع تكثيف الجهود إمكانات متميزة في المجال الثقافي والمعرفي والفكري والحضاري. وتستطيع من خلال متابعة ورصد كل التوجهات التي تحاول تسطيح القضية، سواء أكان ذلك من داخلها أم من خارجها، أن تقيم بنيانها على أسس راسخة تتسم بالوعي الحقيقي والعطاء المتجدد والالتزام المنهجي، والرؤية المعرفية.

المخاطب

اصحاب التوفيق والتلفيق

- الانتقاء من الاسلام وراثه وحضارته ما يخدم أفكاراً مسبقه
- لا يملكون من المنهج الا صورته وشكله لا اصوله وجوهره
- يتخطون مجموعة من التناقضات الاساسية بين الاطار المرجعي
الغربي والاطار المرجعي الاسلامي

مواصفاته

- تقديم التراث وافترض العصمة فيه
- الإيمان بإعادة النماذج التراثية الى الواقع بحذافيرها

اسباب
بزوغه

- (انظر الورقة ٥)

رايه
في
القضية

- (انظر الورقة ٥)

مداخل
التواصل
معه

الخطاب

- نقد موضوعي لما يقدمون
- ابراز اعراض داء التقليد وويلاتها على الفكر والمجتمع
- الاهتمام بفقته الواقع وأهم معطياته المستجدة
- عرض النماذج الاصولية بأسلوب شامل وسهل

شكله

- بناء قواعد القضية لديهم
- بلورة أفكارها عندهم
- تشجيع الاكفاء القادرين على العطاء

أهدافه

شكل رقم (٦/٥)

العوام

ألف المتعلمون من أبناء الأمة النظر إلى رجل العامة أنه قاصر لا ينبغي أن يخاطب خطاباً فكرياً أو ثقافياً، لانه دون مستوى ذلك، وأنه لا يفهم إلا أنواعاً محددة من الخطاب لا يتقنها المفكرون والمثقفون، فتجاوزه الخطاب الفكري والثقافي المعاصر الصادر عن مختلف الفئات. وبعض الهيئات اختزلت خطابها الموجه له إلى شعارات فقط، أو ما يشبه الشعارات من ألوان الخطاب، مما زاد في هبوط مستوى رجل العامة فكرياً وثقافياً في بلاد المسلمين كافة، وسادت الامية الصريحة المشوبة بشيء من المعرفة في المجتمع، وانتشر الدجل والخرافة والشعوذة بكل الانواع. وتلك بعض آثار فتنة التقليد، وإيقاف الاجتهاد، وتجميد العقول. وإذا كان علماء الأمة وعقلاؤها قد تحولوا بعد فتنة التقليد والقضاء على الاجتهاد إلى عقلية العوام، فإلى أي شيء يتحول العوام أنفسهم؟!

ومن هنا فقد شاع لدى العامة وأنصاف المتعلمين ازدياء الفكر، والهزء بالثقافة والتقليل من شأنها، والنظر إلى الفكر وإلى الثقافة على أنها نوع من الترف من حق الأغنياء والمترفين فقط أن يمارسوه، أما الضعفاء الكادحون فلا يجدر بهم ذلك ولا يليق، وإذا رغب أحد منهم فيه فلن يجد خطاباً موجهاً إليه ومفهوماً عنده، لأن الخطباء تجاوزوه بخطابهم، وأسقطوه من حسابهم.

وهذه غفلة بالغة عن مفهوم التكليف ومناطه، وعن طبيعة الخطاب القرآني وتوجيهاته، فالقرآن العظيم للغافلين ليتنبهوا، وللضالين ليهدوا،

وللكافرين ليؤمنوا، وللمنافقين ليخلصوا، وللعلمي ليبصروا، وللتائبين ليرشدوا، وللمؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم.

والعامي لا يعدو أن يكون واحداً من هؤلاء، ومناطق التكليف والخطاب لم يحدّد بمواصفات ثقافية، أو مستوى تعليمي، أو شهادة جامعية، بل هو خطاب عام شامل لكل مكلف، وهو الإنسان البالغ العاقل. لذلك فإن قضايا الثقافة، وقضايا الفكر بخاصة، لا تستثني العامي من الخطاب، ولا تسد في وجهه الباب للنهل من معين الفكر، والورد من منهل الثقافة.

ومهمتنا أن نضع هذه القضايا المعرفية في إطار مفهوم لجميع الفصائل، وفي مادة يمكن لسائر قنوات التوصيل للأفكار أن تتعامل معها. ونحن نرى أنه من الممكن عرض جوانب الأزمة الفكرية كافة وقضايا الفكر على الإنسان المسلم بمختلف الأساليب، ومن هذه القضايا على سبيل المثال: سوء فهم قضايا القدر والجبر والاختيار والفعل الإنساني، وكرامة الإنسان ومكانته، والعلاقة بين الأسباب والمسببات، وعدداً من الأمور التي كلف الإنسان المسلم بفهمها وإدراكها. والقرآن الكريم الذي تحدى الله تعالى فيه الجن والإنس على أن يأتوا بمثله في نظمه وأسلوبه وبلاغته، يسره للفهم والتدبر والتفكير والفقه: ﴿كَلَّا تُمَدِّدْ هُوَ لَاءَ وَهُوَ لَاءَ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾^(١)، ولربما كان من أهم وجوه إعجاز القرآن، الجمع بين اليسر في الفهم والإمتاع في الأسلوب.

ومن هنا فإنه ليس لنا أن نلتمس لأنفسنا العذر، ولا أن نلقي بالمعاذير في تعقيد خطابنا أو إبهامه، بحجة أنه خطاب للنخبة، فلبس سامع أوعى من

(١) سورة الإسراء: ٢٠.

مبلغ، والله أعلم حيث يجعل رسالته، فإذا استصعب الناس خطابنا أو لم يفهموه، فأنفسنا يجب أن نلوم، لا عقولهم وأفهامهم، وعلينا أن نجتهد في تعديل أساليب الخطاب ومراجعته المرة تلو المرة، حتى نتجاوز أزمة التخصص بمخاطبة الملأ أو النخبة المثقفة وحدها.

وسوف يحاول خصوم القضية والرافضون لها أن يستثيروا رجل العامة ضد قضيتنا، وسوف يصورونها له على أنها جزء من محاولات تستهدف إشغال الناس عن همومهم وقضاياهم الآنية الجادة، ولكننا لن نعدم وسيلة لربط مصالحهم وقضاياهم بإصلاح الفكر وتجديده، وبناء النسق المعرفي الإسلامي، ولن تعجزنا الأمثال نضربها لهم على ذلك لنحصل على قناعتهم، ولن نعدم الوسائل لتبني مصالح الجمهور وهمومه وتفسيرها، واقتراح الحلول لها من منطلق فكري ثقافي إسلامي ومنظور حضاري، فذلك كله ميسور إن شاء الله تعالى إن خلصت النوايا، واجتهدت العقول، وتواصل العمل، وأمكن تقديم قضيتنا في إطار نموذج تفسيري مرن، قادر على الاستيعاب. ولا ينتظر من العامي أن يتحول إلى طاقة إنتاجية في هذه الأمور، بل يكفي أن يعرفها - على الجملة - ليتعاطف معها، ويتفاعل مع ما يمكن من قضاياها، ويرفع مستوى اهتمامه بها ومن خلالها، ليتحلى بنوع من الفاعلية والإيجابية تجاه قضايا الأمة؛ فإن الأصل في الأفكار الحية الفاعلة أن تكون قادرة على الوصول إلى سائر المدركات الانسانية على اختلاف مستوياتها.

المخاطَب

العوام

- سيادة الامية المشوبة بشيء من المعرفة - انتشار الدجل والخرافة والشعوذة	مواصفاته
- التقليد الاعمى - الامية - ازدياد العلم والفكر	اسباب بزوغه
- خطاب يلوكة المثقفون لا يعنيه	رأيه في القضية
- النزول إلى مستواه وخطابه بخطاب يفهمه	مداخل التواصل معه

الخطاب

- عرض للقضية بمختلف الاساليب مع التبسيط - التركيز على قضايا القدر والجبر والاختيار والفعل الانساني وكرامة الانسان - توضيح العلاقة بين الاسباب والمسببات	شكله
- محاربة الغفلة البالغة عن مفهوم التكليف ومناطه - محاربة الغفلة عن طبيعة الخطاب القرآني وتوجيهاته - الرفع من مستوى العوام فكرياً وثقافياً وعدم تجاوزهم	أهدافه

شكل رقم (٧/٥)

الطالب الجامعي

إن الطالب المسلم يبدأ مرحلته الجامعية غالباً في وقت لا تتجاوز الرؤية الإسلامية لديه معرفة قليلة بالإسلام، يكون قد نالها في البيت أو في مراحل التعليم الأولية أو منها جميعاً.

ومن الواضح أن هذا القدر من المعرفة الإسلامية، لا يشكل رؤية إسلامية أو فكراً إسلامياً لديه، ولا يحقق له حقيقة الانتماء الإسلامي الذي يصونه من التأثير والتغير.

وهكذا يبدأ الطالب مرحلة التعليم الجامعي وفكره خالٍ تماماً من هذه الرؤية، ومنفتح لآية تأثيرات، وقد يبدأ دراسته وفي داخله بعض المشاعر أو العواطف الإسلامية، ولكن تعوزه الأفكار الإسلامية. فالمشاعر - إن وجدت - لا تصمد أمام الأفكار والحقائق والأحكام المتصفة بما يسمى بـ «الموضوعية»، التي تقدمها له الفروع الإنسانية والاجتماعية التي يدرسها من المنطلق الغربي المحض، والرؤية الغربية بكل مركباتها.

ومن الواضح أيضاً أن هذا الطالب لا يملك وسائل الدفاع ولا الرؤية التي تمكنه من مجابهة هذا المستوى من التصور، ويفتقر إلى جزء ولو يسير من العقيدة الإسلامية الحية، التي تتضمن منطلقاً لأفضل الأفكار المتعلقة بالمشاكل التي قد تواجهه. وعلى المستوى الفكري يواجه الطالب الجامعي في العالم الإسلامي العقائد والفلسفات الغربية، التي قد تقدم له مع دفاع هزيل يائس عن الإسلام، إذ لا توجد مؤسسة أكاديمية في العالم الإسلامي الحديث يدرس فيها الفكر الإسلامي وتعمق فيها الرؤية

الإسلامية بالقوة نفسها والاداء الذي تدرس بهما الافكار والرؤية الغربية لطلبة الدراسات الثانوية والجامعية في الغرب، أي بترابط وشمولية وجدية والتزام من قبل الجميع.

وقضية «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة» تنظر إلى الطالب المسلم على أنه مُستقبلِ الفكرة وحاميتها، بعد الوعي بها، والمواصل لتأصيلها، والضمان الأساسي لتجديدها وتجدها. والطالب في مشروعنا الإصلاحي لا ينفصل بحال عن الأستاذ والمنهج والإطار الأكاديمي لعملية التدريس والتعليم، بل هو في تفكير توجه الإصلاح الفكري وإسلامية المعرفة حجر الزاوية. وأن جهودنا مع الأستاذ وجهودنا في المنهج الدراسي ليست إلا وسائل لبنائه وإعادة تشكيله، فالطالب المسلم القادر على الوعي بالفكرة وتبنيها ومضمها وإشاعة الوعي بها، هو المكافح عنها، بل والموصل لها، والممثل لها على المدى القريب والبعيد.

ولذلك فإن علينا رصد الطاقات المتميزة من هؤلاء الطلاب في مجالات اهتمامنا، بخاصة طلبة الدراسات العليا، والمتخرجين الجدد من مستوى الدكتوراه، وإعدادهم فنياً في حقول المعرفة التي تخصصوا فيها، ويرغبون في استكمال أدواتهم وقدراتهم في المعرفة الإسلامية، أو في الدراسة العلمية لمفاهيم قضايا الفكر وإسلامية المعرفة على يد الأساتذة المتخصصين، الذين يضمهم برنامج «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة» من المعهد والمتعاونين معه، والمتبنين لهذا الاتجاه المعرفي.

المخاطَب

الطالب الجامعي

- فكر خال من الرؤية الاسلامية - متفتح لاية تأثيرات	مواصفاته
- اعتماد معرفة تستبعد الوحي - الابتعاد عن تعاليم الاسلام - تقليد وتكريس لحالة التبعية الفكرية الثقافية للمغرب	اسباب بزوغه
- استعداد لقبول مشاريع حل الازمة من خلال معاشسته للبطالة المقنعة والازمات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية	رأيه في القضية
- رغبته في معالجة الازمة - رغبته في منافسة الغرب - رغبته في العمل على النهوض	مداخل التواصل معه

الخطاب

- إشاعة الوعي بالازمة - توضيح الرؤية الاسلامية للمجتمع - تنعيع الحس الاسلامي العلمي	شكله
- تكوين الكوادر العلمية القادرة على العطاء - إثارة اهتمام الطلبة الجامعيين بالقضية واشراكهم في حمل الاعباء - توجيه الرسائل الجامعية العملية فيما يخدم القضية	اهدافه

شكل رقم (٨/٥)

الباحث والأستاذ الجامعي (الإطار الأكاديمي)

الجامعات والمعاهد ومراكز البحث في عالمنا الإسلامي، هي بوضعها الحالي عقبة، ويمكن أن تكون إمكانية، وهي اليوم بمشاكلها وقضاياها معضلة كان ينبغي أن تكون حلاً، فالجامعات في الغرب وسيلة كبرى لتوليد الفكر الغربي وحمايته وتصحيحه، وأداة لبناء النسق الثقافي الغربي وتدعيمه، ومختبر لدراسة المشكلات الاجتماعية وتحليلها وتقديم الحلول لها، ومصانع للفكر والثقافة، وقنوات لتوصيلها إلى الأمة.

ويوم فتحت الجامعات في عالمنا الإسلامي كان ذلك تقليداً وتكريساً لحالة التبعية الفكرية الثقافية للغرب في الشكل والمحتوى، وبالرغم من التوسع الهائل الذي حدث في هذا الإطار الأكاديمي، والزيادة الكبيرة في عدد الجامعات والمدارس والمعاهد المغذية لها بالطلاب، فإن وضع الدراسات الإسلامية فيها في أسوأ حالاته، فعلى صعيد التعليم ومناهجه، نجد المدارس والكليات والجامعات التي أقيمت على النمط الغربي تأخذ بنظرية معرفة تستبعد الوحي من أطرها المرجعية ومصادرها المعرفية، بل تنظر إليه وإلى ما ينبثق عنه من معرفة على إنها خرافة، أو معرفة غير علمية في أحسن الأحوال، مما أدى إلى انحراف الغالبية العظمى من الشباب، وابتعادهم عن تعاليم الإسلام.

وأما الأطر القائمة على تدريس العلوم النقلية المعروفة بـ (العلوم الشرعية) ووسائلها، فقد حصرت مواردها في الأوقاف التي تركها الأبناء والأجداد، ولم تسلم هذه الأوقاف من اعتداء الخلف عليها، فذهب معظمها

ضحية الإهمال أو الاستيلاء الفردي أو الرسمي، فزاد ذلك في عجزها عن أداء دورها، كما حرم خريجوها من المزايا التي يمكن أن تشجع من يأتي بعدهم على الانضمام لهذا النوع من التعليم.

أضف إلى ذلك أن المناهج الدراسية التي تقدم في تلك الجامعات والمدارس تمثل في معظمها ثقافة تراثية مما ترك الآباء والأجداد، من العسير جداً أن تؤدي إلى إيجاد العقلية المسلمة المجتهدة القادرة المعطاء، التي كانت ينابيع المعرفة الإسلامية توجدتها من قبل، ولا تزال تملك القدرة على إيجادها لو استقام الناس على الطريقة.

وأما القدرات المتميزة النادرة من الخريجين من هذا النوع من الأطر أو من النوع الآخر، فإنها لا توجد إلا بمبادرات فردية وجهود خاصة بعد توفيق الله تعالى. ولقد أصبحت هذه الأطر بشقيها اللاديني التفريري والنقلي - التراثي - دليلاً صارخاً على أزمة الثقافة والمعرفة لدى الأمة، وتكريساً لحالة الغياب الثقافي، حيث أصبحت الدراسات العالية بخاصة، مصدر أزمات جديدة للأمة، ونشوب ألوان جديدة من الصراع في صفوفها بين المتعلمين للعلوم الاجتماعية الغربية والمتأثرين بهم، وحملة العلوم النقلية، فلم يعد شعب من الشعوب المسلمة قادراً على الوقوف صفاً واحداً تجاه أية قضية من القضايا؛ لانشطار نخبته وتمزقها، وقد يكون من أخف الأزمات تلك البطالة السافرة والمقنعة، وما أدت إليه من تعقيدات اقتصادية واجتماعية.

وقد فشلت الأطر الأكاديمية المتنوعة في تلبية الحاجة الثقافية، ولم تستطع أداء دور يذكر في ذلك، إذ لم يتمكن المسلمون فيما يقرب من قرنين

من التعليم اللاديني القائم على النموذج الغربي، أن يحققوا تقدماً أو يبدأوا نهضة حقيقية، فهم لم يستطيعوا أن يؤسسوا لحد الآن مؤسسة أكاديمية تخرج من أبناء المسلمين منافسين لامثالهم الغربيين في الابداع والتفوق، والتعامل مع قضايا مجتمعهم بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

أما مشكلة المستويات المتدنية في الإطار الأكاديمي في جامعات العالم الإسلامي ومعاهده فيصعب حلها بالطرق ذاتها التي تعالج بها الأمم عادة مشكلاتها المماثلة لأنها نتيجة حتمية لانعدام هذه الرؤية، وفقدان النموذج؛ فلا يوجد بحث حقيقي عن المعرفة دون نظرية معرفية منبثقة عن عقيدة الأمة أو متفقة معها، لا تعارضها كحد أدنى، وهذه النظرية كالروح، لا يمكن نقله من جسم آخر غريب، ولا يمكن تقليده، أو استنباته من زرع الآخرين. والتعليم في العالم الإسلامي إجمالاً، والإطار الأكاديمي بخاصة، يفتقر إلى هذه الرؤية. فقياداته في البلاد الإسلامية لا تملك رؤية الرجل الغربي، كما أنها فقدت طواعية الرؤية الإسلامية بسبب الجهل والكسل وفقدان الهدف والدافع.

أما الزعامة التربوية في العالم الإسلامي فقد اتسمت بالمادية، وافتقرت إلى المعرفة الحقيقية والهدف الواضح. فجمهرة المدرسين والاساتذة الذين تعلموا في الغرب العلوم الإنسانية والاجتماعية بخاصة، لم ينطلقوا - في الغالب - في دراساتهم من غاية إسلامية. بل كانت الدوافع في الغالب مادية، وهذه الدوافع أقل من أن تدفع الطالب إلى الكفاح والاجتهاد الجاد، للحصول على المعرفة التي تفتقر الأمة لها، ولذلك لم يستطع هؤلاء الخريجون أن يقدموا ما قدمه نظراؤهم الغربيون لامتهم، ولم يتمكنوا من هضم ما تعلموه وتمكّله، ولم يسعوا أو يحاولوا صياغة إسلامية المعرفة

المنبثقة عن الرؤية الإسلامية للمعرفة والحقيقة والإنسان والوجود.

إن غالبية الخريجين انخرطوا في الدراسة الجامعية الغربية لمجرد الحصول على الشهادة للعودة إلى الوطن بها، والمور من خلالها إلى مركز اجتماعي، ومرتب مناسب. أما المواد والمناهج التي تدرس حالياً في جامعات العالم الإسلامي فهي نسخ غير مطورة من المواد والمفاهيم الغربية، وإذا امتازت عليها بشيء فإنها تمتاز عليها بفقدان الرؤية التي أدت إلى نجاحها في الغرب - في المنظور الغربي - إضافة إلى فقدانها للرؤية الإسلامية. فكانت أداة تعليم قاصر أو ضار في بعض الأحيان، خاصة بالنسبة للعلوم الانسانية والاجتماعية التي تؤدي في الغالب إلى إبعاد الطلبة المسلمين عن جذورهم وحضارتهم، وتفقد هويتهم، دون أن تؤدي إلى تمكين الأمة من اجتياز حاجز التخلف - كما قيل - في مسوغات نقل تلك المؤسسات ومحتواها عن الغرب في البداية.

والكارثة الكبرى التي تواجه هذا الإطار الأكاديمي، هي بالتأكيد افتقار الاساتذة على مستوى غالبيتهم إلى الرؤية الإسلامية والمنظور الإسلامي والحس الإسلامي العلمي.

ذلك هو الإطار الأكاديمي الذي يعتبر الحقل التجريبي الأول لقضيتنا الإسلامية في إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة. إن هذا الإطار في مجمله أستاذاً وطالِباً ومنهجاً غير موات مطلقاً لذلك، وتغيير هذا الإطار وإصلاحه بشكل كامل من أهم أهداف قضيتنا. ومن ثم فإن إدراك حقيقة هذا الإطار الأكاديمي، وكيفية التعامل معه أولى الخطوات اللازمة لإحكام توجه قضيتنا في الفكر والمعرفة. وهذا الإدراك هو الذي يشكل التحدي المباشر.

إن البرامج الثقافية للأحزاب والحركات والجمعيات والجماعات، التي نشأت في عالمنا العربي والإسلامي، حاولت أن تسد الفراغ في التعليم الرسمي لكنها لم تحقق تقدماً على مستوى الأمة، لأنها كانت تركز على الثقافة التي تساعد على تكريس المتعلم لقضيتها الخاصة، ومنظورها الحزبي أو الحركي الخاص، وذلك النوع من المعرفة لم يملأ ذلك الفراغ، ولم يسد تلك الحاجة. فمن لهمم أن يشيع الوعي على أزمة الأمة في هذا القطاع حتى تتخلص من ذلك الربط الخاطئ، الذي استقر في أذهان الكثيرين، بين هذا الإطار في وضعه الغربي التقليدي وعملية التقدم والتجديد والنهضة. فنحن ندرك أن الإطار الأكاديمي في مجمله أستاذاً ومنهجاً وطالباً في حاجة إلى التقويم والإصلاح، وعلينا أن نقوم بواجبنا على مستويات ثلاثة، وأن نستثمر جميع الإمكانيات المتاحة أقصى استثمار ممكن ورشيد فيها جميعاً. ففي هذا الصدد، يمكننا أن نقوم بما يلي:

أولاً: على مستوى الأستاذ:

١. تكوين الكوادر العلمية القادرة على إيجاد وسائل التفرغ العلمي، في إطار المشروعات العلمية التي تخدم قضايا الفكر والمعرفة، وتساعد على تأصيلها، وتوثيق الصلات في هذا القطاع والتفاعل مع العناصر الخيرة فيه والتعاون معها، وإثارة اهتمامها بقضيتنا وإشراكها بحمل أعبائها.
٢. تكوين فرق البحث الجماعية لدراسة موضوعات فكرية وثقافية وتربوية، تساعد على رصد الخريطة الفكرية والثقافية للعالم الإسلامي ومسحها وتقويمها، وتحقيق الوعي المطلوب لديهم الذي يجعلهم كوادر لهذه القضية.

٣. الدعوة إلى ندوات متنوعة لمناقشة قضايا الأمة وأزمته الفكرية
والمعرفية، وبناء نسقها الثقافي في محاولة لإيجاد اهتمام لديهم بما يطرح،
ومناقشته والحوار فيه مع ما يقدم في هذه الندوات من بحوث جيدة، تشكل
رصيداً في تأصيل النسق الثقافي الإسلامي المنشود وبنائه ومعالجة الأزمة
الفكرية.

كل ذلك سوف يساعد على مستوى الاساتذة في تقديم الأفكار المساعدة
على معالجة الأزمة الفكرية، وبناء النسق الثقافي الإسلامي، سواء أكان ذلك
في قاعات الدرس والمحاضرة، أم في الدراسات العليا لإرشاد الطلاب إلى
اختيار موضوعات تساعد على الإنجاز في هذا الحقل المعرفي الجديد، على
درجتي الماجستير والدكتوراه في مختلف تخصصات الدراسات الفكرية
والاجتماعية والإنسانية.

ثانياً: على مستوى المنهج:

إن أهمية المنهج الدراسي في الإطار الأكاديمي لا مرأى فيها، وغلبة
المناهج الدراسية الغربية - العلمانية - اللادينية على هذا الإطار تفرض
تحدياً، يواجه عمليات الإصلاح الفكري، والتبديل المعرفي والثقافي، والجهود
القائمة عليها لإعداد العالم المسلم والمثقف المسلم، وإصلاح الفكر
الإسلامي، وبناء العلوم الاجتماعية الإسلامية (علوم الأمة)، وتحقيق
إسلامية المعرفة، وتشكيل المشاريع البحثية الأساسية، سواء بحوث
مشاريع دراسة الفكر الغربي والإنتاج المعرفي المعاصر، أو مشاريع التراث
الإسلامي وبحوثه، تعتبر وسائل لا بد منها لتمكيننا من الوصول إلى بناء
المنهج، وتأسيس المطلوب لدى المتعلم والأستاذ، سواء الوعي بالتراث

والماضي، لتمكين المثقف المسلم من إقامة الصلة بينه وبين جذوره التراثية، أو الوعي بالثقافة والحضارة المعاصرة، واتخاذ موقف نقدي حيالها، تمهيداً لتوجيهه نحو الاستقلالية الفكرية والنفسية.

ولا بد أيضاً من الوعي بالواقع الفكري في العالم الإسلامي حتى يسهل حصر التوجهات الفكرية، ونقد أهم توجهاتها الأساسية وتقويمها. فعملية بناء مداخل أساسية للعلوم الإنسانية المختلفة، تشكل خطوة مهمة وعاجلة، لتتوافر هذه المداخل والمبادئ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وتقدم نموذجاً مجسداً قابلاً للتجريب في المؤسسات الأكاديمية، وقادراً على تمثيل وتمثيل فكرة (التبديل الثقافي وإسلامية المعرفة). كما ينبغي أن يرافق هذا إنتاج يترامم في محاور أساسية تشكل القاعدة للتفكير الواعي بقضيتنا، وهي: محور الفكر ومحور المنهج ومحور العلم والمعرفة ومحور الثقافة والحضارة، ومحور التراث.

ثالثاً: على مستوى الطالب:

يعتبر طلاب الدراسات العليا اللبنة الأساسية لخطتنا في الإصلاح الفكري وتحقيق إسلامية المعرفة وبناء كوادرها، فيلزمنا العمل على معرفة العناصر النابذة من الخريجين الجامعيين واختيارهم من مختلف الاختصاصات الاجتماعية والإنسانية، ليكونوا كوادراً علمية ذات اختصاص رفيع، تتميز بالقدرة والتفوق العلمي والمعرفة الإسلامية. كما يلزمنا العمل على توجيه رسائلهم العلمية، لتكون ضمن محاور قضية «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة»، ولتساعد في بلورة مفاهيمها وتطبيقاتها العلمية المعاصرة، ويتم ذلك عبر خطاب رصين متكامل هادف، يصاغ بطرائق متعددة أهمها:

١. إقامة الدورات التدريبية لهم في موضوعات وقضايا تعرّف بقضيتنا وأهم مبادئها العامة وخطة عملها، وضرورة الوعي بها والعمل على إشاعة ذلك الوعي على أوسع نطاق، كما ينبغي إعداد ما يلزم لإقامة دورات متخصصة في مختلف الفروع والعلوم الإنسانية والاجتماعية لطلاب الدراسات العليا، سواء في المعهد أو في فروعه ومكاتبه، حسب اعتبارات المكان، والقدرة على الاستعانة بخبرات وقدرات وكفاءات تقوم بالتدريس في هذه الدورات من منظور إسلامي.

٢. تقديم القروض والمساعدات للأذكى والنابهين من أبناء الأمة، الذين لا يجدون النفقة اللازمة لمواصلة الدراسة، فضلا عن منح قصيرة الأجل لجمع معلومات خاصة في أهم الموضوعات التي تهتم عملية الإصلاح الفكري وإسلامية المعرفة ومحاورها.

٣. تيسير المشاركة للنابهين والأذكى في الندوات الفكرية للمعهد التي تعقد بصفة دورية، وتكون هذه المشاركة بتقديم البحوث الجيدة في موضوع الندوة أو المشاركة في المداولات، فذلك يحقق لهذه الكوادر درجة عالية من التدريب وتوسيع الآفاق، والقدرة على المشاركة في الحوار والنقاش بشكل فعال، قادر على تبيين الفكرة وقضاياها ومحاورها، وإثارة المواضيع الجديرة بالبحث والتبني.

وبهذه المحاولات وتطويرها نتمكن من تحويل الإطار الأكاديمي إلى إمكانية ووسيلة فعالة لخدمة قضيتنا، وتحويلها إلى واقع إن شاء الله تعالى.

المخاطب

الاستاذ الجامعي

- لاديني تقريبي: يعتمد منهجاً وثقافة مكرسة لحالة التبعية الفكرية والثقافية للغرب
- نقلي تراشي: يعتمد ثقافة تراشية غير قادرة على إيجاد العقلية المسلمة المجتهدة

مواصفاته

- غياب أية مناقسة للمشروع الغربي
- قصور المناهج التعليمية عن إيجاد الإطار المسلم الفاعل
- الافتقار الى الرؤية الإسلامية

اسباب
بزوغه

(حسب انتمائه لاحد الانواع السابقة)

رأيه
في
القضية

- رغبته في التفرغ العلمي
- استعداده للمشاركة في العمل الفكري والثقافي

مداخل
التواصل
معه

الخطاب

- اتخاذ موقف نقدي بناء من مشروع الفكر الغربي وتشجيع الاستقلال الفكري.
- ابراز قضايا الامة وازمتها الفكرية ومناقشتها.
- التركيز على توضيح الافكار المساعدة على بلورة المناهج وتوجيه البحوث

شكله

- حصر التوجهات الفكرية ونقدها وتقويمها
- تكوين فرق البحث لدراسة موضوعات فكرية وثقافية وتربوية
- توثيق الصلات مع العناصر الجامعية الفاعلة والخيرة

اهدافه

شكل رقم (٩/٥)

الفصل السادس

عقبات ومعوقات

١) المعارك الجانبية:

سوف يحاول معارضو قضيتنا أن يستدرجوننا لمختلف المعارك الجانبية، وأن يجلبوا علينا بخيلهم ورجلهم وسائر إمكاناتهم، وأن يسفهاوا أعلامنا بكل الوسائل، وسوف يحاولون أن يتهمونا بالترف والاسترخاء والفكر النظري تارة، وبالاعتزال ومجانبة السنة وتحكيم العقل تارة، والاستهتار بالنصوص تارة أخرى، وبإشغال الأمة والمجاهدين من أبنائها عن قضاياها، وغير ذلك من اتهامات، لنستدرج إلى معارك يفتعلونها لإشغالنا وصرفنا عن مهماتنا، واستفراغ طاقاتنا القليلة المحدودة، بعمليات الدفاع عن أنفسنا والهجوم على غيرنا.

وهذا خندق لا ينبغي أن نُستدرج إليه، ولا ينبغي أن نعطيهم الفرصة لإقناع الأمة بخطئنا في تشخيصنا لأزمته، ولا بعدم جدوى علاجنا لأمراضها، أو عدم تأثير دوائنا في علته، فتستمر الغفلة، وترفض الفكرة، وتستمر الأمة في معايشة الأزمة. بل علينا أن نتجاوز تلك المعارك وأصحابها، ونفسر لأنفسنا وللأمة عند الحاجة دوافعها، فيبطل مفعولها من غير أن تنغمس فيها، ونستبدل الدفاع بمزيد من التأكيد والتوضيح لقضيتنا، والتناول الإيجابي لما تصدينا له، وكسب قنوات جديدة لأفكارنا ومفاهيمنا فنزيد وينقصون، وننتشر وينكمشون، ويقوى بالله تعالى جانبنا ويضعفون.

وقد يمكن الاستفادة من بعض هذه المحاولات لتوضيح قضاياها وتقديم معالجاتها، وعرض وجهات نظرنا، وبيان الأخطاء الفكرية والثقافية لدى الآخرين، ونقد حلولهم وأطروحاتهم ليقارن الناس ويقايسوا بين ما نقدّم ويقدمون، فلا ينبغي أن تضيق بهذه المحاولات صدورنا. كما أنّ علينا أن نفرق بين النقد الجاد والمخلص والانتقاد المغرض، وأن لا يجرمّننا شأن قوم على أن لا ندرك ما قد يكون في أقوالهم في نقدنا أو الملاحظة علينا من صحة، وأن لا نعتبر المعارك التي يعمل الخصوم على استدراجنا لها مجرد شهادات تصحيح مطلق لأعمالنا وأفكارنا وخططنا ومشاريعنا، بل لا بد من الاستفادة من كل ما يثار لإضفاء دور الجدية على مراجعتنا ونقدنا الذاتي لسائر جوانب عملنا وفكرنا.

٢) الأخطاء الذاتية أو الخاصة:

وهذه اعتبرها أخطر المعوقات، فأخطاؤنا باعتبارنا حملة هذه القضية والقائمين على المؤسسة الوحيدة التي تتبناها - الآن - هي أشدّ المعوقات إضراراً بها. ولعل من أبرز الأخطاء الذاتية التي يمكن أن تقع فيها وأهمها:

١) التوقف عن الإنجاز وعدم مواصلة العمل قبل إيجاد الوعي الضروري لدى الأمة بالقضية، وبناء مجموعة كافية من الكوادر لإنجاز المراحل الضرورية، وتوفير المادة اللازمة لمساق دراسي ناجح على مستوى الجامعات والمعاهد ودور العلم، ومواد موازية لقنوات الإعلام الأخرى باعتبارها وسيلة توصيل مهم، وإعداد المحاضرات من جامعات ومعاهد ومراكز وجمعيات علمية تتبنى القضية وتحضنها، وتعمل على إنجاحها.

٢) التوقف عن التقويم والمراجعة والنقد الذاتي المستمر لسيرتنا علمياً وعملياً، بشكل يضمن التصحيح والتسديد المستمرين.

٣) الأحادية واعتبار أن ما نقدمه - وحده - هو العلاج الشافي لكل أمراض الأمة وسائر أزماتها، وتجاهل الجوانب الأخرى.

٤) التحزب والتكتل والاستجابة لعملية الاستقطاب، وهو خطأ يمكن أن يجهض القضية كلها، ويعزلها عن سائر فصائل الأمة.

٥) اختلاف الأطروحات في مجال مبادئ القضية ومقاصدها من جانب القائمين عليها، وهو أمر يجب الوعي به وبحقيقته وحدوده. وذلك لأن الأطروحات المتنوعة في هذه المجالات، قد تعني عدم وضوح الفكرة بالشكل الكافي لدى أصحابها. وإذا كان تنوع الخطط قد ينشأ عن تنوع تخصصات القائمين على القضية وأجهزتها لحد ما، فإن اختلاف المبادئ والمقاصد لا ينبغي أن يقع مهما اختلفت ثقافات المتناولين لهذه القضية والعاملين لها، أو تنوعت طرائق تناولهم لجوانبها. فعلياً أن نرسي بعض التقاليد في هذا المجال ليكون بيننا على الدوام حوار مستمر في هذه القضايا، يساعد على بلورة الأفكار وتوحيد التصورات مع بناء الرؤية الواحدة في المبادئ والمقاصد. كما أن علينا - على الدوام - أن نذكر أنفسنا بأن قواعد قضيتنا هي:

- أن نجعل الوعي الوجود مصدرين أساسيين للفكر والثقافة والمعرفة والحضارة.

- أن ننظر في التراث الإسلامي وفي التراث الإنساني المعاصر، وفي المجالات الاجتماعية والإنسانية، نظرة ناقدة فاحصة لتمييز الإيجابي من السلبي، والنافع من الضار، والمتفق مع التصور الإسلامي والمنهجية

المعرفة القرآنية، والمناقض لهما، وجمع الإيجابي والنافع وفق منهاجية سليمة، وتوضيح الغامض، وتصحيح الخاطئ، لتكون هذه الخصلة هي المحتوى الثقافي والفني، الذي يمكن أن يشكل عقلية الأمة ونفسياتها بالشكل الإسلامي المطلوب، الذي يحقق النهضة ويحدث العمران.

- تناسي سلم الأولويات في حياة الأمة، والانعزال عن همومها والانغماس في فكر مجرد، ومشكلات الفكر المجرد، والجدل في الفكر المجرد الذي لا يترتب عليه عمل، ولا يتعلق بواقع. بل علينا أن ندعو - دائماً - إلى التفكير العلمي الاجتماعي، وأن نعود الأمة عليه.

- علينا أن نحذر من إبراز الرأي الخاص والهوى والميل الشخصي على أنه فكر وإنتاج فكري، فالميل والرغبات الشخصية والأهواء أمور وجدانية شعورية، أما الفكر فهو ترتيب مقدمات بشكل منطقي أو علمي أو عقلي للوصول إلى نتائج، وكل ذلك يرتبط بالبحث والاستقصاء وقد يصل المفكر إلى نتائج تخالف رغباته وميوله، ولكن ليس له أن يدخل على تلك النتائج أية تغييرات بناء على ذلك.

وفي ختام هذه النقطة الخاصة برصد أهم العقبات والمعوقات المنهجية والفكرية، التي تواجه قضيتنا: «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة»، نود أن نؤكد على أن الوعي بهذه العقبات يمكن أن يساعد على تحويلها إلى إمكانات، يمكن استثمارها إذا أحسن فهمها والتعامل معها بمنطق الحوار وأصوله وقواعده كما ترسمها الرؤية الإسلامية وتحدد مقاصدها.

إن هذه العقبات لا يمكن أن تكون محبطة للعمل، أو مقعدة عن المبادرة الفكرية، ومعرفة هذه العقبات هو بداية الطريق المنهجي الصحيح لمعالجة

مثل هذه المعوقات واقتراح الحلول لها، بل تحويلها إلى إمكانات يمكن استثمارها. وتعدد هذه القضايا - مع التعامل بصدها باعتبارها عقبة يمكن تحويلها لإمكانية - يؤكد على ميزة إضافية وهي تعدد الإمكانيات في مواجهة تعدد العقبات ذاتها، وهو ما يتيح أكثر من بديل في الساحة الفكرية يمكن العمل من خلاله، واعتبارها جميعاً مجالات تجريبية لاتجاه قضيتنا، ومعرفة مدى قدرتها على الإنجاز، بحيث تصبح بحق قاعدة وعي الأمة بمختلف فصائلها ومستوياتها.

كما أن الأمر يشير إلى ضرورة التفكير العميق في قضية بناء سلم الأولويات في هذه البدائل والمجالات المختلفة. وذلك وفق أطر وخطط عمل مناسبة من الناحية الزمنية، متخذة في حساباتها اعتبارات المكان والتميز بين قابليات وإيجابيات المسلم (عالمياً أو باحثاً أو جمهوراً أو حركة أو تياراً فكرياً).

إن على الذين تصدوا لحمل هذه القضية أن يتمتعوا بأكبر قدر من المرونة اللازمة، والمبادرة المبدعة، سواء بتحقيق أكبر قدر من المشاركة في تأصيل هذه القضية وتبيين جوانبها المختلفة، أو دفع الآخرين للانخراط في صفوف العاملين في هذا الحقل الذي يتطلب جهوداً متضافرة ومتكاملة، تعرف لحرية الحركة مفهومها السليم وحدودها، وتمارس المبادرة سواء في طرح القضايا أو القيام بمشروعات بحثية، ووضع خطة طويلة الأجل لتحويل قضية «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة» إلى تيار فكري وثقافي وحضاري، والتفكير بمعايير الإنجاز، وكيفية قياس هذا الإنجاز، وحتى لا نتوهم ثماراً أو نوكد على الحصول على نتائج ليست حقيقية.

إن التفكير في قضية «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة» كمجال حضاري وثقافي وفكري، ومعايير القياس والإنجاز فيها، يجب أن يكتب لها تصور مفصل، يشكل في جوهره خطة عمل كبرى طويلة الأجل لجميع الجوانب، باعتبارها حركة فكر وفكر حركة، تتكامل مؤسساتها (الفرع) مع المؤسسة الأصلية وفق قواعد من المرونة اللازمة والمبادرة القادرة. إنها قضية لا تحتمل الانتظار الطويل، لأن الانتظار دونها يؤدي إلى تفاقهما وتراكمها. فإدارة حركة الفكر لا تتم على يد ذلك الإنسان الراصد أو المراقب، بقدر ما تتكامل على يد الإنسان الواعي والمبادر والقادر على مواجهة كل ما يستجد من أمر يستحق فكراً أو مراجعة أو عملاً أو تحركاً.

المواصفات العامة للخطاب

- لا يخاطب النخبة وحدها ويتجاوز العامة
- لا يتعامل مع الملأ ويهمل الجماهير
- لا يسعى لاستقطاب الجماهير
- لا يسعى لتشكيل قواعد تنظيمية
- لا يقدم نفسه بديلاً عن الحركات الاسلامية والاحزاب
- يتجاوز الاطلاق في المنظور الكلامي في تقديم الاسلام وعرضه
- يتجاوز الاطلاق في المنظور الفقهي الجزئي
- يصير على ملاحظة البعد الانساني والزماني والمكاني والكليات والمقاصد والغايات
- يتجاوز التناول العقدي المنزلق حتماً الى قضايا التكفير
- يتحاشى منزلق التكفير والحكم على الناس
- يتحاشى اختزال الاصلاح الى فتوى وحكم، بل يراه قضية ومعالجة

في
طبيعته

- يهدف أساساً لسد ثغرة الفكر والمعرفة والثقافة
- يسعى لتركييز وسائل الامة ويعينها ويساعد المخلصين على إنقاذها
- يعمل على تأكيد المrapطة على ثغور القضايا الفكرية والمعرفية والثقافية والحضارية

في
شكله

- يتميز ببساطة العرض وسهولة التناول
- يكتسب صفة اليسر والقدرة على الوصول للامة كلها

في
وظيفته

شكل رقم (١٠/٥)

شروط في حق المخاطب

- | | | |
|---|---|----|
| <p>عدم التوقف
عن الإنجاز
ومواصلة
العمل قبل</p> | <p>- إيجاد الوعي الضروري بالقضية
- بناء مجموعة كوادر كافية لإنجاز المراحل الضرورية
- توفير المادة اللازمة لمساق دراسي ناجح
- إعداد المحاضرن من جامعات ومعاهد ومراكز</p> | ١ |
| <p>عدم التوقف عن التقويم والمراجعة والنقد المستمر لمسيرة المعهد</p> | | ٢ |
| <p>اجتناب الاحادية أو اعتبار ما يقدمه المعهد هو وحده الحل لازمة أو التحزب والتكتل أو الاستجابة لعملة الاستقطاب</p> | | ٣ |
| <p>اجتناب اختلاف الاطروحات في مجال مبادئ القضية ومقاصدها والانطلاق من قاعدتين.
* جعل الوحي والوجود مصدرين أساسيين للفكر والثقافة والمعرفة والحضارة
* النظر بنظرة نافذة إلى التراث الإسلامي والتراث الإنساني في المجالات الاجتماعية والإنسانية</p> | | ٤ |
| <p>عدم تناسي سلم الاولويات في حياة الامة</p> | | ٥ |
| <p>رفض الانعزال عن هموم الامة</p> | | ٦ |
| <p>الحيولة دون الانقعاس في فكر مجرد</p> | | ٧ |
| <p>التمتع باكبر قدر من المرونة اللازمة والمبادرة المبدعة</p> | | ٨ |
| <p>تحقيق أكبر قدر من المشاركة في تأصيل القضية ودفع الاخرين للانخراط في صفوف العاملين بها</p> | | ٩ |
| <p>عدم ابراز الهوية والميل الشخصي على أنه فكر</p> | | ١٠ |

شكل رقم (١١/٥)

خاتمة

(١) الثغرة والبديل

إن فكرة البديل وأحادية العرض قد شاعت في العمل الإسلامي؛ إذ أصبحت كل فئة تدعي أن غيرها أخطأ وجانب الصواب ضل عن الهدف، وأنها وحدها التي سوف تنقذ الأمة، وتعيد ما انتقض من عراها، وأنها وحدها جماعة المسلمين، أو الجماعة التي على الحق. وقد أوجد هذا حالة من الفرقة والخلاف - بل والصراع - بين مختلف الفئات؛ إذ نجد أن كثيراً من الحركات الإصلاحية أخذت تؤصل لفكرة كونها البديل عن سائر الحركات في أدبياتها وخطابها، وأطروحات قاداتها.

ومظاهر الفرقة والتناحر والصراع التي نشهدها على الساحة الإسلامية بين فصائل الحركة ذاتها، وبينها وبين فصائل الأمة الأخرى، تنذر بأوخم العواقب للحركة الإسلامية، بل وعلى مستوى الأمة كلها. وهذه الأحادية، واعتبار كل فريق نفسه البديل عن كل ما عداه، والناطق الرسمي باسم الإسلام وباسم الأمة، جعل سائر الفئات تتصارع وتبدد جهودها في نزاعاتها، وتضيع أهداف الأمة العليا على مذابح النزاعات والفتن الداخلية. وقد ساعد على ذلك تلك التوجيهات التي جعلت الولاء للحركة وقيادتها تعبيراً عن الولاء للإسلام، وتحولت التكتلات من وسائل إلى هدف، وصارت التنظيمات الحركية هي الهدف الأساسي.

والتأصيل المنهجي لفكرة الثغرة واقتراحها كمنظور مخالف لفكرة

البديل الأحادي في تبنيها وإشاعة الوعي بها، حركة عملية مهمة تنظر إلى كل حركة مخلصنة على أنها حركة تقف على ثغرة من ثغور الأمة، يجب أن تحرص الا توتى أو يؤتى الإسلام من قبلها، ويجب أن يحرص الآخرون على أن يعينوها على تحقيق أهدافها وسد ثغرها.

وقضية «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة» تسد ثغرة مهمة جداً، ولكن الثغرات المفتوحة على الأمة كثيرة، ويجب أن نعتبر مهمتها في تقديم القاعدة الفكرية والثقافية والمعرفية للأمة، وتحديد نقاط البدء الصحيحة لمسيرة الحركة الرشيدة لها، ورسم سلم الأولويات، وبناء قواعد التعامل المنهجي مع الواقع ومشاكله، وتحديد أهم طرائق التعامل معه، واقتراح مجموعة من البدائل الملائمة وفق ترتيب معين لحل المشاكل الكبرى، التي تعتبر محور علة الأمة وعوامل استمرارها، ملتزمين في ذلك بأصول الشريعة وقواعدها ومبادئها ومقاصدها، وأهدافها وكلياتها، وعاملين لإحياء مناهج التجديد والاجتهاد في الأمة.

وهذا الاتجاه، اتجاه «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة» يرمي ويسعى إلى سدّ ثغرة تصور البعض وجودها بين العقيدة والفكر حتى افترض البعض التناقض بينهما، على الرغم من وضوح الرؤية القرآنية في تزكية عمليات التفكير، والدعوة إليها. وفي تصور هذا التوجه أن سد هذه الثغرة يتأتى من طبيعة النظر إلى كل منهما والعلاقة بينهما، سواء من حيث جعل الفكرة الاداة الأساسية لفهم العقيدة والقيم النابعة منها، وإمكانية تحويلها إلى واقع معيش، أو من حيث الحدود العامة التي يتحرك في إطارها الفكر، إذ لا يمكن لفكر سليم أن يستغني عن سنده وقاعدته ومنطلقه وهو العقيدة، والعقيدة بدورها لا تستغني عن الفكر لتجسيدها في الواقع وتوفير

شروط ذلك وأسبابه ومقوماته ومقاومة موانعه. فالعقيدة السليمة تساعد الفكر وتزكيه، وتطلق فاعليته، وتوظف إمكاناته في التفاعل مع قضايا الأمة وفق منهجية واضحة منضبطة علمية سليمة.

ثم إن كثيراً من الإسلاميين قد حرصوا على تحويل كل ما يتعلق بالمشروع الحضاري إلى جزء من العقيدة، وربطوها بقضاياها، ظناً أن ذلك سيكون أدعى لتحريك الأمة، التي ما تزال العقيدة الإسلامية بمفهومها العام تؤدي دوراً مهماً في حياتها، فاضطرت فئات إلى الدخول في قضايا التكفير ونحوه من أحكام أدت إلى تعاضم الازمات وتفاقمها.

وبعضهم توهم أن الكلام عن الفكر وإعلاء شأنه، سوف يضعف من الاهتمام بجانب العقيدة أو يشكل بديلاً عنها، وبعضهم توهم ترادفاً لفظياً بين الاثنين فشنَّ على الفكر حملة، وعلى المفكرين المسلمين عامة حرباً شعواء ظناً منه بوجود صلة قرى بين هؤلاء المفكرين والمعتزلة الغابرين، غافلين أو متغافلين أن الدعوة إلى تصحيح العقيدة تستلزم إطاراً فكرياً يؤصل معناها ويحول قضاياها إلى حركة فاعلة في حياة الأمة وبنائها الحياتي والحضاري، وهل هناك عقيدة لا تبدأ بفكر، ثم تصور، ثم برهنة أو استدلال أو تقليد، يحولها إلى شيء يجزم القلب به ويربطه عليه؟

فإصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة - في حقيقة الأمر - خطاب إلى الأمة لا يغفل أسس العقيدة وقواعدها، بل ينظر إليها على أنها القاعدة الفكرية، والأصل الذي يقوم عليه عالم الأفكار كله. فالوحي مصدر للمعرفة والثقافة والحضارة، ومن العقيدة ننطلق في تصورنا للوجود كله ووظائفه وعلاقاته وطبيعته حضارته وعمرانه، والعقيدة هي الأصل الذي تجتمع عليه الأمة فيوجد هويتها وتوجهاتها، وينمي وعيها بكل عناصره

ومستوياته، سواء أكان وعيها الذاتي، أم وعيها بالغير، أم وعيها بالموقف. كما أنها في كل هذا تتناول ضمن مهمات أخرى متعددة المستويات، ومتنوعة المجالات تبين حدوده التعامل مع المصادر الأصلية، باعتبارها مصادر للمعرفة والثقافة والفكر الإسلامي، بما يجعل لها مكانها الأصيل في تشكيل عقلية الأمة، وبناء نفسيته، وتحديد مسار حركتها وفعاليتها، لتحقيق نموها الحضاري. فتحقيق تلك المصادر وتحديدتها يعد شرطاً لتحقيق عملية التجديد الحضاري المستمر المتواصل.

ومع ما لخطابها من أهمية وتناول شمولي، فإننا ينبغي أن لا نغفل لحظة عن أننا ثغرة من ثغور الأمة، ولسنا بديلاً عن أحد. وخطابنا هو للأمة بأسرها؛ إلى الإسلاميين بدعوتهم للخروج من غيابهم الثقافي، وركونهم إلى الماضي، وإلى فصائل الأمة الأخرى للخروج من حالة الغياب الثقافي باتجاهها التغريبي واستهلاك ثقافة الغرب، بل قد يصل خطابنا إلى خارج حدود دوائر أمتنا ليصبح صوتاً من أصوات الانقاذ العالمي، التي بدأت تتكاثر بحثاً عن مخرج من هذه الأزمة العالمية، أزمة الفصام بين العلم والقيم، فإن جانباً من جوانب قضيتنا يعالج هذه الناحية التي يبحث علماء العالم ومثقفوه عن علاج لها.

وبناء على ذلك فإن قضية «إصلاح مناهج وإسلامية المعرفة» لا يختص خطابها بالإسلاميين وقيادتهم الفكرية، بل يتعداهم إلى القطاعات العريضة للأمة على اختلاف توجهاتها الفكرية والثقافية. وقد يتعداهم إلى القطاعات العريضة للأمة على اختلاف توجهاتها الفكرية والثقافية. وقد يتعداهم إلى أصول تلك التوجهات من حضارة الغرب ذاته. وهي - أي إسلامية المعرفة - عندما تتواصل مع الفريق الأول، ترمي إلى البناء على أطروحاتهم الفكرية

ترشيداً وتقويماً وإضافة وتاصيلًا وإضافة. وهي كذلك عندما تتحاور مع الفريق الثاني (اللاذيني)، تحاول إقناعهم أن ما قدموه من أطروحات فكرية بعيدة عن عقيدة الأمة وحقيقة هويتها وأصول واقعها، قد أفقدها فاعليتها ومصداقيتها وقدرتها على حشد طاقات الأمة، مما أدى إلى فشلها وانصراف الأمة عنها وإعراضها.

وخلاصة الأمر، فإن علينا أن ندرك أن قضية «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة» قد ظلت قضية مهملة بالرغم من خطورتها. ذلك أنه منذ بدأ التغلغل الاستعماري في العالم الإسلامي، والنمط المعرفي - الثقافي - التعليمي للأمة صار نمطاً خاضعاً تابعاً مستهلكاً للثقافة الغربية، ودائراً في فلك تلك الحضارة الغربية. وقد تخلصت ديار المسلمين في أماكن كثيرة في العالم من الاستعمار العسكري والسياسي، لكنها لم تستطع لحد الآن التخلص من الاستعمار الفكري والثقافي، الذي أدى إلى احتواء العقل المسلم، وإعادة تشكيله وتطويعه للتبعية الغربية.

ومن هنا صار لزاماً للفكّك من هذا النمط من التبعية المعرفية والثقافية والفكرية والمنهجية والحضارية، أن يضطلع اتجاه بتحرير الأمة، والاختذ بيدها نحو إصلاح مناهج فكرها وبناء نسقها الثقافي.

(٢) قضية «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة» والحزب:

قد يحار المرء في وصف قضية «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة» أي حركة أم فئة، أم حزب، أم غير ذلك؟ وواقع الأمر أن قضيتنا لا تسعى إلى شيء من ذلك.

إنها لا تسعى - وهي تقدم مشروعها الفكري والحضاري لمعالجة

قضايا الأمة - لان تقدم نفسها بديلا كما أوضحنا من قبل.

فهي لا ترمي إلى أن تكون تعبيرا عن حركة سياسية أو حزب أو توجه، لأنها تعي طبيعة دورها الحضاري الشامل في عملية الإصلاح، وتدرك أن الأمة ليست في حاجة إلى مزيد من التحزبات السياسية وتشتيت الوجة. فهي في حقيقتها وجوهرها حركة مجمعة، تهتم بقضايا الفكر والمعرفة والثقافة والحضارة والمنهج ووحدة الأمة، باعتبار كل ذلك من أهم الشروط للوصول إلى هدف الشهود الحضاري. وهي ترى أن على كل حركة مخلصا أو جهة أن تضطلع بدورها في هذا المقام.

أما هي، فعليها أن تسعى وتحرص على أن تكون تياراً ثقافياً يصل إلى كل حزب، يستفاد منه من كل جانب، لا تحده حزبية أو فئوية لها قدر من الوعي بطبيعة مهمتها ووظيفتها، مما يحول بينها وبين أن تستدرج إلى هذا الموقف أو ذاك، فتتنسوي تحت أي حزب أو حركة غير الأمة كلها وحركتها باتجاه تحقيق أهدافها.

فينبغي أن يكون القصد تحول تيار هذه القضية إلى حركة ثقافية وفكرية واسعة، وأن يصبح روحاً في الأمة يصل إلى سائر فصائلها، يجمعها على الفكر الإسلامي السليم، والمنهج القرآني القويم، فتحقق النهضة، ويقوم العمران، وتستأنف الأمة دورتها الحضارية، ودورها في الشهود والوسطية، فتخرج الناس من الظلمات إلى النور.

وليس لأحد أن يرمي قضيتنا - بعد هذا الموقف الواضح الذي يتجاوز أطر العمل الإسلامي الحالية على تنوعها - بأنها تمارس عملاً ذهنياً منبت الصلة عن الواقع أو التفاعل معه، أو أنها تعبر عن ترف فكري، فهؤلاء يجهلون أو يتجاهلون حقيقة عملية الفكر وطبيعة دوره ووظيفته في

الإصلاح والعمران والحضارة. فإسلامية المعرفة تربط بين جانبيين لا ينفصلان: فكر الحركة وحركة الفكر، لتؤكد على ضرورة المشروع الفكري الإسلامي للمشروع الحضاري للأمة، هذا المشروع الذي ظلم ونحي جانباً بلا مبرر.

وهي في هذا تعي أن القاعدة الفكرية مقدمة للحركة والعمل السليم والصحيح، وأن افتقادها يعني الفوضى والاضطراب. كما أنها ترى - أي إسلامية المعرفة - أن غيبة عملية الإسلامة ومتطلباتها ومستلزماتها الفكرية والتربوية والثقافية والمعرفية في تصور بعض الحركات، هو الذي يجعلها لا تقدر على فقه الواقع المعيش أو تعثره الاعتبار المناسب له، والقادر على التفاعل معه دون خضوع له.

وإسلامية المعرفة تعتبر نفسها جانباً من جوانب الإسلامة، باعتبار الإسلامة إطاراً قيمياً حضارياً شاملاً للفرد والمجتمع، للفكر والعمل، للتعليم والممارسة، للمعرفة والتنظيم، للراعي والرعية، للدنيا والآخرة، يبتغي بها الإنسان المسلم رضاه سبحانه وتعالى بالحق والعدل والإعمار والإصلاح.

وإسلامية المعرفة هي جانب أساسي في بناء الإسلامة، يختص بالفكر والتصور والمحتوى الإنساني القيمي وكيفية بنائه وتركيبه وعلاقاته في النفس والعقل والضمير (أي تغيير ما بالنفس)، وهي تعني بذلك منهجية إسلامية قوية تلتزم توجيه الوحي في ضوء الفهم الإنساني لمقاصد الشرع وغاياته، وكلياته ومعطيات الواقع وحاجاته. كما أنها تعني وتمثل بالضرورة القدرات والإنجازات العلمية والحضارية الصحيحة، بعد أن تمحصها وتزنها بميزان الإسلام وشمولية قيمه وتوجيهاته وغاياته.

وهي ليست قيمياً وغايات فقط، وليست تأملات فردية، وليست تاريخاً

وتراثاً فحسب، ولكنها سبيل لتكوين عقلية علمية منهجية من وجوه العلم والثقافة والفكر والمعرفة الاجتماعية والإنسانية والطبيعية والتطبيقية كافة، وهي في كل ذلك تستثمر الإمكانيات وكافة معطيات الوحي وقدرة العقل والفكر والمنهج المسلم في سد حاجة الأمة، ومواجهة التحديات التي تواجهها، وتقديم الطاقة والزاد الفكري والرؤية، والمفاهيم الفكرية والحضارية اللازمة لإنجاح مسيرة بناء مرافقها وأنظمتها.

وهي بحكم دورها ووظيفتها، وبحكم غاياتها ومقاصدها، لا يمكن أن تستوعب، وليس لها ذلك، في حدود تنظيم أو حزب أو حركة محدودة التأثير في المكان وفي جمهور الخطاب، بل يجب أن تجعل من الأمة كلها بجميع فصائلها جمهور خطابها.

إنها تيار يسعى لأن يكون محتوى لعقل الأمة ونفسيته، حتى تتأهل لتمارس عملية التغيير والإصلاح الحضاري الشامل بخطى راسخة وطيدة، وتعي أن كلمتها يجب أن تكون دائماً طيبة في أصلها وتأسيسها، في محتواها ومضمونها، في غاياتها ومقاصدها، في وسائلها وأدواتها، أصلها ثابت راسخ، وفرعها في السماء، ترتبط في فكرها وحركتها بعقيدة التوحيد، مبتغية مرضاة الله سبحانه وتعالى.

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المحتويات

مقدمة.....	٥
مدخل.....	١٢

القسم الأول

أزمة الخطاب الإسلامي المعاصر دوافع الأزمة وعقلية التازيم

الفصل الأول

أزمة الخطاب الإسلامي المعاصر

أزمة الخطاب الإسلامي المعاصر.....	٢٧
(١) المشروع الإسلامي.....	٢٨
(أ) توجيه الاهتمام لحفظ العقيدة.....	٢٨
(ب) تعبئة الأمة للمواجهة السياسية.....	٤١
(ج) من عوائق الإصلاح.....	٤٤
- الخلط بين العقيدة والفكر.....	٤٤
- الاعتقاد بأن المعرفة لا دين لها.....	٤٤
- حصر العلاج في إضافة حصص المواد الإسلامية.....	٤٧
الاعتقاد بعالمية الثقافة الغربية المعاصرة.....	٤٨
(٢) طغيان المشروع التغريبي.....	٥٠
(أ) العقلية المسلمة.....	٥٢
(ب) غياب الاهتمام بالمصطلح.....	٥٥

٥٦..... (٣) جوهر الازمة فكري

الفصل الثاني

عقلية التازيم وتوالد الازمة

- ٦٣..... عقلية التازيم
- ٦٦..... التازيم من خلال توهم رعاية السنة
- ٦٨..... التازيم من خلال توهم الدفاع عن العقيدة
- ٧٠..... التازيم من خلال توهم العناية بالفقه
- ٧٢..... التازيم من خلال توهم إعادة الاتصال بين النظرية والتطبيق

القسم الثاني

حل الازمة في إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة

الفصل الثالث

خطاب وإصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة

- ٧٧..... صمود خطاب إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة
- ٨١..... هيمنة الخطاب الغربي
- ٨٤..... ضرورة تجديد خطاب الفكر الإسلامي المعاصر

الفصل الرابع

المعالم الكبرى لمشروع إصلاح مناهج الفكر

- ٨٩..... صياغة المشروع الإسلامي
- ٩١..... في المشروع استئناف لجهود سابقة
- ٩٦..... أساس المشروع ومصدره المنشئ الكتاب الكريم

المشروع تجديد لفكر الحركة وتنشيط لحركة الفكر.....	١٠٢
المعالم الكبرى للمشروع.....	١٠٤
(أ) المبادئ العامة:	١٠٨
(ب) الهدف:.....	١٠٩
المحور الأول: الفكر.....	١١٠
المحور الثاني: المنهج.....	١١٣
(١) اعادة بناء الرؤية الاسلامية المعرفية.....	١١٦
(٢) اعادة فحص وتشكيل وبناء قواعد المنهجية الاسلامية ..	١١٦
(٣) بناء منهج للتعامل مع القرآن المجيد.....	١١٧
(٤) بناء منهج للتعامل مع السنة النبوية المطهرة	١١٧
(٥) اعادة دراسة تراثنا الاسلامي وفهمه.....	١٢١
(٦) بناء منهج للتعامل مع التراث الانساني المعاصر.....	١٢١
المحور الثالث: العلم والمعرفة.....	١٢٣
المحور الرابع: الثقافة والحاضرة.....	١٣٢
المحور الخامس: التراث الإسلامي والإنساني.....	١٤٣

القسم الثالث

الخطاب والمخاطب

الفصل الخامس

مواصفات الخطاب وأنواع المخاطب

فئات المخاطبين.....	١٥٣
الرسميون.....	١٥٥

١٥٨.....	اللادينيون
١٦٢.....	أعضاء الحركات الإسلامية
١٦٨.....	خريجو الجامعات والمدارس الدينية
١٧٢.....	أصحاب التسطيع
١٧٦.....	أصحاب التوفيق والتفريق
١٧٦.....	(أ) المستوى الأول
١٧٧.....	(ب) المستوى الثاني
١٧٧.....	(ج) المستوى الثالث
١٨١.....	العوام.....
١٨٥.....	الطالب الجامعي.....
١٨٨.....	الباحث والأستاذ الجامعي (الإطار الأكاديمي)
١٩٢.....	أولاً: على مستوى الأستاذ
١٩٣.....	ثانياً: على مستوى المنهج.....
١٩٤.....	ثالثاً: على مستوى الطالب.....

الفصل السادس

عقبات ومعوقات

١٩٩.....	١ - المعارك الجانبية.....
٢٠٠.....	(٢) الأخطاء الذاتية أو الخاصة.....

خاتمة

٢٠٩.....	(١) الثغرة والبديل.....
٢١٣.....	(٢) قضية «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة»، والحزب.....

طه جابر العلواني

* من مواليد العراق عام ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥.

* ليسانس كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر عام ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩.

* ماجستير كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر عام ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨.

* دكتوراه أصول الفقه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣.

* عضو مجمع الفقه الاسلامي الدولي بجدة.

* شارك في تأسيس المعهد العالمي للفكر الاسلامي في الولايات المتحدة عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١.

* رئيس المجلس الفقهي لامريكا الشمالية.

* رئيس جامعة العلوم الاسلامية والاجتماعية SISS في الولايات المتحدة.

آثاره

١ - تحقيق كتاب «المحصول من علم أصول الفقه» لفخر الدين الرازي، ستة مجلدات.

٢ - الاجتهاد والتقليد في الاسلام.

٣ - أصول الفقه الاسلامي: منهج بحث ومعرفة.

٤ - التعددية: أصول ومراجعات بين الاستتباع والابداع.

- ٥ - الازمة الفكرية ومناهج التغيير.
- ٦ - أدب الاختلاف في الاسلام.
- ٧ - اسلامية المعرفة بين الامس واليوم.
- ٨ - حاكمية القرآن.
- ٩ - الجمع بين القراءتين.
- ١٠ - مقدمة في اسلامية المعرفة.
- ١١ - اصلاح الفكر الاسلامي (هذا الكتاب).

مكتبة مورد الأبيكة
www.books4all.net

كتاب قضايا اسلامية معاصرة

سلسلة دورية تصدرها مجلة قضايا اسلامية معاصرة

رئيس التحرير: عبدالجبار الرفاعي

- اشراقات الفلسفة السياسية
 - الاجتهاد والتجديد
 - منهج الامام في التفسير
 - علم الكلام الجديد
 - المدرسة التفكيكية
 - اشكالية الاسلام والحدائث
 - اسلامية المعرفة
 - اصلاح الفكر الاسلامي
 - جدليات الفكر الاسلامي
 - فقه التحيز
 - اسلمة الذات
 - نظرية العلم في القرآن
 - القسط والعدل
 - مقدمة في اسلامية المعرفة
 - تطور الدرس الفلسفي في الحوزة العلمية
 - قضايا التجديد
 - نزعة التغريب
 - الدستور والبرلمان
 - الفكر الاسلامي: تطورات ومساراته
 - علم الاستغراب
 - الاجتهاد التحقيقي
 - المستقبليون: خدمات وخيانات
 - أصالة النبوة في حياة الرسول الكريم
 - اشكاليات التجديد
 - مقاصد الشريعة
- كامل الهاشمي
ابراهيم العبادي
عبدالسلام زين العابدين
محمد مجتهد شبستري
محمد رضا حكيمي
عادل عبدالمهدي
اسماعيل الفاروقي
طه جابر العلواني
ابراهيم العبادي
عبدالوهاب المسيري
كامل الهاشمي
غالب حسن
لمحمد رضا حكيمي واخويه
طه جابر العلواني
عبدالجبار الرفاعي
حسن الترابي
جلال آل احمد
جعفر عبدالرزاق
زكي الميلاد
حسن حنفي
محمد رضا حكيمي
جلال آل احمد
غالب حسن
ماجد الغرباوي
طه جابر العلواني

